غِلَاف كتاب "أُطْرُوحَات حَوْل الدَّوْلَة"، الصيغة 16 :

رَحمان النّوضَة

أُطْرُوحَات حَوْلَ الدَّوْلَة

الصيغة 16

مَعلُومات عَن كتاب "أطروحات حول الدّولة"

- **المؤلف**: رَحْمَان النُوضَه.
- **عنوان الكتاب**: "أُطْرُوحَات الدَّوْلَة".
- **الصِنْف**: مقال نَظَرِي في العُلُوم السياسية (Essai).
- **الغلاف**: مِن إِنْتَاج المؤلف.
- **تاريخ النَشْر الأَوَّل على الإِنْتِرْنِيت** : ديسمبر 2022.
- **رقم الصّيغَة** (أي رقم آخر مُراجعة أو تَحْيين للكتاب) : 16.
- **الناشر**: نَشَرَه الكاتب رحمان النوضة على الإنترنت.
- **لِلْوُصُول** إلى هذا الكتاب على مُدَوَّنَة الكاتب : https://LivresChauds.Wordpress.Com
- **عنوان المؤلف**: nouda.abderrahman@gmail.com
- **الرقم الدولي المعياري للكتاب** : ISBN : ...

إعلان عن مَنْحِ رُخصة مَجّانِيَة إلى الناشرين

يَمنح رحمان النوضة، مؤلّف هذا الكتاب، لأي ناشر يهتم بهذا الكتاب، أينما كان في العالم، ترخيصًا مجانيًا، وغيرَ حصري (non exclusif). ومعنى عبارة "غير حصري"، أنه يُمْنَعُ أن يكون هذا الترخيص خَاصًّا بناشر واحد. وهذا الترخيص غير قابل للنقل (non transférable) من ناشر إلى آخر. ويسمح هذا الترخيص للناشر أن ينشر هذا الكتاب، وأن يترجمه، وأن يوزّع نُسَخَه. ولا يسمح للنّاشر بِبَيْع نُسَخ هذا الكتاب، إلّا في حالة إذا كانت هذه النُسخ مَطبوعة على الورق. ولا يؤدي الناشر الذي ينشر هذا الكاتب أية واجبات مالية للكاتب. لكن هذا الترخيص مشروط باحترام الشّروط التّالية: 1) ألّا يُغَيّر النّاشر مضمون الكتاب إذا لم يَحْصُل مُسْبَقًا على موافقة مكتوبة من طرف الكاتب تُحدّد هذه التغييرات المرجوّة. 2) أن يبقى هذا الترخيص مُتاحًا، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم، [أي أنه يُمْنَعُ كُلّيًا تحويل هذا التّرخيص للنشر إلى حقّ مَقْصُور (exclusif)، خاص بناشر واحد محدّد]. 3) أن يكون سعر بيع هذا الكتاب المطبوع على الورق منخفضًا إلى أدنى مستوى مُمكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب على الأنترنيت، يجب أن يكون تحميله متاحًا بالمجّان للعموم. 5) في بداية كل نسخة مَنْشُورة من هذا الكتاب (سواءً كانت على الورق، أم على الأنترنيت)، يجب إعادة نَشْر هذه الفقرة الحالية حول الترخيص للنشر. 6) هدف هذا التّرخيص هو نشر الثقافة، وليس كسب الأرباح التجارية. 7) لا يعني هذا الترخيص للنّشر تنازل المؤلف عن أيّ حقّ من حقوقه كمؤلّف، أو عن حقوق المِلْكِيَة الفكرية. 8) يحتفظ المؤلف، في نفس الوقت، بكل حقوقه كاملة (بما فيها إعادة إنتاج، وتغيير، ونقل، ونشر، وتوزيع، وبيع، وتسويق، هذا الكتاب، في أي شكل كان، وعلى أي سَنَد، وبأية وسيلة). وَخَسِئَ الّذين يَقْتَبِسُون أفكارًا، دون ذِكْر المَصَادِر التي أَلْهَمَتْهُم هذه الأفكار.

كُتُب أُخرى نَشَرَهَا رَحمان النّوضَة

1- Le Sociétal, Version 8, pdf.
2- Le Politique, Version 9, pdf.
3- L'éthique politique, Version 11.3, pdf.
4- Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme, 2020, pages 140, Version 18,

5 ـ نَقْد الشّعب (حوار حول مُعيقَات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 56، منشور على الورق.
6 ـ نَقْد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 55، pdf.
7 ـ هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي؟ الصيغة 17، pdf.
8 ـ نَقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين، الصيغة 8، pdf.
9 ـ طبقات المُجتمع، صيغة سنة 1983، pdf.
10 ـ نَقْد النظام السياسي بالمغرب، الصيغة 56، pdf.
11 ـ نقد الصهيونية، الصيغة 14، pdf.
12 ـ نَقد النُخَب، الصيغة 8، pdf.
13 ـ أيّة علاقة بين الدّين والقانون، الصيغة 24، pdf.
14 ـ الجنس والدّين (من الإرشاد إلى الفضيحة)، pdf.
15 ـ كَيف نُسقط الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السّلمي المُشترك)، pdf.
16 ـ مشروع الرّبط القَار بين المغرب واسبانيا، دراسة جيو استراتيجية، صيغة سنة 1988، pdf.
17 ـ كَيْف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، صيغة سنة 1982، pdf.
18 ـ كيف نتجاوز القمع، صيغة سنة 1973، pdf.
ـ ونشر مقالات ودراسات متنوّعة على جرائد ومجلات مغربية، وعلى الإنترنيت.

يمكن تنزيل هذه الكتب مجانًا من مَوقع مُدَوَّنَة الكاتب التَّالِية :
http://LivresChauds.Wordpress.Com

فِـــهْـــرِسُ الـــكِـــتَـــاب

تَـقْـدِيـم لِلْكِتَـاب.....10

الفصل 1 : أُطْرُوحَات حَوْلَ الدَّوْلَـة.....16

1) ما الفُرُوقات بين مَفَاهِيم البِلاد، والشَّعب، والوَطَن، والدَّولة؟.....19
2) ما هو المَنهج المُستعمل في دِرَاسَة "الدولة" ؟.....22
3) في المُجتمع، لا يُمكن إنتاج أي شيء، إلّا بشكل جماعي.....22
4) ظَاهِرَتَيْ التَنَافُس والتَضَامُن.....25
5) ما هو مُحَدِّد قِيمَة أيّ فَرد في المُجتمع ؟.....25
6) أَيُّهُمَا أَوْلَى، سَعادة المُجتمع، أم سعادة الفَرد ؟.....26
7) لا يَحِقُّ لأي خِطَاب عن الدولة أن يَتَجَاهُل استغلال الإنسان لِلإنسان ؟....27
8) لماذا لا تَقْدِر الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِية على أن تكون مُحايدة، أو ديموقراطية ؟...27
9) منذ تأسيس الدولة وهي تَهْدِف لِدَوَامِهَا.....28
10) تُحَوِّل الدولةُ مُوظّفيها إلى أشخاص يضطهدون الشعب.....28
11) خُلِقَت الدولة لتلبية حاجيات الشعب.....29
12) لماذا تنقلب الدولة إلى أداة لإخضاع الشعب ؟.....29
13) مِن أسرار الدولة، أنها تُعِيق تَثْقِيف المُواطنين، وتُخْفِي المَعْرِفَة...29
14) مسألة الأمن في الدولة.....30
15) كيف يُصبح أمن الدولة أهم من أمن الشّعب.....31
16) هل حماية أمن الدولة تُبرّر قمع الشّعب ؟.....32
17) تَعْتَبِر الدّولة كل ما يَفْلِتُ من سيطرتها تهديدًا لأمنها.....33
18) التَجَاذُب بين الدولة والفئات السّائدة.....33
19) ليس القانون هو أساس الدولة، وإنما هو وسيلة لضبط الصراع الطبقي .33
20) كيف تُصبح حُرّيَات الدولة أهم من حُرّيات المُواطنين.....34
21) الدولة الرَّأْسَمَالِية أداة لِتَدْبِير الصراع الطبقي.....35

22) لماذا تَتَضَخَّم الدّولة، وَتَتَحَوَّلُ إلى وَحْش ؟.....36
23) تُلْغِي الدولة التنظيمات السيادية الخاصة بالكادحين.....36
24) *لا تَقْدِر الدّولة على ضَمَان اِسْتِمْرَارِيَتِهَا سِوَى بِالقَمْع*.....37
25) يَتَطَوَّرُ رئيس الدولة إلى رئيس مُطلق على كل شيء.....38
26) كلّ دولة بدون سُلطة مُعارضة، هي بِالضَّرُورة استبداد القِلَّة.....40
27) تمركز سلطات الدولة في رَئِيس الدّولة، يُسهّل التَلَاعُبَ بهذا الرئيس... 40
28) الحاكم المُستبد، هو أيضًا مُسْتَلَب، وَضَعِيف.....41
29) تَتَجَسَّد الدولة في أشخاص، بَدَلًا من أن تَتَجَسَّد في مؤسّسات مُحايدة....41
30) اِغْتِنَاء مُوَظَّفِي الدّولة عَبْر خِدمة الأشخاص الحاكمين.....42
31) تَضَامُن أفراد بِيرُوقْرَاطِيَة الدّولة فيما بَينهم.....43
32) تَدْفَع الدولة أفراد "بِيرُوقْرَاطِيَتِهَا" إلى اَلْإِنْحِيَّاز لِمَصْلَحَة السَّائِدِين....43
33) الحَاجة إلى مَصْدَر لِأُجْرَة، تُحَوِّل المُوظّفين إلى "مُرْتَزِقَة".....44
34) ظَاهِرَة وَلَاء مُوظفي الدّولة للأشخاص الحاكمين.....45
35) وَلَاء مُوظّفي الدّولة إلى الأشخاص الحاكمين، يُحَوِّل الدّولة إلى شِبْه حِزْب سِيَّاسِي...45
36) تَتَحَوَّل الدّولة إلى شِبْهِ حِزْب سِيَّاسِي سِرِّي.....46
37) الدّولة كحزب تَتَلَاعَب بِالْإِنْتِخَابَات العَامَّة.....47
38) الدولة كَشَبَكَة مِن الأحزاب السِرِّيَة المُتَنَاحِرَة.....48
39) تَحَوّلُ الرَّأْسَمَالِيَةُ الدّولةَ إلى شِبْه مُنَظَّمَة إِجْرَامِيَة.....48
40) أَصْنَاف بِيرُوقْرَاطِيَة الدّولة.....50
41) أفراد بِيرُوقراطية الدولة هم شُركاء في النظام السياسي.....51
42) صِرَاع حَول تَقَاسُم مِيزَانِيَات الدّولة.....51
43) تَضَخُّم نَفَقَات الدّولة وَدُيُونُهَا.....52
44) رَدَاءَة المُؤَسَّسَات العُمُومِيَة، وَفَعَالِيَة المُؤسسات الخُصُوصِيَة.....53
45) تَعْمَل مُؤَسَّسَات الدّولة، في نفس الوقت، كَحَكَم، وَكَخَصْم.....54
46) تَنَاقُض الدّولة مع الدِيمُوقْرَاطِيَة.....54

47) إِبَاحَة الحُرّيات في التَّفَاهَات، وَمَنْعُهَا في القَضَايَا الأَسَاسِيَة.....56
48) لَا تَتَبَدَّلُ السِيَاسَات الأساسية لِلدّولة.....57
49) رَفْض تَخَلّي وِزَارَة الدّاخِلِيَة على التَحَكُّم في الانتخابات العامّة.....57
50) أَحْزاب الطَّبَقَة العَامِلَة تَتَحَوَّل إلى نَقِيضِهَا.....58
51) اَلْأَيْدِيُولُوجِيَة الرّأسمالية السّائدة.....58
52) الرَّأْسَمَالِيَة والاستغلال الرّأسمالي يَبْقَيَان مَخْفِيَّان.....59
53) اِسْتِحَالَة رَبْط المَسْؤُولِيَة بِالمُحَاسَبَة.....60
54) في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، تَسْتَحِيل دَولة القَانون.....60
55) الْاِعْتِقَاد بِإِمْكَانية حُكم المُجتمع بِالقَانون وَحده، وَبِدُون الحَاجة إلى الْأَخْلَاق.....61
56) المُشكل في «الرَّأْسَمَالِيَة»، وليس في «الدّولة».....63
57) لَا تَقْدِر «النِضَالَات الدّيمُوقْرَاطِيَة» على تَحرير الشَّعب من الصِرَاع الطَّبَقِي.....64
58) في الرَّأْسَمَالية، الْإِيمَان بِإِمْكَانِيَة إِنْجَاز إِصْلَاحات دِيمُوقْرَاطِيَة يَبْقَى وَهْمًا .64
59) في الرَّأْسَمَالِيَة، يَسْتَحِيل على الجَمْعِيَات أن تُغَيِّرَ المُجْتَمع.....65
60) استحالة إنجاز «الديموقراطية»، و«المَلَكِيَة البرلمانية»، وَ«الْإِيكُولُوجِيَة» 65
61) تَتَطَوَّر الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة نَحْوَ الدِيكْتَاتُورِيَة المُمَوَّهَة، وليس نَحْوَ الدِيمُوقْرَاطِيَة....66
62) إمّا دِكْتَاتُورِيَتُهُم، وإمّا دِكْتَاتُورِيَتُنَا.....67
63) لا تُمَثِّل الدّولةُ الشّعبَ، وإنما تُخادعه.....67
64) التَهَافُت على الوَظَائِف في أَجْهِزَة الدّولة.....68
65) مُكَوّنَات الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة.....70
66) الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة هي المُكَوّن الحَاسم في الدّولة.....70
67) الدَّوْلَة وَالدِّين.....71
68) ضَرُورة الفَصْل بَيْن الدِّين والدّولة.....72
69) تَبْنِي الدّولة المَساجد، وَمُكَبِّرَات الصَّوْت، وليس المَكْتَبَات العُمُومِيَة 73
70) الطَوَائِف الدِّينِيَة وَتَأْثِيرُها على الدّولة.....74
71) تَحْتَاج مُقاومة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى الوَعْي وَالتَنْظِيم.....74
72) التَرَابُط بَين أُسُس الرَّأْسَمَالِيَة وَأُسُس الدّولة.....75

73) لِمَاذا لَا تُمكن دَمقَرطَةُ النِظَام السِيَاسي الرَّأسمَالِي القَائِم بِنِضَالَات إِصلَاحِيَة ؟....75
74) قَانُون العَلَاقَة العُضوِيَة بين نَوعِيَة الدّولة القَائِمَة، وَنَمَط الإِنتَاج السَّائِد في المُجتمع .76
75) يُمكِن لِلشّعب أن يَستَغنِيَ عن الدّولة.....81
76) حَاجَة الدّولة إلى اِختِلَاق أَعدَاء خَارِجِيّين.....82
77) لَا يُمكن الحِيّاد بين مُهِمَّة التحرر والامبريالية.....83
78) تَظهَر الثَّورَة مُستحيلة، إِلَى أَن تَحدُث.....83
79) الثورة وتكسير احتكار السلاح.....85
80) شُروط تَثبِيت انتصار الثورة.....86
81) شروط إلغاء أسس الطبقات المُجتمعية.....87
82) شروط بقاء الثورة، مُعاداة الاستغلال الطبقي.....88
83) خُلَاصَة جُزئِيَة.....88

الفَصْل 2 : الدَّوْلَة كَحِزْب سِيَّاسِي سِرّي.....91

1) وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا.....92
2) نَصُّ الرّسَالَة السِرّيَة المُسَرَّبَة.....94
3) هَلْ الرّسَالَة المُسَرَّبَة مَوْثُوقَة ؟.....96
4) الإِستِنْتَاج رقم 1 : تَدرُسُ الأَجْهِزَة القَمْعِيَة آراء الجماهير، وَتَتَجَسَّسُ عليها، وَتُكَيِّفُهَا .98
5) الإِستِنْتَاج رقم 2 : الانتخابات العامّة غَيْر مُستَقِلَّة، وغير حُرَّة، وغير نَزِيهَة.....99
6) الإِستِنْتَاج رقم 3 : تَتَصَرَّف الدولة كَحِزْب سياسي سِرّي.....101
7) الإِستِنْتَاج رقم 4 : غِيَّاب اِستِقْلَال القَضَاء يَجْعَلُ مُقَاضَاة الدولة عَبَثًا...104
8) الإِستِنْتَاج رقم 5 : يَستَحيل إِنْجَاز أيّ إصلاح دِيموقراطي مِن داخل المُؤَسَّسَات القائمة..105
9) الإِستِنْتَاج رقم 6 : تُصبِحُ الْإِصْلَاحَات الدِّيمُوقْرَاطِيَة مُستَحِيلَة.....107
10) الاستنتاج رقم 7 : تَسَرُّب البُوليس، والمُخْبِرِيب، والعُمَلَاء، داخل الْأَحْزَاب المُعَارِضَة 108
11) *الإِستِنْتَاج رقم 8 : الدولة أَدَاة مِنْ بَيْن أَدَوَات الصِرَاع الطَبَقِي*.....117
12) *الإِستِنْتَاج رقم 9 :* تَتَعَامل الأجهزة القمعية مع «عُمَلَائِهَا» بِقَسَاوَة...119
13) الإِستِنْتَاج رقم 10 : حَوْلَ تَحَكُّم الدَّوْلَة في الأَحْزَاب السياسية.....120

الفَصْل 3 : دَوْلَة الجَوَاسِيس.....124

1) الهُوَّة بَيْن قَانُون التَسَلُّل وَتَطْبِيقِه.....127
2) سُلُطَات تَقْدِيرِيَة مُنْحَازَة، وغير عِلْمِيَّة.....129
3) هَمُّ الدَّوْلَة هو التَجَسُّس على المُعارضين السياسيّين.....131
4) اِمْتِيَّازَات المُتَسَلِّل.....133
5) الحَصَانَة الجِنَائِيَة خُدْعَة.....137
6) التَسَلُّل دَاخِل الأَحْزَاب والنَقَابَات والجَمْعِيَّات.....140
7) *التَـهَافُت على الوَظَائِف في أجهزة الّدولة القَمْعِيَة*.....148
8) الخُضُوع لِلْاِسْتِبْدَاد، أو هِجْرَة البِلَاد.....149
9) تَمِيل الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة تِلْقَائِيًّا إلى أن تَكُون دَوْلَة بُولِيسِ وَجَوَاسِيس....150

تَـــقْـــدِيـــم لِـلْـكِـتَـاب

أثناء كتابة هذا الكتاب، فَكَّرْتُ خِلال بعض الْوَقْت في أن يَكُون عُنوان هذا الكِتَاب هو : «***لِمَاذَا تَتَحَوَّل الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِية إِلى بِنْيَات إِجْرَامِيَة***»، أو «***كَيْفَ تَتَحَوَّل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى حِزْب سِرِّي اِنْتِفَاعِي***». لكن ظَهَرَ لِي أنّ العُنوان البَدِيل، والذي هو «***أُطْرُوحَات حَوْلَ الدّولة***»، هو أكثر شُمُولِيَّةً، وَوُضُوحًا، لِلْقُرَّاء المُحتملين لهذا الكتاب.

وَقَدْ تَظْهَر عِبارة «***تَحَوُّل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى حِزْب سِرِّي اِنْتِفَاعِي***»، أو عِبَارة «***تَحَوُّل الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة إلى بِنْيَات إِجْرَامِيَة***»، كَأَنّها صِيَّاغَةً مُبَالَغ فيها. وَقَد يَظهر فيها اِنْحِيَاز مُسْبَق، أو تَحَامُل سِيّاسي جَذْرِي. لكن الدِرَاسَة المُعَمَّقَة لِمُمَارَسَات أجهزة الدّولة، والتَتَبُّع المُتَأَنِّي لِأَسْرَارِ آلِيَّات اِشْتِغَالِهَا، خِلَال مُدَدٍ طَوِيلَة، تُؤَدّي بِالبَاحِث (في شُؤون المُجتمع) إلى مُلَاحَظَة ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة لَا يُصَدّقُهَا العَقْل بِسُهُولَة عِنْدَ بِدَايَة اِكْتِشَافِهَا. كما تُؤَدّي بِالبَاحِث إلى اكتشاف ***قَوَانِين مَوْضُوعِيَة، تَتَحَكَّم في تَطَوُّر الدَّوْلَة والمُجتمع***. وَبَعْدَ هذا الاجتهاد التَحْلِيلِي الطَوِيل، يَكْتَشِف أيضًا البَاحث عِدَّة ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة (سَنَتَاوَلُهَا بِالتَفْصِيل داخل الكتاب). وَمِن بَيْن بعضها مَا يَلِي :

(1) تَخْتَلِفُ الدّولة عن الشّعب. وَلَا تُمَثِّل الدّولةُ الشّعبَ. بَل حركات جماهير الشّعب، النَّاقِدَة، أو المُعارضة، أو الثَّائِرَة، هي من بين أَبْرَز المُعَبِّرين المُباشرين عن طُمُوحات الشّعب.

(2) يُحَوِّل النظام السياسي القَانُونَ القَائِمَ إلى وَسِيلَة لِتَبْرِير قَمْع أفراد الشّعب، ولاضطهادهم.

(3) يَستعمل الحُكَّامُ القانونَ القَائِمَ كَأَدَاة لِلتَحَكُّم في تَطَوُّر الصِرَاع الطَبَقِي.

(4) يُطَبِّقُ الأشخاص العَامِلون في مُختلف أجهزة الدّولة القَوَانِينَ العِقَابِيَة على المُواطنين البُسَطَاء. لكنّهم، في نفس الوقت، يَتَحَايَلُون، وَيَتَفَنَّنُون، لِكَي لَا تُطَبَّقُ هذه القوانين العِقَابِيَة على الأشخاص الحَاكِمِين، وعلى خُدَّام النِظَام السياسي القائم، وعلى أَنْصَارِه. حَتَّى وَلَوْ كانت خُرُوقَاتُهُم لِلقَانُون مكْشُوفَة، أو مَفْضُوحَة، أو سَافِرَة.

(5) يَكْتَشِفُ البَاحِثُ أن عبارة «***مَيْل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى التَحَوُّل إلى شَبَكَات إِجْرَامية***»، تَصِفُ وَاقِعًا مُجتمعيًّا مُرًّا، لكنه وَاقِعٌ مَوجُود فِعْلًا. بَلْ قَدْ يُلَاحِظُ الباحثُ مَظَاهِر مُجتمعية مُشَابِهَة في مُعْظَم المُجتمعات الرَّأْسَمَالِيَة المُتَوَاجِدَة عبْر "العالم الثَّالث".

(6) تَعْنِي صِفَةُ «***إِجْرَامِيَة***»، في العبارة السَّالِفَة الذِّكر، أنَّ نِسْبَةً هامّةً من الأشخاص العاملين في بِنْيَات الدّولة وأجهزتها، سواءً كأفراد أم كجماعات، تَمِيلُ إلى التَصَرُّف بِمَنَاهِج فَرْدَانِيَة، أو أَنَانِيَة، أو انتهازية، وَتَقُومُ بِسُلُوكِيَّات تَتَنَافَى مع الأخلاق الحَمِيدَة (كما هي مُتَعَارف عليها عَالَمِيًّا)، وَتَتَنَاقَضُ مع القانون القَائِم هو نفسه، ومع العَدْل، ومع الديموقراطية، ومع حقوق الإنسان، ومع حُقوق الشّعب. وَهكذا تَصِفُ عِبَارَة «***الإِجْرَامي***» كُلَّ فَاعِلٍ يَرْتَكِب جُنَحًا، أو جِنَايَات، أو جَرَائِم، يُعَاقِب عليها القانون القائم.

(7) في ظاهر الأُمُور، دَوْرُ الدّولة الرَّسْمِيَة هو ***مُحاربة مُختلف أَنواع الجَرَائِم التي تُرْتَكَبُ داخل المُجتمع***. لكن في بَاطِن الأُمُور، ***تُوجَد وَرَاء الدَّوْلَة الرَّسْمِيَة دَوْلَةٌ أُخْرَى، خَفِيَّة، وَسِرِّيَة. وَتَسْتَغِلُّ هذه الدّولة القَائِمَة سُلْطَة القَانُون المَعْمُول به لِلتَحَايُل عليه،***

وَلِمُخَالَفَتِهِ. وَتَمِيل أجهزة الدّولة إلى التَصَرُّف كَحِزْب سيّاسي سِرّي، وَمُتَعَصّب. وَتَمِيل أجهزة الدّولة إلى مُمارسة سُلُوكِيَّات مُسْتَتِرَة، وغير مَشْرُوعَة. وَيَتَوَاطَأُ مُخْتَلَف أفراد أجهزة الدولة (كَأَنَّهُم أَعْضَاء في حِزْب سِرِيّ سَائِد) على حِمَايَة أَعْضَاء، وَخُدَّام، وَأَنْصَار النظام السياسي القائم، الذين ***يَغْتَنُون بِشَكل غَير مَشْرُوع،*** وَيُمَارِسُون أَفْعَالًا يَمْنَعُها القانون القائم، أو تَنْبُذُها الأَخْلَاق الحَمِيدَة (كما هي مُتَعَارَف عليها عَالَمِيًّا). وَيُمكن أَحْيَانًا وَصْف هذه السُلُوكِيَّات بِكَوْنِهَا فَاسِقَة (immorale)، أو اِسْتِبْدَادِيَة (tyrannique)، أو مَافْيَاوِيَة (mafiosi)، أو فَاشِيَة (fasciste).

(8) يَكْتَشِف البَاحِث، شَيْئًا فَشَيْئًا، أن نِسْبَةً هامّةً من بين المَسْؤُولِين في الدّولة الرَّسْمِيَة، يَتَصَرَّفُون كَفَاعِلِين سِيَّاسِيّين سِرِيّين. وَيَتَفَنَّنُون (كَأَفْرَاد، وَكَجَمَاعَات مُتَآزِرَة) في اِرْتِكَاب جِنَايَات، أو جُنَح، أو جَرَائِم مَخْفِيَة، وَمُعَقَّدَة. وَيَتَوَاطَأُون، وَيَتَضَامَنُون، فيما بينهم. ***فَتَنْقَلِبُ الْأُمُور إلى نَقِيضِهَا. وَتَتَحَوَّل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، بشكل تَدْرِيجِي، وَمُسْتَتِر، إلى شَبَكَة مُعَقَّدَة من المُتَآمِرِين، أو من المَجْمُوعَات ذَات مَصَالِح مُهَيْمِنَة، أو من العِصَابَات، أو من المَافْيَات، التي تَرْتَكِبُ أَنْوَاعًا مُتَعَدّدَة وَمُتَلَاحِقَة من الجَرَائم.*** وَتَهْدِف عُمُومًا، مُجْمَل هذه الجَرَائِم، إلى إِخْفَاء، أو حِمَايَة، ***الْاِغْتِنَاء الشَّخْصِي غَيْر المَشْرُوع*** (enrichissement personnel illicite). لأن المُحَرِّكَات الأساسية، التي تُحَرِّك الشَّخْص الفَرْد في إطار الرَّأْسَمَالِيَة، هي الرِّبْح، والْاِغْتِنَاء، وَجَمْع المَال، وَمُرَاكَمَة المُمْتَلَكَات الخُصُوصِيَة.

(9) يُفْتَرَضُ في الدّولة أنها خُلِقَت لِخِدْمَة الشَّعْب، وَلِحِمَايَتِه، لكن الدّولة تَتَحَوَّل إلى بِنْيَة من الْأَجْهِزَة التي تَتَفَنَّنُ في اِسْتِغْلَال الشَّعْب، وَتَجْهِيلِه، وَخِدَاعِه، وَقَمْعِه، وَتَرْهِيبِه، وَاضْطِهَاده. وَيُصْبِح دَوْر الدّولة هو فَرْض اِسْتِغْلَال الشَّعْب، وَضَمَان اِسْتِمْرَارِيَة خُضُوعِه.

(10) يُصْبِحُ كلّ شَيْء في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة مُحْتَوِيًّا على جَانِبَيْن مُتَنَاقِضَيْن : ***جَانِبٌ أَوَّل*** رَسْمِيّ، مُعْتَرَف به، وَفِيه مَظَاهِر قَانُونية، أو مَعْقُولَة، أو مَنْطِقِيَة. ***وَجَانِبٌ ثَانٍ*** سِرّي، أو مَخْفِي، أو مَسْتُور، أو مُمَوَّه. وَيَحْتَوِي هذا الجَانِب الثاني المَخْفِي على حِيَل، أو على جَرَائِم الْاِغْتِنَاء الشَّخْصِي غير المَشْرُوع (enrichissement personnel illicite)، أو على الغِشّ (fraude)، أو إِسَاءَة اِسْتِعْمَال النُفُوذ (abus de pouvoir)، أو اِسْتِغْلَال النُفُوذ (trafic d'influence)، أو تَضَارُب المَصَالِح (conflits d'intérêts)، أو العَمَل بِأُسْلُوب الزَبُونِيَة (clientélisme)، أو التَهَافُت على اِكْتِسَاب مَصَادِر لِجَنْي الرِّيع (rente)، أو الرَّشْوَة (corruption)، أو التَفَاهُم والتَوَاطُؤ السِرّي فيما بين مَجموعات ذَات مَصَالِح اِقْتِصَادية مُهَيْمِنَة (entente entre groupes d'intérêts économiques dominants)[1]. أو الفَسَاد، الخ.

(11) هكذا يُمكن أن تُصبح «***الدّولة***» وَحْشًا ضَخْمًا، يَقْهَرُ الشّعب، وَيُسَيْطِر عليه، وَيَسْتَغِلُّه، وَيَضْطَهِدُه، دُونَ أن يَعِيَ الشَّعْب أن هذه «الدّولة» القَائِمَة، هي مِن بَيْن أَسْبَاب شَقَاءِه المُجتمعي. وَدُونَ أن يَعِيَ الأشخاص العاملون في أجهزة الدّولة أنهم يُمَارِسُون اِسْتِغْلَال الشّعب، وَاضْطِهَادَه، وَقَهْرَه، وَتَرْهِيبَهُ.

(12) لِذَا يُطْرَحُ المُشكل التَّالِي: ***مَا هُو الوَضْع المَطْلُوب في المُجتمع، هَلْ هُو تَحَكُّم الشعب في الدّولة، أَمْ هُو تَحَكُّم الدّولة في الشَّعْب*** ؟ وإذا كانت الدّولة تَتَحَكَّمُ في الشّعب، دُون أن يَقْدِرَ الشّعبُ على التَحَكُّم في الدّولة، أَلَا تُصْبِحُ هذه الدّولة عَدُوًّا لِلشَّعب ؟ وَكَيْف نَضْمَنُ اِسْتِمْرَارِيَةَ تَحَرُّر الشَّعْب مِن هَيْمَنَة الدَّولة القَاهِرَة، أو

---

(1) عبارة أُسْتُعْمِلَت من طرف نجيب أقصبي في كتابه : Maroc: une économie sous plafond de verre, Revue Marocaine des Sciences Politiques et Sociales, p. 223.

المُسْتَبِدَّة ؟ هذا وَاحِد مِن بَين المَشاكِل التاريخية المَطْرُوحة، وَالمُتَكَرِّرة.

(13) يَسْتَوْجِبُ تَحَرُّر الشّعب مِن اِضْطِهَاد «الدّولة» الرَّأْسَمَالِية، يَسْتَوجِب أن يَفْهَمَ مُعْظَمُ المُواطنين أَصْلَ «الدّولة»، وَأن يَعْرِفُوا آلِيَّات اِشْتِغَال مُكَوِّنَات الدّولة. كَمَا يَتَطَلَّب اسْتِيعَاب مُعْظَم المُواطنين لِلْقَوَانِين التي تَتَحَكَّم في تَطَوُّر «الدّولة».

وَيُحَاوِل الكِتَاب الحالي إِبْرَاز بَعْض القَوَانِين التي تَتَحَكَّمُ في تَطَوُّر «الدَّولة» الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمَة. وَيُريد النَصُّ الحالي شَرْحَ حَتْمِيَّة تَحَوُّل الدّولة الرَّأْسَمَالية إلى وَحْش ضَخْم يَفْتَرِسُ الشّعب وَيَضْطَهِدُه. كما يُحاول الكِتَاب الحالي تَوْضِيح كَيْف، وَلِمَاذَا، تَتَحَوَّل الدّولة الرَّأْسمالية إلى أَجْهِزَة، أو بِنْيَات، إِجْرَامِيَة.

وَبِشَكْل عامّ، أُقَدِّمُ في الكِتاب الحَالي ***أُطْرُوحَات نَظَرِيَة وسيّاسية، حَول ظَوَاهِر مُجتمعية.*** وَأُحَاوِل أحيانًا شَرْحَهَا، أو تَفْسِير سَيْرُورَتِهَا. وَأُذَكِّر القَارِئَ أنه سَبَقَ له أَنْ أَحَسَّ بِوُجُود هذه الظَوَاهِر المُجتمعية، أو أَنَّه لَاحَظَهَا خِلَال فَتْرَة مِن حَيَاتِه الشّخصية. لكنني لَا أُقَدِّمُ «حُجَجًا عِلْمِيَة» لِإِثْبَات صِحَّة هذه الأُطْرُوحَات السياسية. لِأَنَّنِي أُدْرِك أنه ***لَا يُمكن إِثْبَات الأَفْكَار السِّيَاسِيَة بِمَنْهَج عِلْمِي مُرْضِي لِلْجَمِيع***[2]. وَلِأَنَّنِي أعرف، من خلال تَجاربي، أنه في ميدان السياسية، تَفْشَلُ مُحَاوَلَات الْإِقْنَاع بِـ «حُجَج عِلْمِيَة»، حَيْثُ يُهَيْمِن مَنْطِق المَصَالِح الطَبَقِيَة، وَيَغْلُبُ عَقْل المَوَاقِع الطَبَقِيَة، وَيُسَيْطِر مَنطق الْاِنْتِمَاءَات السِيَاسية. وكلّ شخص يَزْعُم أنه مَوْضُوعِيٌّ أكثر مِن غَيره، وَأَنَّه قَادِرٌ على إِثْبَات أفكاره السياسية بِـ «طُرُق عِلْمِيَة» (مُرضيّة لِلجميع)، فَالْيَتَفَضَّل لِرَفْع هذا التَحَدّي الفِكْرِي والسيّاسي.

---

(2) أُنْظُر بعض كُتبي، مثل "Le Sociétal"، و"Le Politique". وَيُمكن تَنْزِيلِهَا من مُدَوَّنَتِي (https://LivresChauds.Wordpress.Com).

وَفُصُول هذا الكِتاب ***مُستقلّة*** نِسْبِيّا عن بعضها بعضًا. ويُمكن للقارئ أن يَقرأ فُصُول هذا الكتاب في تَرْتِيب مُخالف لِتَرْتِيبِهَا الوَارِد في الكتاب الحالي. ***والفصل الأوّل*** من هذا الكتاب يَسْتَعْرِض الأُطْرُوحَات النَظَرِيَة الأساسية حول الدّولة الرَّأْسَمَالية. بينما ***الفصل الثاني*** من هذا الكتاب يُقَدِّم دراسة مَيْدَانِيَة لِرِسَالة سِرِّيَة مُسَرَّبَة من بعض أجهزة المُخَابَرَات، وَيَسْتَخْرِج منها اِسْتِنْتَاجَات سِيّاسية ونظرية عَامَّة. ***والفصل الثالث*** من هذا الكتاب يُحَلِّل وَيُعَلِّق على مشروع قانون لِتَوْسِيع وَتَقْوِيَة اِمْتِيَّازَات أجهزة المُخابرات وَمَأْجُورِيهَا.

الفصل 1 :
أُطْرُوحَات حَوْلَ الدَّوْلَة

أفْراد الطَبقَة السَائِدَة يقْتَسِمُون مِيزَانِية الدَّوْلَة

رحمان النوضة

(الصيغة المُحَيَّنَة رَقَم 17)

في مقال سابق مَنْشُور لِلْعُمُوم، يحمل عُنوان «الدَّوْلَة كَحِزْب سِيَّاسِي سِرِّي»[3]، قُمْتُ بِدِرَاسَة عِلْمِيَّة، وَانْطَلَقْتُ فيها من تَحْلِيل رِسَالَة مُصَنَّفَة «سِرِّيَة». وهي وَثِيقَة مُسَرَّبَة على شَبَكَة الْإِنْتِرْنِيت. وهذه الرسالة هي في أَصْلِهَا وَثِيقَة صَادِرَة عن أحد المسؤولين في وزارة الدّاخِلِيَة، في جهاز المُخَابَرَات المُسَمَّى: ***"المُدِيرِيَة العَامّة لِمُرَاقَبَة التُّرَاب الوَطني"*** (***DGST***) بالمغرب. وَمِن خِلَال تحليل هذه الوثيقة، اسْتَنْتَجْتُ عَشْرَةَ اِسْتِنْتَاجَات نَظَرِيَة عَامّة. وَتَنْطَبِقُ هذه الاستنتاجات على مُجْمَل الدّول الرَّأْسَمَالِيَة في العالم. وَهذه الْاِسْتِنْتَاجَات هي بِمَثَابَة قَوَاعِد عَامَّة. وَتَدُور حَوْل ***طَبِيعَة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، وَآلِيَّات اِشْتِغَالِهَا، كَظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة*** عَامَّة، وَمُتَكَرِّرَة، وَمُتَوَاصِلَة. وَمِن خِلال تَحْلِيل تلك الرِسَالَة السِرِّيَة، أَثْبَتُّ أنّ ***الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة (أو بعض أجهزتها) تَمِيل دَائِمًا، وَتِلْقَائِيًّا، إلى أن تَعْمَل كَأَنّها "حِزب سِيَّاسِي سِرِّي"***. (وَأَثْنَاء أَزْمَة الدَّوْلَة، تَعْمَلُ هذه الأخيرة كَأَنّها مَنْظُومَة مِن الْأَحْزَاب المُتَنَاقِضَة والمُتَعَارِكَة). وَيَتَصَرَّفُ مُعْظَم المُوَظَّفِين المَسْؤُولِين في الدّولة بِانْحِيَاز مَفْضُوح، وَبِعَصَبِيَّة حِزْبِيَة سِيَّاسِيَة بَارِزَة. وهذا السُّلُوك، هُو ظاهرة مُجتمعية. وَتَتَجاوز هذه الظَّاهِرَة وَعْيَ وَإِرَادَة الأشخاص المُتَدَخِّلِين في هذه الظَّاهِرَة.

كَمَا أَثْبَتُّ وُجُود عِدَّة ظَوَاهِر أُخْرَى. مِنها خُصُوصًا : 1) ظَاهِرَة ***تَدَخُّل الدّولة في الانتخابات العامّة؛ 2) ظَاهِرَة إِقْدَام الدّولة على مُحَاوَلَة تَوْجِيه أَصْوَات النَّاخِبِين، مِن الأحزاب المُعارضة، إلى الأحزاب المُنَاصِرَة للنظام السياسي القائم؛ 3) ظَاهِرَة تَسْرِيب عُمَلَاء أجهزة مُخَابَرَات الدّولة داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات المُعَارِضَة، وذلك بِمُبَرِّر صِيَانَة أَمْن الدّولة، وَبِهَدَف التَحَكُّم في***

(3) هذا المقال هو الفصل 2 من كتاب "أُطْرُوحَات حول الدَّوْلة".

تَطَوُّرِ القِوَى السياسية المُعارضة؛ 4) وَكَذلك ظَاهِرَة مُرَاقَبَة الْآرَاء السياسية التي تَرُوجُ دَاخِل جماهير الشّعب؛ 5) وَظَاهِرَة العَمَل على تَغْيِير هذه الْآرَاء نَحْوَ الْاِتّجَاه الذي يُفِيد السُّلْطَة السياسية؛ إلى آخره.

ويَسْتَكْمِلُ المقال الحَالِي الدِرَاسَة السَّابِقَة. وَفي المقال الحالي، أَعْرِضُ ***أُطْرُوحَات تَكْمِيلِيَة في مَجَال نَظَرِيَة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة.***

وَتُحَاوِل هذه الأُطْرُوحَات اِسْتِعْرَاضَ ***القَوَانِين الأساسيةَ التي تَتَحَكَّمُ في تَطَوُّر الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة*** (كَمُؤَسَّسَات مُجْتَمَعِيَة).

وَأَقْصِد بِـ «الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِيَة» الدّولةَ القائمةَ في مُجْتَمَع يَسُودُ فيه نَمَط الْاِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي (وَلَو كان تَبَعِيًّا لِلْإِمْبِرْيَالِيَة؛ وكذلك وَلَوْ كَانت بعض بَقَايَا أَنْمَاط إِنْتَاج أُخْرَى قَدِيمة مُتَوَاجِدَة داخل هذا المُجتمع المَعني).

وَمُعْظَم هذه الْأُطْرُوحَات لَيْسَت مِن اِبْتِكَارِي الشخصي، وَإِنَّمَا هي مُسْتَمَدَّة مِن التُرَاث الفِكْرِي الماركسي[4]، وَمِن تَجَارب عدد من الثَوَرَات المُجتمعية التي حَدثت عبر مُخْتَلَف بُلْدَان العَالَم. وَأَضَفْتُ إليها بعض الْاِقْتِرَاحَات، أو الْأُطْرُوحَات النَظَرِيَة التَكْمِيلِيَة. وَأَبْقَى مُنْفَتِحًا على نِقَاش هذه الْأُطْرُوحَات، أو نَقْدِهَا، أو تَكْمِيلِهَا. وفي ما يَلِي هذه ***الْأُطْرُوحَات*** حول الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِية :

(4) في تُرَاث الفِكر الماركسي، نَجِد ضِمْن أَهَمّ المراجع التي تَنَاوَلَت «الدَّوْلَة» : كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والمِلْكية الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وكتب الْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) مثل : كتاب "نظرية مادية للدولة"، وكتاب "النظرية الماركسية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المُجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، و"السلطة السياسية والطبقات المُجتمعية"، الخ. كما أن لُوِيس أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة. إلى آخره.

3) ما الـفُرُوقات بين مَفَاهِيم البِلاد، والشَّعب، والوَطَن، والدَّولة ؟

مِن عَلَامَات الجَهْل السِيَّاسِي، وَضْعُ تَطَابُق بين مَـفَاهِيم «***البِلَاد***»، وَ«***الشَّـعْب***»، وَ«***الوَطَن***»، وَ«***الدَّوْلَة***»، و«***النِظَام السياسي***»، وَ«***المُجْتَمَع***»، ***الخ***. وَلَا يَخْلِطُ، وَلَا يُطَابِقُ، بين هذه المَفاهيم سِوَى مَن لَا يَسْتَوْعِبُ الفُرُوقَات النَوْعِيَة المَوْجُودَة فيما بينها.

وَرَغْمَ أنّ مَوْضُوعَنا المركزي هو «الدّولة» وَتَطَوُّرُها، يَجب أن نُقَدِّمَ هنا بعض الْإِشَارَات التَوْضِيحِيَة السَّرِيعَة، حَوْل كلّ وَاحد مِن الكِيَّانَات المَذْكُورَة سَابِقًا، وَلَوْ بِعُجَالَة فيها قَدْر مِن التَجْزِيء وَالتَبْسِيط. فَأَقُول أنّ مَـفْهُوم «***البِلَاد***»، أو «***البَلَد***»، يَعْـنِي مَنْطَقَـة جُـغْرَافِيَة، تَتَمَـيَّـزُ بِحُدُود دُوَلِيَة مَـعْـمُول بها عَالَمِيًّا، وَيَسْكُنُهَا شَعْب مُعَيَّن (أو عِدَّة شُعُوب مُتَدَاخِلَة).

وَمَـفْـهُوم «***الشَّـعْب***» يَـعْـنِي مَجْمُوعَ سُكَّان «بِلَاد» مُحَدَّدَة، أو رُقْـعَـة جُغْرَافِيَة مُعْتَرَف بها، تَجْمَعُهُم عَلاقات تَـفَاعُل مُرَكَّب، وَتَارِيخِي، وَمُتَوَاصِل، الخ. [وَلَوْ أنه في اللّغة السياسية الدَّقِيقَة لِلْيَسَار، يَشْمَل مَـفْهُوم «الشّعب» العُمَّالَ، وَالفلَّاحِين الصِغَار والمُتَوسِّطِين، والعُمَّال، وَعُمُوم الكَادِحِين المَأْجُورِين المُسْتَغَلّين، وَكذلك الأشخاص اللّذين لَا يَسْتَغِلُّون وَلَا يُسْتَغَلُّون، والمَسُودين المُهَمَّشِين؛ وَالمُسْتَـغِـلّـين الصِغَار. وَلَا يَشْمَل مَفْهُوم «الشّعب» الحُكَّام، والسَّائِدِين، وَالمُسْتَغِلّين الكبار].

وَمَـفْـهُوم «***الوَطَن***»، ليس هو «التُرَاب الوَطَنِي»، وَإِنَّمَا هو تَصَوُّرَات سِيَّاسِية، تَرْبِطُ بين «بِلَاد» مُحَدَّدَة، وَ«شَعْب» (أو شُعُوب) مُعَيَّنَة، وَطُمُوحَات سِيَّاسِيَة وَتَارِيخِيَة دَقِيقَة. [وَلَوْ أنه في الوَاقع المَلْمُوس، «الوَطَن» الذي يَعِيش فيه شخص ثَرِيٌّ، أو سَائِد، أو مُسْتَغِلٌّ، ليسَ هو

نَفس «الوَطَن» الذي يَعيش فيه شخص مُخَالِف، كَادِح، أو مُسْتَغَل، أو مُضْطَهَد، أو مُهَمَّش].

أَمَّا «***الدَّوْلَة***»، فَهِيَ مَنْظُومَة مُتَرَابِطَة مِن المُؤَسَّسَات، والأَجْهِزَة، والإدارات، والعَلَاقَات، والسُلُوكِيَّات، والتَصَوُّرَات، الخ. وَتَشْمَلُ «الدّولة» عَلَاقَات سِيَاسِيَة، واقتصادية، ومُجْتَمَعِيَة، مُتَدَاخِلَة، وَمُتَنَاقِضَة، وَمُتَحَوِّلَة. وَيُفْتَرَضُ في «الدّولة» أنها تُدَبِّر جُزْءًا هَامًّا وَكَافِيًّا مِن قِطَاعَات حَيَاة المُجْتَمَع المَعْنِي، طِبْقًا لِقَوَانِين مُحَدَّدَة (بعضها رَسْمِيّ، وَبعضها الآخر مَخْفِيّ). وَأَسَاسُ «الدّولة» هو المِلْكِيَة الفَرْدِيَة الخَاصَّة، ثُمّ الْاِسْتِغْلَال الطَبَقِي. وَبِقَدْرِ مَا تَكُون «الدّولة»، في «مُجتمع» مُعَيَّن، مُتَضَخِّمَة، وَقَوِيَّة، بِقَدْر مَا تَكُون التَنَاقُضَات الطَبَقِيَة في هذا «المُجتمع» حَادَّة، أو مُسْتَعْصِيَة، أو صِدَامِيَّة، أو غَيْر قَابِلَة لِلتَوْفِيق فيما بَيْنَهَا.

وَيَخْتَلِفُ «***النِظَام السِيَاسِي***» عن «الدّولة». فَإِنْ كَان المُكَوِّن البَارِز في «الدّولة» هو إِدَارَات مُتَشَعِّبَة، وَأَجْهِزَة مُنَفِّذَة، وَعَلَاقَات سِيَّادَة وَخُضُوع، وَقَمْعٌ قَانُونِي، وَعُنْف مُؤَسَّسٌ، فَإِنّ «النِظَام السِيَاسِي» هو النَمُوذَج (le modèle) المُحَدِّد لِنَوعِيَة الدّولة القَائِمَة. وَيُوجد تَرَابُط نِسْبِي بين نَوْعِية «النِظَام السِيَّاسِي» القَائِم في «المُجتمع»، وَنَوْعِيَة «الدّولة» القائمة في كلّ مُجتمع مُحَدَّد. كما أنّ نَوْعِيَّة الطَبَقَات المَوْجُودَة في كلّ مُجْتَمَع مُحَدَّد، وَكَذلك مَوَازِين القِوَى المَوْجُود فيما بَيْن طَبَقَات المُجتمع، هي مِن بَيْن العَنَاصِر الْأَسَاسِيَة المُحَدِّدَة لِنَوْعِيَة «النِظَام السِيَاسِي» القَائِم. وَهذا «النِظَام السِيَاسِي» هو الذي يَحْكُمُ إِعَادَة إِنْتَاج نَوْعِيَة «الدّولة» القائمة، وَتَطْوِير آلِيَّات اِشْتِغَالِهَا. وَالْأَسَاس المَادّي المُحَدِّد، سَوَاءً لِـ «النِظَام السياسي»، أم لِـ «الدّولة»، هُوَ نَوْعِيَّة مَنْظُومَة المِلْكِيَة الخَاصَّة، وَنَوْعِيَّة عَلَاقَات الْاِسْتِغْلَال الطَبَقِي، القَائِمَة في المُجتمع المَعْنِي.

أَمَّا «***المُجْتَمَع***»، فَهُوَ المُنْطَلَق، وَهُو المُعْطَى الْأَسَاسِي، وَهُو ***أَسَاس كلّ شَيْء***. وَبِدُونِ «المُجتمع» يَنْتَفِي كلّ شَيْء. وَ«المُجتمع» هُوَ المَنْظُومَة الطَبَقِيَة، أو الكَائِن الجَمَاعِي، أو المُرَكَّب العُضْوِي المُتَنَاقِض، الذي يَشْمَل مُجمل الكَائِنَات التي سبقَ ذِكْرُهَا. أي أن «المُجتمع» يَشْمَل «البلاد»، و«الشّعب»، و«الوَطَن» (أو الْأَوْطَان المُتَنَاقِضَة والمُتَصَارِعَة، التي يَحْلُمُ بها مُواطِنُو «الشّعب» المعني)، و«الدّولة»، و«النظام السياسي»، الخ. وَيُفْتَرَضُ في كلّ هذه الكِيَانَات (المذكورة سابقًا)، أنها مَوْجُودة لِخِدْمَة «المُجتمع»، وَلِتَحْقِيق مَنَافِعِه. وَتُوجَد بِالضَّرُورَة تَنَاقَضَات مُجْتَمَعِيَة مُتَحَرّكَة دَاخِل كلّ واحد مِن بَيْن هذه الكِيَانَات المذكورة. وَتُوجد كذلك تَنَاقَضَات فيما بَيْنَهَا. وهذه التناقضات هي مُحَرّك التَطَوُّر المُجتمعي، وَصَانِعَة التَارِيخ السياسي. وَإِذا لَم تَكُن مثلًا «الدّولة»، أو «النظام السياسي»، مُسَخَّرين لِخِدْمَة «المُجتمع»، يُصْبِح مِن حَقّ «الشّعب» التَحَرُّر منهما. وَمَن يَزْعُم عَكْسَ ذلك، فهو عَدُوٌّ لِـ «الشّعب».

وفي مِثَال العَدَاوَة الشَّنْعَاء، وَالمُفْتَعَلَة، بين مَمْلَكَة "المَغْرِب" و جُمْهُورِيَة "الجَزَائِر"، والتي يُرَوِّجُهَا خُصُوصًا خُدَّامُ النظام السياسي القائم في "المغرب"، نَجِد أنّ أنصار النظام السياسي المغربي يَقْصِدُون بِعِبَارة «المَغْرِب» تَارَةً «الشَّعْبَ» المَغْرِبِي. وتارةً أخرى، يَقْصِدُون بها «دولة» المَغْرِب. وتارةً أخرى، يَقْصِدون بها «النظام السياسي» القائم في المَغْرِب. وَيَخْلِطُون بشكل اِنْتِهَازِي وَمُتَعَمَّد بين «الوَطَن»، و«التُرَاب الوَطَنِي»، و«الشَّعْب»، و«الدَّوْلَة»، و«النِظَام السياسي». بَيْنَمَا مثلًا «الدِّفَاع عن الشَّعْب» لَا يَتَسَاوَى مع «الدِّفَاع عن النظام السياسي».

وَلِتَأْكِيد ***الفُرُوقَات النَّوْعِيَة فِيمَا بين مَفَاهِيم «البِلَاد»، وَ«الشَّعْب»، وَ«الوَطَن»، وَ«الدَّوْلَة»، و«النِظَام السِيَاسِي»***، أَكْتَفِي

بِالْإِشَارَة إلى أنه يُمْكِن مثلًا لِـ «شَعْب» مُعَيَّن أن يكُون مَسْجُونًا في «بِلَادِه». كما يُمكن أن يكون «الوَطَن» مُجَرَّد تَصَوُّرَات وَهْمِيَة، بِدُون أن يَكُون لهذا «الوَطَن» المُتَخَيَّل وُجُودٌ فِعْلِي على أرض الواقع. كما يُمكن لِـ «دَوْلَة» مُحَدَّدَة أن تَكون عَدُوَّة مُفْتَرِسَة لِـ «الشَعْب» الذي تَحْكُمُه. وَيُمكن، في نفس الوقت، أن نُقَدِّرَ «شَعْبًا» مُحَدَّدًا، وَأَنْ نَرْغَبَ في التَعَاوُن معه، وَأَنْ نُعَادِيَ «دَوْلَتَه»، وَأَنْ نُقَاوِمَ، أو أن نُصَارِعَ، «نِظَامَه السِيَاسِي». إلى آخره.

4) ما هو المَنهج المُستعمل في دِرَاسَة "الدولة" ؟

بِأَيِّ مَنْهَج نَدْرُس «الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة» ؟ مَنْهَجُنَا هو المَادِّيَة الجَدَلِيَة، أَيْ : مَنْهَج الإِنْطِلَاق من الواقع المَلْمُوس؛ وَتَنَاوُل الأشياء الشّائِعَة (في الدّولة، وفي المُجتمع)، كما هي مَوْجُودَة في الواقع، وَلَو كانت بسيطة، أو مَأْلُوفَة، أو مُعَقَّدَة، أو أَسَاسِيَّة؛ والكَشْف عن التناقضات المُسْتَتِرَة التي تُحَرِّك الدّولة أو المُجتمع؛ وَإِبْرَاز تَعَدُّد الجوانب المُتَنَاقِضَة؛ والرَّبْط بين الفَرْد والجَمَاعَة والمُجتمع؛ وَاعْتِبَار التَطَوُّر (أو الحركة) نَاتِجًا عن صِرَاع الأَضْدَاد؛ وفي كلّ ما هو مَوجود في المُجتمع، نُبْرِزُ، في نفس الوقت، وَحْدَة الْأَضْدَاد، وَكذلك صِرَاعَهَا؛ الوحدة في إطار التناقض، والتناقض في إطار الوحدة؛ وَاثْنَان يَتَوَحَّدَان في وَاحِد؛ والعُنْصُر الوَاحِد يَنْقَسِم إلى أَضْدَاد مُتَصَارِعَة؛ وَتَحَوُّل الشيء إلى ضِدِّه في ظُرُوف خاصّة؛ وجدليّة صِرَاع الْأَضْدَاد تُؤَدِّي إلى تَجَاوُز القَدِيم، وَنَشْأَة الجديد؛ وَتَكُون وَحْدَة الأضداد مُؤَقَّتَة، وَمَشْرُوطَة، بينما يَبْقَى صِرَاع الأضداد ظَاهِرَة مُطْلَقَة؛ إلى آخره.

5) فى المَجتمع. لا يُمكن إنتاج أى شىء. إلّا بشكل جماعى

كَثِيرُون مِن المُوَاطِنِين، وَلَوْ لم يكونوا عُلماء في مَيْدَان المُجتمع، يُمكنهم أن يُلَاحِظُوا، وَأَنْ يُدْرِكُوا أنّه :

أ) لَا يُمْكِن لِـ «الْفَرْد» (l'individu) أن يُوجد، أو أن يَحْيَا، أو أَنْ يَزْدَهِر، بِدُون «المُجتمع» (la société).

ب) أَسَاس كلّ شيء هو «المُجتمع». بينما «الْفَرْد»، وَلَوْ أنّه ضَرُورِيّ، فَإِنّه يَبْقَى مُجَرَّد فَرْع جُزْئِي من المُجتمع. وهذا المجتمع هو أغنى من المجموع البسيط لجميع الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع. والرَّأْسَمَالِيَة التي تُرَكِّزُ على «الْفَرْد» هي نَاقِصَة، أو مُنْحَرِفَة. بَيْنَمَا الْاِشْتِرَاكِيَة التي تُرَكِّز على «المُجتمع» في شُمُولِيَتِه، هي أكثر وَاقِعِيَّة، وَأكثر سَدَادًا.

ت) ***لَا يُمكِن إِنْتَاج أَيّ شَيء في «المُجْتَمَع»، وَلَا إِنْجَاز أَيّ شَيْء، إِلَّا إِذَا تَمَّ القِيَّام بهذا العَمَل الْإِنْتَاجِي بِشَكْل جَمَاعِي، أو تَعَاوُنِي، أو تَكَامُلِي، أو اِشْتِرَاكِي، أو مُجْتَمَعِي.***

ث) نَتِيجَة العَمل بِالرَّأْسَمَالِيَة هي أنها تُلْغِي «الشَّعْب». حيثُ تُحوّل الرَّأْسَمالية الشّعبَ إلى أَفْرَاد مُتَنَاثِرِين، وَمُنْقَسِمِين، وَمُتَنَاقِضِين، وَتَائِهِين. ***وَتُحَوِّلُ الرَّأْسماليةُ المواطنينَ إلى أفراد أنانيين.*** وَيُصبح عدد المُواطنين الذين يَهتمُّون بِالشُّؤُون الجَماعية، أو الذين يُناضلون دِفَاعًا عن القضايا المُجتمعية، ضَئِيلًا جدًّا. بينما الاشتراكية الثورية تحرص على تَغْلِيب الجماعة على الفَرْد، وَتُفَضِّل تَقْوِيَة الشّعب الشَّامِل على أيّ مُكَوِّن من بين مُكَوِّنَاته.

وَرَغْمَ كلّ هذه الحَقَائِق السَّابِقَة، يُصِرُّ الحُكَّامُ، وَالسَّائِدُون، والمُسْتَغِلُّون، والرَّأْسَمَالِيُّون، وَأَنْصَارُهُم، على أن تَبْقَى مِلْكِيَّة الثَرَوَات،

وَالْأَرْبَاح، وَالْاِسْتِفَادَات، «فَرْدِيَّة»، وَلَيْسَ «جَمَاعِيَة»، أو «مُجْتَمَعِيَة»، أو «مُشْتَرَكَة»، أو «اِشتِرَاكِيَة».

[وَلِتَوْضِيح هذه الفكرة أكثر، وليس لِإِثْبَاتِهَا، أَسْتَعْمِل مِثَالًا بِيدَاغُوجِيًّا (pédagogique, éducationnel) مَشهورًا، فَأَقُول : أُنْظُر إلى شَخص المُواطن. إنك تَرَاهُ على شَكل جِسم مُكْتَمِل. ويبرز فيه الرأس، واليدين، والرِّجلين. وَيَتَكَوَّن مِن أعضاء، وَخَلَايا، الخ. فإذا قُلنا أن كلّ خَلِيَّة فَرْدِيَة في الجِسم، مَأْخُوذَة على حِدَة، هي أَسَاس كلّ شيء، وأنه يجب أن نُغَلِّبَ حَاجِيَّات وَطُمُوحَات كل خَلِيَة فَرْدِيَة على حَاجِيَّات وَطُموحات الجِسْم الشَّامِل، سَنَكُون قد قَلَبْنَا الأُمُور على رَأْسِهَا. لأن الحقيقة الثورية، في الواقع المَلْمُوس، هي أن ***الجِسْم الشَّامِل هو الأساس***. حيثُ أنّ حاجيّات وَطُمُوحات الجسم الشَّامِل، هي التي يجب أن تُحَدِّد نَوْعِيَة، وَخَصَائِص، وَوَظَائِف، وَحُقُوق، وَحُرِّيَات، كلّ خَلِيَة فَرْدِيَة. وَلَوْ أننا نُدرك جَيِّدًا وُجُود تَرَابُط عُضْوِي بين حاجيّات وَطُموحات الجِسم الشّامل من جهة، ومن جهة أخرى حاجيّات وَطُموحات كل خَلِيَة فَرْدِيَة في الجِسم. وَحَتَّى إِذَا أَمْكَنَ لِلْجِسْم الشَّامِل أن يَتَخَلَّى عن بعض الخَلَايَا القَلِيلَة أو المَحْدُودَة، لَا يُمكن لِأَيَّة خَلِيَة فَرْدِيَة في الجِسم أن تَتَخَلَّى عن الجِسم الشُمُولِي أو المُشْتَرَك].

كُلُّ الْأَشْخَاص الّذين يَنْطَلِقُون مِن «الفَرْد»، وَيُعَظِّمُونَه، وَيُقَلِّلُون مِن أَهَمِّيَة «الجَمَاعَة»، أو «المُجْتَمَع»، كلّ هؤلاء لَا يُتْقِنُون مَنْهَج التَفْكِير. وَيَنْبَغِي عليهم أن يَتَعَلَّمُوا أَنَّهُ، كُلَّمَا طُرِحَ التَسَاؤُل : أَيُّهُمَا الحَاسِم، هَلْ «الكُلُّ»، أم «الجُزْء» ؟ هل «المُجْتَمَع»، أَمْ «الفَرْد» ؟ فَالْجَوَاب السَّلِيم هو التَّالِي : رَغْمَ التَرَابُط العُضْوِي القَائِم بَيْن «الجُزْء» و«الْكُلّ»، وَبَيْن «الفَرْد» و«المُجتمع»، فَإِنَّ «الكُلَّ الشَّامِل» هُوَ أَكْثَرُ أَهَمِّيَةً وَحَسْمًا مِن أَيّ «جُزْء» يُشَارِك في تَكْوِين «الكُلّ».

وفي ***الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة***، وَفي مَيَادِين الْإِنْتَاج، والكَسْب، وَالثَّرَاء، تَحْرُصُ مُعْظَم العَائِلَات على ***تَرْبِيَة*** أَبْنَائِهَا على الْاِعْتِمَاد على ***الفَرْدَانِيَة***، وعلى ***الْأَنَانِيَة***. وَتَحُثُّ هذه العَائِلَات أَبْنَاءَهَا على تَلَافِي الْاِتِّكَال على إِخْوَانِهِم، أو على أَصْدِقَائِهِم، أو على جِيرَانِهِم، أو على عَامَّة المُوَاطِنِين، أو على عَامَّة الشَّعب. بَيْنَمَا في إِطَار ***نِظَام سِيَّاسِي اِشْتِرَاكِي***، تَكُون مُجْمَل الهَيْئَات المُجتمعية تَحُثُّ المُوَاطِنِين على ***تَقْلِيص الفَرْدَانِيَة، وتَجَاوُز الْأَنَانِيَة، وَإِعْلَاء قِيمَة العَمَل الجَمَاعِي، وَالتَعَاوُن الجَمْعَوِي، وَالتَضَامُن المُجتمعي، وَالتَخْطِيط الوَطَنِي البَعِيد المَدَى***.

وَكُلّ المُجتمعات المَبْنِيَة على أَسَاس «الفَرْد»، سَيَكُون مَصِيرُهَا هُو التَأَزُّم، ثُمَّ التَعَطُّل، أو الْاِنْحِبَاس، ثُمّ الْاِنْهِيَّار. وَحْدَهَا المُجتمعات المَبْنِيَة على أَسَاس «المُجتمع» سَتَكُون مُنَظَّمَة، وَمُعَقْلَنَة، وَقَوِيَة، وَمُتَضَامِنَة، لِكَيْ تَسْعَدَ هذه المُجتمعات، وَتَدُوم.

6) ظَاهِرَتَيْ التَنَافُس والتَضَامُن

فِي إِطَار العَلَاقَات القَائِمَة فِيمَا بَين الْأَفْرَاد والجَماعات والهَيْئَات والمُؤَسَّسَات داخل المُجتمع، تُوجَد ظَاهِرَتَان مُتَنَاقِضَتَان. الظَّاهِرَة الأولى هي «***التَنَافُس***». والظَّاهِرَة الثَانِيَة هي «***التَعَاوُن، وَالتَكَامُل، والتَضَامُن***». وَمِن بَين مِيزَات الرَّأْسَمَالِيَة أنها تُرِيد بِنَاء كلّ شيء في المُجتمع على أَسَاس «التَنَافُس» وَحْدَه، رغم مَا يَنْتُج عنه مِن صِدَام، وَسَيْطَرَة، وَإِقْصَاء، وَتَهْمِيش لِلْأَطْرَاف الضَعِيفَة، أو المَغْلُوبَة. وَتَتَجَاهَل الرَّأْسَمَالِيَة، أو تُهْمِل، أو تَرْفُض، تَنْظِيم «التَعَاوُن، والتَكَامُل، والتَضَامُن». بَيْنَمَا الْاِشْتِرَاكِيَة تَسْتَعْمِل الظَاهِرَتَيْن مَعًا. حيثُ تُنَظِّمُهُمَا،

وَتُشَجّعُ عليهما، وَتُحَفّزُهَما. بَل تُعْطِي الاشتراكية الْأَفْضَلِيَة إلى الظَّاهرة الثَانِيَة على الأُولَى. أي أن ***الاشتراكية تُغَلّبُ ظَاهِرَة «التَعاوُن، والتَكَامُل، والتَضَامُن» على ظَاهرة «التَنَافُس».***

7) ما هو مُحَدِّد قِيمَة أيَّ فرد فى الـمُجتمع ؟

بَعْضُ الجِدَالَات (الجارية في المُجتمع) تُرْجِعُنَا إلى نِقاش مَسْأَلَة «تَفْضِيل» شَخص مُعَيَّن (أو فِئَة مُحَدَّدَة) على آخرين. حيثُ تَعْتَبِرُ هذه الجِدَالَات شَخْصًا مُعَيَّنًا «أَحْسَن مِن غَيْرِه»، أو «أَفْضَل مِن غَيْره»، أو «أَكْثَر أَهَمّيَةً مِن غيره» في المُجتمع. فَيُطْرَح السُؤَال: ***مَا هُو مِقْيَاس «تَفْضِيل» شَخْص على آخر في المُجتمع ؟*** وَبِعِبَارَة أُخْرَى، ***مَا الذي يُحَدّد «قِيمَة» أيّ شَخص في المُجتمع ؟***

مِن زَاوِيَة مُجْتَمَعِيَة، العُنْصُر الذي يُحدّد «قِيمَة» أَيّ شَخص، ليس هو أَبُوه، أو قَبِيلَتُه، أو مِهْنَتُه، أو وَظِيفَتُه، أو قُوَّة عَضَلَاتِه، أو مَلَابِسِه، أو مَزَاعِمِه، أو مُمْتَلَكَاتِه، أو أَمْوَالِه، أو نَسَبِه، وَإِنَّمَا العَنَاصِر التي تُحَدّدُ «قِيمَة» أيّ شخص في المُجتمع، هي ***المُنْجَزَات التي حَقَّقَهَا هذا الشّخص المَعْنِي لِمَصْلَحَة الجَمَاعَة، أو لِفَائِدَة المُجْتَمَع.*** بَيْنَمَا ما يُحَقّقُه كلّ شخص لِخِدْمَة مَصَالِحِه الخاصّة، أو لِإِرْضَاء أَنَانِيَتِه، أو لِلزّيَادَة في ثَرَوَاتِه الخُصُوصية، أو لِتَعْزِيز نُفُوذِه الشّخصي، فإنه لَا يُمَيّزُه عن بَاقِي المُواطنين، وَلَا يَجُوز اِعْتِبَارِه كَ «حُجَّة» لِتَبْرِير «تَفْضِيل» هذا الشّخص المَعْنِي على غيره في المُجتمع، وَلَا يُعْطِيه أَيَّةَ «قِيمَة تَفْضِيلِيَة» تَمْنَحُه مَرْتَبَةً «أَحْسَن»، أو «أعلى»، مِن مَرْتَبَة بَاقِي أفراد المُجتمع. أَمَّا الشخص الذي يَقُوم بِأَشْيَاء مُضِرَّة لِلمُجتمع، فَهُو «سَيِّء» لِلمُجتمع، وَقَد يُصبِح «خَصْمًا» لِلْجَمَاعَة، أو «عَدُوًّا» لِلْمُجتمع.

وفي إطار الرَّأْسَمَالِيَة، (المَبْنِيَة على أساس المِلْكِيَة الخَاصَّة) يَمِيل الْأَفْرَاد إلى التَبَاهِي فِيمَا بَيْنَهُم بِمَا يَمْلِكُون مِن ثَرَوَات وَأَمْتِعَة. بَيْنَمَا في إطار الاشتراكية، (المَبنية على أساس المِلْكِيَة الجَمَاعِيَة أو المُجتمعية لِوَسَائِل الإنتاج الأساسية) يَمِيل الأفراد إلى التَبَاهِي بِمَا يُقَدِّمُون مِن خَدَمَات وَفَوَائِد إلى عَامَّة المُجْتَمَع.

8) أَيُّهُمَا أَوْلى، سَعادة المُجتمع، أم سعادة الفَرد ؟

مَا هُوَ الْأَهَمُّ ؟ هَلْ «سَعَادَة الدَّوْلَة»، أم «سَعَادَة الشَّعْب» ؟ هل «سَعَادَة الفَرْد»، أم «سَعَادَة المُجتمع» ؟ إنّ «سَعَادَة المُجتمع» كَكِيَّان مُوَحَّد وَشَامِل، هي وَحْدَهَا التي تُوَفِّرُ سَعَادَة كلّ فَرْد في المُجتمع. أَمَّا «سَعَادَة الْأَفْرَاد» المُشَتَّتِين، وَالْأَقَلِّيَات الْأَنَانِيَّة، حَتَّى وَلَوْ فَكَّرْنَا أنها سَتَنْتَشِرُ في المُسْتَقْبَل إلى أَغْلَبِيَة أَفْرَاد المُجتمع، فإنها لَا تَقْدِرُ على تَوْفِير سَعَادَة كلّ أَفْرَاد في المُجتمع الشَّامِل.

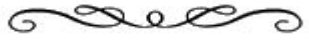

9) لا يَحِقُّ لأي خِطَاب عن الدولة أن يَتَجَاهَل استغلال الإنسان للإنسان ؟

مِن مِيزَات الفِكْر الرَّأْسَمَالِي، أنه يَزْعُمُ أن الدَّولة الرَّأْسَمَالِيَة مُحَايِدَة (neutre). ومن مِيزَاته أيضًا أنه يَنْفِي وُجُود سَيْطَرَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار على الدّولة. وَكُلّ ***كَلَام عن الدّولة*** (في مُجتمع رَأْسَمَالِي) يَنْكُر ***بِنَاء المُجتمع على أساس الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي*** (أي على أساس اِنْتِزَاع فَائِض القِيمَة الاقتصادي)، أو يَطْمَسُ ***تَكَوُّن المُجتمع مِن طَبَقَات مُجتمعية مُتَنَاقِضَة***، (بَعْضُهَا سَائِدٌ وَمُسْتَغِلٌّ، وَبَعضها مَسُودٌ وَمُسْتَغَلٌّ، وَبَعضها مَسُود وَمُهَمَّش)، سَيَبْقَى (هذا الخِطَاب عن الدّولة) كَلَامًا جَاهِلًا، وَبِدُون قِيمَة عِلْمِيَة، وَبِدُون فَائِدَة سيّاسية، أو مُجْتَمَعِيَة.

10) لماذا لا تَقْدِر الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة على أن تكون مُحَايِدَة. أو ديموقراطيَة ؟

يَزْعُم بعض خُدَّام الرَّأْسَمَالِيَة وَأَنْصَارِهَا، أَنّ الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة القائمة هي الحَلّ النِهَائِي لِكُلّ التَنَاقُضَات والصِرَاعَات المَوجُودَة في المُجتمع. لكنّ الواقع يُكَذِّبُهُم في كلّ يوم. حيث أن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة تَعِيش في كلّ يوم صِدَامَات سِيَّاسِيَة، وَصِرَاعَات طَبَقِيَة، مُتَعَدِّدَة، وَمُتَنَوِّعَة. وَ كلّ مَن يَدَّعِي أنه بِإِمْكَان الدولة الرَّأْسَمَالِيَة أن تَكُون «مُحَايِدَة»، أو «عَادِلَة»، أو «دِيمُوقْرَاطِيَة»، أو «دَوْلَة قَانُون»، أو «دولة مُلْتَزِمَة بِحُقُوق الْاِنْسَان»، في مُجتمع طَبَقِي، مَبْنِي على أساس الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، فَمَا هو سِوَى مُرَوِّج لِأَكَاذِيب مُدَوِّخَة، أو لِأَوْهَام سِيَّاسِيَة مُخَادِعَة.

11) منذ تأسيس الدولة وهي تَهْدِف لِدَوَامِهَا

مُنذ أن تَأَسَّست ***الدولة*** (في إِطَار الرَّأْسَمَالِيَة النَّاشِئَة)، وَمُنذ بِدَايَة تَاريخها إلى اليَوم، كان يَتَّضِحُ دَائِمًا أن العُنْصُر الحَاسِم فيها، (أَيْ العُنْصُر العَمَلِي الْأَكْثَرُ أَهَمِّيَة فيها)، هو ***السُّلْطَة السياسية.*** وهذه السُّلْطَة السِيَاسِيَة لَيْسَت مُؤَسَّسَة، وَلَا إِدَارَة، وَلَا مِهْنَة، وَلَا مَوْقع، الخ. وَإِنَّمَا السُّلْطَة السياسية هي شَبَكَة حَيَّة وَمُتَحَرِّكَة، وَتَتَحَكَّم في عَلَاقَات السِيَادَة والخُضُوع، وَفي عَلاقات الْأَمْر والتَنْفِيذ. وَمِيزَة السُّلْطَة السياسية أنها ***تَحْتَكِرُ الْقُوَّة، وَتَتَفَرَّدُ بِحِيَازَة السِّلَاح واسْتِعْمَالِه، وَتَحْتَكِرُ اِسْتِخْدَام الْعُنْف.*** ومنذ أن تَتَشَكَّل الدولة الرَّأْسَمَالِيَة، ***يُصبح هدفها الأوّل، هو الحفاظ على وُجُود هذه الدولة هي نَفْسِهَا، وَضَمَان اِسْتِمْرَارِيَتِهَا، وَبَقَاء هَيْمَنَتِهَا على المُجتمع.*** أَيْ أن الدّولة تُصبح هَدَفًا لِنَفْسِهَا.

12) تَحَوّل الدولة مُوظَّفيها إلى أشخاص يضْطهِدُون الشّعب

مِيزَة الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة (كآلِيَّات بِيرُوقْرَاطِيَة وَمُجْتَمَعِيَة)، هو أنها تَمِيل دائمًا إلى ***تَحْوِيل مُوَظَّفِيهَا (الكبار والمُتوسّطِين)، من خُدَّام مُفْتَرَضِين لِلشّعب، إلى أَشْخَاص يُمَارِسُون (بِالنِيَابَة) السِيَادَة*** الطَبَقِيَة على الشّعب، وَيَضْطَهِدُونه، وَيُنَظِّمُون إِخْضَاعَه لِلْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي.

13) خُلِقَت الدولة لتلبية حاجيات الشعب

الدّولة التي بدأ إنشاءها في الأَصْل، بِمُبَرِّر ***تَلْبِيَة حَاجِيَّات الشّعب***، تَتَحَوَّل بِسُرْعَة إلى ***أجهزة لإِخْضَاع الشَّعب، وَلِاحْتِكَار السِّلَاح، وَالعُنْف، بِهَدَف ضَمَان اِسْتِمْرَار خُضُوع الكَادِحِين المُسْتَغَلِّين لِهذه الدّولة، وللِنّظَام السياسي القَائِم فيها.***

14) لماذا تنقلب الدولة إلى أداة لإخضاع الشعب ؟

في الأصل، خُلِقَت الدولة لِخِدْمَة مَصالح الشّعب، وَلِصِيَّانَة أَمْنِه. لكن في إطار الرَّأْسَمَالِيَة (بِمَا فيها الرَّأْسَمَالية التَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَة، أو اللّيبِيرَالِيَة)، تَنْقَلِبُ الأُمُور بِسُرْعَة إلى عَكْسِهَا. ***فَيُصْبِح الشّعب مُسَخَّرًا لِخِدْمَة الدّولة. وتُصبح الدّولة مُسَخَّرَة لِخِدْمَة مَصَالح طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار.*** وَتَغْدُو صِيَّانَة «أَمْن الدولة» مُوجِبَة لِلتَضْحِيَّة بِـ «أَمْن الشّعب».

15) من أسرار الدولة. أنها تعيق تَثْقِيف المُواطنين. وتُخْفِي المَعْرِفَة

مِن بَيْن أَسْرَار قُوَّة ***الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة***، أنّها تُلْغِي كُلَّ مَا يُمْكِن أن يُسَاعِد على ***تَثْقِيف المُوَاطِنِين.*** وَتَعُوق الدّولة كلّ مَا يُحَسِّن ***يَقَظَة***

جماهير الشّعب، أو يُشَحِّذُ ***النَّقْدَ*** لَدَيْهَا، أو يُشَجِّعُهَا على ***الاحتجاج***، أو على ***النِضَال الجَمَاعِي المُشْتَرَك***. وكل الجُهود المَبْذُولَة (مِن طَرف النُقَّاد والمُعارضين) لِرَفْع مُستوى ***الوعي السياسي*** لَدَى المواطنين، تُصْبِحُ في هذه الحالة بِدُون تَأْثِير مُعْتَبَر. فَتُحَوِّل الدّولة المُواطنين إلى جُهَّال ضِعَاف. ***وَتُخْفِي الدّولة عن المُواطنين أكثر ما يُمكن مِن الحَقَائِق، أو المُعْطَيَات، أو المَعَارِف***. وَتَعْتَبِرُ الدّولةُ الرَّأْسَمَالِيَةُ أن كُلَّ مَنْ يُعَرِّفُ بِالمَشَاكِل المُوْجَودَة في المُجتمع، يَمَسُّ بِـ «أَمْن الدّولة»، وَيُعَرِّض «أَمْن النظام السياسي» لِلْخَطَر[5]. وإذا مَا قَدَّمَت وَسَائِل إِعْلَام الدّولة أَخْبَارًا أو مَعَارِفَ إلى المُواطنين، فإنها تُعْطِيهَا لهم «مَقْلُوبَة على رَأْسِهَا»، أي مُحَرَّفَة، أو مُزَوَّرَة. حيث أنّ هذه الأخبار، أو المَعَارِف المُزَوَّرَة، تَصِفُ الوَاقِعَ بِعَكْس مَا فيه. وَتَعُوق الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة كُلَّ مَا يُمْكِن أن يُعِين على ***تَوْعِيَّة*** أَفْرَاد الشَّعب. وهذه الظَوَاهِر هي مِن بين أسباب تَمَيُّز الدولة الرأسمالية بِانْتِشَار الجهل وَسَطَ جماهير الشعب، وبِضُعْف الوَعْي السياسي لديها. وَتَعْمَل ***الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة***، وَبِدُون شَفَقَة، وَإِلَى أَقْصَى الحُدُود المُمْكِنَة، مِن أجل اِسْتِغْلَال جَهْل المواطنين، أو سَذَاجَتِهِم. والمَقْصُود هُنَا بِعِبَارَة «جَهْل» المُواطنين، أو «سَذَاجَتِهِم»، هو ضُعْف مَعَارِفِهِم، أو مَحْدُودِيَّة وَعْيِهِم السِيَّاسِي، أو تَبَنِّيهِم الْلَّاوَاعِي لِأَفْكَار أَعْدَاءِهِم الطَبَقِيِّين. وجُزْء هَامٌّ مِن قُوَّة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة يَأْتِي مِن ***ثِقَة غَالِبِيَّة المُواطِنِين في النِظَام المَالِي الرَّأْسَمَالِي القَائِم***. وَبَعْدَمَا تَكْتَشِفُ غَالِبِيَّة الشَّعب خُدُعَات النِظَام المَالِي الرَّأْسَمَالِي القائم، وبعدما تَسْقُط الثِقَة العَمْيَاء

(5) بين سنوات 1960 و 2020، تَوَالَت وَتَكَاثَرَت في المغرب الأحكام الحَبْسِيَّة ضدّ نِسْبَة هامّة من الأشخاص الذين يُعَرِّفُون بِوُجُود الفَسَاد، أو الخُرُوقَات، أو اِنْتِهَاكَات حُقوق الإنسان.

لِلْمُوَاطِنِين في هذا النظام المَالِي الرّأسمالي القائم، سَتُصْبِح أَزَمَات الرَّأْسَمَالِيَة أَكْثَرَ حِدَّةً مِمَّا كانت عليه في السَّابِق.

16) مسألة الأمن فى الدولة

«الْأَمْن» الذي تُدافع عنه الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، تَحْصُرُه عَمَلِيًّا هذه الدّولة في حُدُود ***أَمْن الطَبَقات السَّائِدَة***. وهذا الأمن المُوَفَّر لِلطَّبَقَات السَّائِدَة، يكون بالضَّرُورَة على حِسَاب ***أَمْن الطَبَقَات المَسُودَة***. والمَنْطِق الذي تَعْمَل به الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، يَدْفَعُهَا إلى التَضْحِيَّة بِالشَّعْب، بِهَدَف فَرْض إِرْهَابِهَا، وَجَبَرُوتِهَا، وَأَمْنِهَا، وَدَوَامِهَا.

17) كيف يُصبح أمن الدولة أهم من أمن الشّعب

أَصْبَح بعض المسؤولين (الكبار والمتوسّطين) في أجهزة الدولة يَتَصَرَّفُون كأنهم يَعْتَبِرُون أن «أمن الشّعب» يَتَعَارَض، بَلْ يُهَدِّد «أمن الدَّوْلَة». لأنهم يعتبرون أن ***«الدّولة هي أَهَمّ وَأَوْلَى من الشّعب»***.

وهكذا ***اِنْتَقَل مُوَظَّفُو الدّولة، دُونَ أن يَشْعُرُوا بذلك، من مَقُولَة «مُبَرِّر وُجُود الدّولة هو خِدْمَة الشّعب»، إلى مَقُولَة «مُبَرِّر وُجُود الشعب هو خِدْمَة الدَّوْلَة». ثُمَّ أَصْبَح مُوَظَّفُو الدّولة يُؤْمِنُون بِمَقُولَة أُخْرَى، وهي : «كُلّ ما هو في مَصْلَحَة الدّولة، هو بالضّرورة في مَصلحة الشّعب، وَلَوْ لَمْ يُوَافِق الشَّعْبُ على ذلك»***.

وَالسِرُّ الذي يُفَسِّرُ البِنْيَة الخَفِيَة لِلدّولة وَتَمَاسُكَها، هو ***وَجُود نَوْعَيْن مُتَنَاقِضَيْن من العَلاقات فيما بين الأشخاص والفِئَات الذين يَحْتَلُّون مَواقع المَسْؤُولِيَة في مُختلف أجهزة الدّولة.*** حيثُ نُلاحظ، مِن جِهة أُولى، وُجود عَلاقات رَسْمِيَة، تَخْضَعُ لِمَسَاطِر أو "ابْرُوتُوكُولَات" (protocoles) مُثَبَّتَة بِقَوانين مُعْلَنَة؛ وَنُلَاحظ مِن جهة أُخرى، وُجُود عَلاقات أُخرى، مَخْفِيَة، حيثُ تَبْقَى سِرِّيَة، وَغَيْر قَانُونية، وَغَير مُعْتَرَف بِوُجُودها.

والسِرُّ المُفَسِّر لِتَمَاسُك الدّولة وَصَلَابَتِهَا، هو أيضًا ***وُجود عَلَاقَات تَوَاطُؤ وَتَعَاوُن سِرِّيَيْن، بين الأشخاص الحَاكِمِين (gouvernants)، والمُقَاوِلِين (entrepreneurs, patrons)، والبُولِيس، والمُخَابَرَات، والقُضَاة، الخ.*** وَبين كلّ هؤلاء الأشخاص السَّائِدِين، تَرُوجُ في الخَفَاء أَمْوَال، وَصَفَقَات، وَدَسَائِس، وَتُتَبَادُل خَدَمَات، أو اِمْتِيَّازَات، أو ثَرَوَات هَامَّة. وفي مُجمل حَالَات هذه العَلاقات الخَفِيَة، تُوجد، على الأقل، جَرائم «اِسْتِغْلَال النُفُوذ» (abus de pouvoir)، وَ «تَضَارُب المَصَالح» (conflits d'intérêts). وكلّ صَحَفِي، أو نَاقِد، يَفْضح وُجُود هذه العلاقات السِرِّيَة، أو التَوَاطُؤَات الإجرامية، يَتَعَرَّض لِلْمُضايقات، أو لِلْاِنْتِقَام، أو لِتُهَم مُلَفَّقَة، أو يُرْمَى به في السِّجن، الخ. وحينما تَتَعَبَّأُ أجهزة الدّولة لِلْاِنْتِقَام مِن نَاقِد، أو من مُعَارِض سيّاسي، فَلَا أَحد يستطيع إِنْقَاذ هذه الضَحِيَّة مِن أَيَادِي الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة المُسْتَبِدَّة.

18) كيف تُصبح حُرِّيَات الدولة أهم من حُرِّيات المواطنين

الْإِنْسَان، أو المُوَاطِن (سَوَاءً كان فَرْدًا، أم جَمَاعَات)، يَطْمَح إلى الحُرِّيَة، وإلى السّلام، وإلى الْإِنْتَاج، والوَفْرَة، والسعَادة، والتَعَاوُن، والتَكَامُل، والتَضَامُن، وَتَشَارُك أَكْثَر مَا يُمكن مِن المَنْتُوجَات فيما بين عَامَّة المُوَاطِنِين. لكن ***الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة لها مَنْطِقُهَا الخَاص بها.*** وهذا المَنْطِق الخَاص بالدّولة يَدْفَعُهَا إلى أن تَكُون في صِرَاع حَادٍّ مع الشّعب، ومع المُواطن. حيثُ ***تَمِيل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة بالضَّرُورَة إلى جَعْل حُرِّيَتِهَا أَعْلَى مِن حُرِّيَة الشَّعْب، وَأَسْمَى مِن حُرِّية المُواطن.*** بَلْ تَعْتَبِر الدّولة أن تَنْظِيم المُواطنين، وَتَعَاوُنَهُم، وَتَكَامُلَهُم، وَتَضَامُنَهُم، يُهَدِّد أَمْنَ الدّولة. فَتُقَرِّر الدّولة تَشْتِيت المواطنين إلى أَشخاص مُنْفَصِلِين عن بعضهم بعضًا. وَلَا تَسْمَح الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة لِلْمُواطنين بِأَن يَتَنَظَّمُوا (في أحزاب، ونقابات، وجمعيّات، الخ)، إِلَّا إِذَا كان تَنْظِيمهم هذا مُرَاقَبًا وَمَضْبُوطًا بِشَكل مُطْلَق مِن طَرَف الدّولة. بَل يَحْدُثُ مِن فَتْرَة لِأُخْرَى أَنْ تَحْكُمُ الدّولة على هؤلاء المواطنين (الذين يُريدُون تَنْظِيم أَنْفُسِهم لِمُمَارَسَة مُقَاوَمَتِهم الطَبَقِيَة) كَ «عِصَابَات تَمَسُّ بِأَمْن الدّولة». وَتُريد الدّولة من المُواطِنِين أن يَبْقَوْا مُجَرَّد أَفْرَاد مُشَتَّتِين، وَمُنْقَسِمِين، وَمُتَنَافِسِين، وَضِعَاف، وَمُحْتَاجِين إلى الحُصُول على «رُخْصَة» تُمْنَحُ مِن طَرَف الدّولة، قَبْلَ الْإِقْدَام على أَيَّةِ مُبَادَرَة كانت.

19) هَل حِماية أمن الدّولة تُبرّر قَمع الشّعب ؟

غَدَى بعض المسؤولين الكبار والمتوسّطين في أجهزة الدولة يَعْتَبِرُون أن ***حِمَايَة «أمن الدولة»، تُبَرِّر شَرْعِيَةَ اِستعمال الجَيش، والأجهزة القمعية المُتَنَوّعَة، والمُخَابَرَاتِيَة، وَالْإِعْلَامِيَة، لِإِخْضَاع الشَّعْب، وَلِسَحْق الأشخاص والفِئَات الشَّعْبِيَة المُنْتَقِدة، أو المُعَارِضَة، أو المُقَاوِمَة، أو المُحْتَجَّة، أو الثَائِرَة.*** [وَبَعْدَمَا تَوَالَت «الْاِنْتِفَاضَات الشَّعْبِيَة» في المغرب، خَافَ المَلِك الحسن الثاني على سُقُوط عَرْشِه، وَقَال هو نَفْسُه في إحدى خُطَبِه، (ما مَعْنَاه) أن «المَذْهَب الْإِسْلَامِي المَالِكِي يُبَرِّر القَضَاء على الثُلُث الفَاسِد من الشعب، لِإِنْقَاذ الثُلُثَيْن البَاقِيَّيْن». وكان المَلِك الحَسَن الثّانِي يَقْصِد بِعِبَارَة «الثُلُث الفَاسِد مِن الشّعب»، الجزء الثَّائِر منه ضِدَّ النظام السياسي القَائِم. وَدَافَع المَلِك الحسن الثّانِي عن فِكْرَة «التَضْحِيَة بِالثُلُث الفَاسِد مِن الشّعب»، وَلَوْ أنّ هذا «الثُلُثَ الفَاسِد» مِن الشَّعْب يُقَدَّر تَعْدَادُه طَبْعًا بِمَلَايين المُوَاطِنِين].

20) تَعْتَبِر الدَّولة كل ما يفلتُ من سيطرتها تهديدًا لأمنها

تَتَطَوَّر ***الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة*** بِشَكْل لَا يُقَاوَم نَحْو ***تَسْلِيط سَيْطَرَتِهَا المُطْلَقَة على كُلّ شَيء في المُجتمع.*** وَكُلُّ شَيْء يَفْلِتُ مِن سَيْطَرَة الدّولة الرّأسمالية، تَشْعُرُ بِه هذه الدّولة كَخَطَر «يُهَدِّدُ أَمْنَهَا الْاِسْتْرَاتِيجِي».

21) التَجَاذُب بين الدولة والفئات السّائدة

كانت دائمًا الفِئَات الطَبَقِيَة السَّائِدَة هي الْأَكْثَرُ تَأْهِيلًا لِلْإِشْرَاف على تَسْيِير الدولة، وَعلى تَنْظِيمها. وكانت دائمًا الدّولة (بما فيها من مناسبات الاستفادة)، كَالمِغْنَاطِيس، تَجْذُبُ إِلَيْهَا بِقُوَّة ***الفِئَات الطَبَقِيَة المُسْتَغِلَّة وَالسَّائِدَة.*** كما أن الفِئَات الطَبَقِيَة المُسْتَغِلَّة وَالسَّائِدَة، تَجْذُبُ الدولةَ بِقُوَّة نَحْوَهَا. وهذا "المِغْنَاطِيس" هو المَصالح الاقتصادية المُتَرَابِطَة. فَتُصْبِح الدّولة بِالضَّرُورة في خِدْمَة طَبَقَة المُسْتَغِلِّين الكِبَار، وَتَعْمَل بِهَدَف إِخْضَاع الشَّعب، وَتَنْظِيم اِسْتِغْلَالِه.

22) ليس القانون هو أساس الدولة. وإنما هو وسيلة لضبط الصراع الطبقي

يَفْتَرِضُ عَامَّةُ المُتَكَلِّمِين أنّ «أَسَاس الدّولة هُو القَانُون». وَيَفْتَرِضُون أنّ «القَانُون القَائِم هُو تَعَاقُد مُجْتَمَعِي غَيْر مُنْحَاز»، وأنّه «تَعْبِير عن إِرَادَة الشّعب»، وَأنّ «القَانون هو وَسِيلَة لِخِدْمَة مَصَالِح الشّعب». وهذا تَصَوُّر مِثَالِي، بَل مُخَادِع. لأن ***الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، تَنْقَلِبُ في كثير من الْأُمُور إلى نَقِيضِهَا.*** ولأن السُّلْطَة السياسية تَحْرُصُ على ***تَحْوِيل القَانُون (وكذلك القَضَاء، والإِعْلَام، والتَّعْلِيم، الخ) إلى أَدَوَات لِخَوْض وَضَبْط الصِرَاع الطَبَقِي.*** وَتَسْتَعْمِل السُلطة السياسية القَانُونَ كَوَسِيلَة لِتَبْرِير الْإِكْرَاه، وَلِتَشْرِيع القَمْع، وَلِفَرض الْخُضُوع، وَلِضَمَان اِسْتِمْرَارِيَة الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، وَلِتَسْهِيل نَزْع الثَرَوَات مِن الشّعب، وَمَرْكَزَتِهَا في مِلْكِيَّات قِلَّة مِن الْأَثْرِيَّاء المُسْتَغِلِّين السَّائِدِين.

23) الدولة الرَّأسمَالية أداة لِتَدبير الصراع الطبقي

الدّولة الرَّأْسمالية هي الأَدَاةُ التي تُمَارِسُ بِوَاسِطَتِهَا طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار سِيَّادَتَهَا الطَبَقِيَة على المُجتمع، وَتُدَبّرُ بِهَا مُمَارَسَة الصِرَاع الطَبَقِي ضِدَّ طَبَقَة المُسْتَغَلّين، وَضِدَّ عُمُوم الشَعْب[6]. وَإِنْ كان ***الصِرَاع الطَبَقِي*** لا يُدَمّر بالضَّرُورة المَبَانِيَ وَالبِنْيَات التَحْتِيَة مثل الحَرْب، إِلَّا أنه يَضْطَهِد وَيُدَمّر البَشَر كما لَوْ كان هذا الصِرَاع الطَبَقِي حَرْبًا مِن نَوْع خاص. وَلَا يَقِلُّ الصِرَاع الطَبَقِي شَرَاسَةً وَعُنْفًا عن الحَرْب. وَالفَرْق بَيْنَهُمَا، هو أنّ ***الحَرْب مَرْئِيَة، وَمُعْتَرَف بها، بَيْنَمَا الصِرَاع الطَبَقِي هو غَيْر مَرْئِي، وغير مُعْتَرَف به.***

24) لـماذا تَتَضَخَّم الدّولة، وَتَتَحَوَّلُ إلى وَحْش ؟

تَتَكَاثَرُ بِاسْتِمْرار أَجْهِزَة الدّولة، وَتَتَنَوَّع، وَتَتَقَوَّى. وَتَتَضَخَّم على الخُصوص الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة (مِن جيش، وبوليس، وَقُوّات التَدَخُل

---

(6) بعد الانتهاء من كتابة ونشر مقال «أطروحات حول الدّولة»، عثرتُ بالصّدفة على كتاب عبد الله العروي المُعَنْوَن بِـ «مفهوم الدّولة». وهو كتاب مهمّ ومفيد. وفي هذا الكتاب، يتكلّم عبد الله العروي إلى كلّ صِنْف من القِوَى السياسية الموجودة في المُجتمع، بِلُغَتِهَا السياسية الخاصّة بها، وَيُهَادِن طُمُوحَاتها. وقال العروي في هذا الكتاب: «بما أن المجتمع ينقسم إلى مَالِكِين وغير مَالكين، إلى أصحاب حُقوق وإلى مَحرومين من كلّ حقّ، فالجهاز [الدّولة] يخدم بطبيعة الحال القسم الأوّل ضدّ كلّ حركة مَشْبُوهة يَهُمُّ بها القسم الثاني»، الصفحة 83.

السَّرِيع، والقُوَّات الخاصّة، والمُخابرات المُتَنَوِّعَة، الخ). وَالسِرُّ المُفَسِّر لِلْإِفْرَاط في تَقْوِيَة الأجهزة القمعية يرجع إلى كَوْن السُّلطة السياسية تَشْعُر بِاسْتِمْرَار بِضُعْف الدّولة، أو بِهَشَاشَة النظام السياسي القائم. وَتَحْدُث هذه الزِيَادَات في الأجهزة القمعية، حَتَّى وَلَوْ كانت الدولة في الواقع غَالِبَة، أو مُهَيْمِنَة، أو قَاهِرَة، أو قَوِيَّة جِدًّا. ***وَتَتَحَوَّل الدّولة إلى وَحْش مُجْتَمَعِي ضَخْم. فَتَتَعَمَّقُ ظَاهِرَة تَحَوُّل الدّولة إلى جِسْم مُسْتَقِل عن الشَّعْب، بَلْ مُنَاقِض لِه. لأن السُلطة السياسية تَرَى أنّ «أَمْن الدّولة» هو أَهَمّ من «أَمْن الشّعب».***

وَمِن الشَّائِع أن تَأْخُذَ انحرافات الدّولة الرَّأْسمالية أَحْجَامًا غير مُتوقعة، وَأَشْكَالًا مُرْعِبَة. ثمّ تَتَحَوَّل هذه الْإِنحرافات إلى مَظَاهِر مُزْمِنَة، أو قَدِيمَة، أو مُعْتَادَة، أو «طَبِيعِيَة». فَلَا يَنْتَبِهُ عَامَّة المُواطنين إلى ضرورة الاحتجاج ضدّها، بل حتّى الكُتَّاب النَاقِدُون يَتَغَاضَون عن إِبْرَازِهَا وَنَقْدِهَا.

25) ***لَا تَقْدِر الدَّولة على ضَمَان اِسْتِمْرارِيَتِهَا سِوَى بِالقَمْع***

في إِطَار «الدّولة الرَّأْسمَالِيَة»، ***لَا تَقْدِر هذه الدّولة على ضَمَان اِسْتِمْرَارِيَتِهَا سِوَى بِوَاسِطَة القَمْع، والتَضْلِيل، والخِدَاع، وَالْإِخْضَاع، وَالقَهْر، وَإِرْهَاب الدّولة.*** وَتَمِيل بِالضَّرُورَة هذه الدّولة الرَّأْسمَالِيَة إلى تَوْسِيع سَيْطَرَتِهَا المُطْلَقَة، لِتَشْمَلَ كلَّ قِطَاعَات الحياة في المُجتمع. وَتَعْتَبِرُ هذه الدّولة الرَّأْسمَالِيَة أن أَيَّ نُقْصَان في سَيْطَرَتِهَا على أَيِّ قِطَاع مِن بَيْن قِطَاعَات الْحَيَاة في المُجتمع، إِذَا مَا فَلَتَ مِن سَيْطَرَتِهَا، فَإِنَّهُ سَيُهَدِّدُ «أَمْنَهَا»، أو «وُجُودَهَا». فَتُصْبِح هذه الدّولة مُجْبَرَة على

إِحْكَام سَيْطَرَتِهَا المُطْلَقَة على كلّ قِطَاعَات الحياة في المُجتمع. كَمَا أنّ طَبِيعَة «الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة» تَجْعَلُ مَأْجُورِيهَا لَا يَجِدُون مِن سَبِيل لِإِثْبَات «مِهَنِيَّتِهِم»، أو «خِبْرَتِهِم»، أو «فَعَالِيَتِهِم»، سِوَى عَبْرَ إِظْهَار تَشَدُّدِهِم، أو عُنْفِهِم، في قَمْع الحَرَكَات النِضَالِيَة الْاِحْتِجَاجِيَة. وَتُكَافِئُهُم الدولة على ذلك بالْاِمْتِيَّازَات، وَالحَصَانَة الجِنَائِيَة.

26) تُلْغِي الدولة التنظيمات السيادية الخاصة بالكادحين

«لَيْسَت الدّولة سِوَى آلَة لِإِضْطِهَاد طَبَقَة مِن طَرَف طَبَقَة أخرى»[7]. وَكان دَائِمًا وُجُود الدّولة يَقْتَرِن بِإِضْعَاف، أو إِلْغَاء، ***التَنْظِيمَات السِيَادِيَة المُسْتَقِلَّة الخَاصَّة بِالْكَادِحِين المُسْتَغَلّين.*** وَيَقْتَرِنُ كذلك وُجُود الدّولة بِإِضْعَاف الوَعْيِ السِيَاسِي لَدَى الكَادِحِين المُسْتَغَلّين. بَلْ مُنْذُ أن تَنْشَأ الدّولة، يُصبح دَورها هو إِضْعَاف، ثمّ إِلْغَاء، التَنْظِيمَات السِيَّادِيَة المُسْتَقِلَّة الخَاصَّة بِالْكَادِحِين المُسْتَغَلّين. ثمّ تَعمل الدّولة على بِنَاء ***تنظيمات بَدِيلَة، تَكُون مُهِمَّتُهَا هي قَمْع، وَإِخْضَاع، جماهير الشّعب*** الكَادِحَة وَالمُسْتَغَلَّة. وَوُجُود الدّولة، وَمَا يرتبط بها من سَيْطَرَة طَبَقِيَة، وَإِخْضَاع، يَتَطَلَّب حَتْمًا إِقَامَة تَنْظِيمَات مُسَلَّحَة، وَمُخَابَرَات، وَوَسَائِل دِعَايَة، وَسُجُون، وَهَيْئَات دِينِيَة تَدْعُو لِلْخُضُوع، وَمَرَاكِز لِلْعِقَاب، وَلِلْعَزْل، وَلِلتَّعْذِيب، وَلِلْقَهْر.

(7) F. Engels, dans sa Préface du livre "La guerre civile en France" de K. Marx, 1871, Éditions Sociales, Paris, 1953, 293 pages.

27) يَتطَوَّرُ رئيس الدولة الرَّأسمَالية إلى رئيس مُطلق على كل شيء

وَرغم وُجود بعض التَفاوُتات، أو التَمايُزات، فيما بين مُختلف الدُول الرَّأسمَالِيَة في العالم، نُلاحِظ أن تَطَوُّراتِهَا تَخْضَع لِقَوانين عَامَّة مُشْتَرَكَة.

وَمِن بَيْن هذه القَوانين، أن الدّولة، في بِدَايَات تَشْيِيدِها، كانت تُبْنَى بِطَرِيقة تُساعد على أن تَكُون المُشَاوَرَات، والقَرَارَات، وكذلك التَطْبِيقَات، ***جَمَاعِيَّة، وليس فَرْدِيَة.*** لكن دِينَامِيَّة اِشْتِغَال الدّولة الرَّأْسمَالِيَة تَدْفَعُهَا دائما نَحو ***مَرْكَزَة اِتّخَاذ القَرَارَات*** مِن طَرف رَئِيس الدّولة وحده. كما تَدْفَعُهَا نحو إِزَالَة الطّابع الرَّسْمِي عن المُشَاوَرَات. وهذه المَرْكَزَة لَا تَتَنَاقَض مع اِحْتِمَال أن يكُون رئيس الدّولة تحت تَأْثِير شخص مَا، أو فِئَة مُعَيَّنَة، أو جَمَاعَة ضَاغِطَة (lobby).

وَمِن بَيْن القَوانين المُتَحَكِّمَة في تَطَوُّر الدّولة، سَوَاءً كان صِنْفُ ***الدّولة الرَّأْسمَالِيَة*** إِمَارَةً، أم مَلَكِيَة، أم جُمْهُورِيَة، أم فِيدِيرَالِيَة، تَمِيل دَائِمًا هذه ***الدّولة الرَّأْسمَالِيَة إلى تَقْوِيَة تَمَرْكُزِهَا*** (centralisation). وَيَتَحَوَّل فيها ***رَئِيس الدّولة*** (أو ما يُعَادِلُه) ***إلى مَرْكَز لِلسُّلْطَة السِيَاسِيَة.*** (وَلَا تَنْحَصِر السُّلْطَة السياسية بِالضَرُورَة في شَخْص مُحَدَّد، أو في مُؤَسَّسَة ثَابِتَة، بَلْ السُّلْطَة السِيَاسية هي أَسَاسًا عَلَاقَات سِياسية قَابِلَة لِلتَغْيِير، أو لِلتَّحْوِيل، أو لِلتَّطَوُّر، أو لِلتَنَاقُض. وَيُمكن، خلال فَتَرَات مُعَيَّنَة، أن تَنْزَلِق السُّلْطَة السياسية إلى جِهَات، أو إلى هَيْئَات غَيْر مُتَوَقَّعَة). وَيَتَطَوَّرُ ***رَئِيس الدولة الرَّأْسمَالِيَة إلى رَئِيس قَوِيّ، وَمُطْلَق، على كلّ شَيْءٍ مَوْجُود في هذه الدّولة الرَّأْسمَالِيَة.*** حَيْثُ نَجِدُ أن رَئِيس الدّولة هو، في نفس الوقت، الرَّئِيس الفِعْلِي لِلْحُكُومَة؛ وَالرَّئِيس الفِعْلِي لِلْبَرْلَمَان (وَلَوْ بِشَكْل غَير مُباشر)؛ وَالرَّئِيس الفِعْلِي

لِجِهَاز القَضَاء؛ والرّئيس الفِعْلِي لِوِزَارَة الدَّاخِلِيَة؛ وَالرَّئِيس الفعلي لِهَيْئَة الأركان العامة لِلْجَيْش؛ وَالرَّئِيس الفِعْلِي لِمُخْتَلَف أجهزة البُوليس؛ وَالرَّئِيس الفِعْلِي لِقُوّات التَدَخُّل السَّرِيع؛ وَالرَّئِيس الفعلي لِكُلّ قُوَّات القَمْع؛ وَالرَّئِيس الفعلي لِأَجْهِزَة الْمُخَابَرَات؛ وَالرَّئِيس الفعلي لِوَسَائِل الْإِعْلَام العُمُومية؛ وَالرَّئِيس الفعلي لِـ «الْكَنِيسَة»؛ أو لِـ «هَيْئَة الفَتْوَى الدّينِيَة»، أو لِـ «إِمَارَة الْمُؤْمِنِين»؛ والرَّئِيس الفِعْلِي لِبَنْك الدَّوْلَة المَرْكَزِي؛ وَالرَّئِيس الفِعْلِي لِلْاِحْتِكَارَات الاقتصادية والمَالِيَة التَّابِعَة لِلدّولة؛ إلى آخره. لذا نَقُول أن ***«الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة» تَبْقَى في جَوْهَرِهَا «دِكْتَاتُورِيَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار»***.

وَمِن وَقْت لِآخَر، يَتَّخِذُ ***رّئيس الدّولة*** قرارات ذَات بُعْد اِسْتْرَاتِيجِي، وَلَوْ أنّه يُدْرِكُ جَيّدًا أن هذه القَرَارَات هي مُنَاقِضَة لِمَصَالح الشّعب، وَلَوْ أنه يَعْلَمُ أنّ الشّعب يَرْفُض تَمَامًا مثل هذه القرارات. ورغم وُجود هذه الظاهرة السَّابِقَة (أَيْ تَمَركُز الدّولة، وَتَقْوِيَة نُفُوذ رَئِيس الدّولة)، تُصَاحِبُها ***ظَاهِرَة نَقِيضَة***. حيثُ أنه، في أَطْرَاف أجهزة الدّولة، وفي مُكَوّنَاتها الجُزْئِية، تحدثُ أشياء تَفْصِيلِيَة لا يَقدر رئيس الدّولة على مَعْرِفَتِهَا، وَلَا على ضَبْطِهَا، وَلَا على تَغْيِيرِهَا، وَلَوْ أنه يَأْمُرُ مِرَارًا وَتِكْرَارًا بِتَبْدِيلِهَا. وَيَكُون رئيس الدّولة هو نفسه، في بعض الأوقات، وفي بعض المَجَالات، عَاجِزًا على اِتّخَاذ القرارات اللّازِمَة، أو على تَغْيِير بعض الوَقَائِع، أو تَبْدِيل سُلُوكِيَّات بعض مُوَظَّفِي الدولة المَجْهُولِين. فَيَكُون رئيس الدّولة قَوِيًّا مُطْلَقًا في بعض المجالات، وَضَعِيفًا، أو عَاجِزًا، أو فَاشِلًا، في بعض المَجالات الأخرى. كَمَا يُمْكِن أن تَتَلَاشَى قُوَّة السُّلْطَة السيّاسية إلى درجة أن فَعَالِيَتَهَا تُصْبِح هَزِيلَة. لِذَلك السَّبَب، كلّ الدّول، بِمَا فيها الْإِمْبْرَاطُورِيَّات العُظْمَى، تَنْتَهِي في فَتْرَة شَيْخُوخَتِهَا إلى الضُّعْف، ثُمَّ التَلَاشِي، ثمّ المَوْت.

28) تمركز سلطات الدولة في رَئيس الدّولة. يُسهّل التلاعُب بهذا الرئيس

بِقَدْر مَا تَكُون السُّلْطَة السِيَاسِيَة مُمَرْكَزَة (centralisée) في شَخْص وَاحِد (هو رَئِيس الدّولة)، بِقَدْرِ مَا يُصْبِحُ سَهْلًا على القِوَى الْإِمْبِرْيَالِيَة العَالَمِيَة أَنْ تُؤَثِّرَ في عَقْل، وفي قَرَارَات، هذا الشَّخْص. فَتَتَلَاعَبُ القِوَى الْاِسْتِعْمَارِيَة، وَالْقِوَى الْإِمْبِرْيَالِيَة، بِعَقْل رَئِيس الدّولة، وَبِمَصِير البِلَاد، أو الشَّعْب، وَتَفْتَرِس ثَرَوَاتِه، وَتُسَخِّرُهُ لِخِدْمَة مَصَالِحِهَا الخُصُوصِيَة الْأَنَانِيَة.

29) كلُّ دولة بدون سلطة مُعارِضة. هي بِالضَّرورة استبداد القِلَّة

عِنْدَمَا يَحْكُمُ رَئِيس الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، دُونَ أن تَقْدِرَ على مُوَاجَهَتِه، لَا جِهَة نَاقِدَة، وَلَا هَيْئَة مُسَائِلَة، وَلَا سُلْطَة مُضَادَّة، وَلَا إِدَارَة مُرَاقِبَة، وَلَا مُؤَسَّسَة مُحَاسِبَة، وَلَا إِجْرَاءَات مُؤَهَّلَة لِإِقَالَتِه، فَهَذا الصِّنْف مِن الحُكْم هُو بِالضَّبْط مَا يُعَرَّفُ بِـ «الْاِسْتِبْدَاد الفَرْدِي»، أو بِـ «دِيكْتَاتُورِيَة الْأَقَلِّيَة»، أو بِـ «الْأُولِيغَارْشِيَا (Oligarchie)»، أو بِـ «حُكْم القِلَّة». ***وَمِنْ طَبِيعَة الرَّأْسَمَالِيَة أَنَّهَا تُؤَدِّي حَتْمًا إلى إِسْتِبْدَاد الْأَقَلِّيَة.*** وَهذا الصِّنْف مِن الحُكْم المُسْتَبِدّ، هو في مَظْهَرِه اِسْتِبْدَاد شَخْصٍ حَاكِم، أو اِستبداد فِئَة حَاكِمَة. لَكِنَّه في عُمْقِه اِسْتِبْدَاد الرَّأْسَمَال الجماعي، أو دِيكْتَاتُورِيَة الرَّأْسَمَالِيِّين الكِبَار. وهكذا، فإن «الدِّيمُوقْرَاطِيَة الرَّأْسَمَالِيَة» المَزْعُومَة، تُخْفِي دَائِمًا "***دِيكْتَاتُورِيَة طَبَقَة المُسْتَغِلِّين الكِبَار***" (أي دِيكْتَاتُورِيَة البُورْجْوَازِيَة الكبيرة).

30) الحاكم المُستبد، هو أيضًا مُستلَب، وَضَعِيف

مَهْمَا كان رَئِيس الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة مُسْتَبِدًّا، وَطَاغِيًّا، وَمُطْلَقًا، يُمْكِن أن يكُون، في نفس الوقت، ضَعِيفًا، وَمُسْتَلَبًا (aliéné)، وَفَاقِدًا لِوَعْيِه السِيَّاسِي، وَلِإِرَادَتِه، وَلِاسْتِقْلَالِ عَقْلِه. فَيُصْبِح هذا الرَّئِيس لِلدّولة كَأَنَّهُ "آلَة مُسَيَّرَة" (robot)، أو مُبَرْمَجَة، أو مُسَخَّرَة، لِخِدْمَة مَصَالِح طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار الدَّاخِلِيَة، أو لِتَيْسِير تَلْبِيَّة مَنَافِع القِوَى الْإِمْبِرْيَالِيَة والْاِسْتِعْمَارِيَة. وَلَا يُشَكِّل هذا التَشْخِيص سَبًّا، وَلَا إِهَانَة، لِرَئِيس أَيَّة دولة في العالم؛ وَإِنَّمَا هو تَشْخِيص مُجتمعي، وَعِلْمِي، وَيَتَجَاوَز الأشخاص المَعْنِيّين.

31) تَتَجَسَّد الدولة في أشخاص، بَدَلًا من أن تَتَجَسَّد في مؤسَّسات محايدة

بَدَلًا مِن أن تَكُون الدولة مُجَسَّدَة في قَوَانِين مُحَايِدَة، وَفي عُقُود مُجْتَمَعِيَة، وفي ***مُؤَسَّسَات غَيْر مُنْحَازَة*** لِأَيّ فَاعِل سِيَّاسِي في المُجتمع، ***تَمِيلُ دَائِمًا الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى أَنْ تُصْبِحُ مُجَسَّدَة في أَشْخَاص كَأَشْخَاص.*** وَيُكَيِّفُ الْأَشْخَاص السَّائِدُون القَوَانِينَ القَائِمَة لِكَيْ تَخْدُمَ مَصَالِحَهُم الخُصُوصِيَة. وَيَتَمَيَّزُ هؤلاء الأشخاص الحَاكِمِين بِاحْتِكَارِهِم، في نَفس الوَقت، لِلسُّلُطَات السياسية، وَلِلثَّرَوَات المادّية[8]. وَلَا يَعْبَأُ

(8) أُنْظُر مَقال: رحمان النوضة، "تَضَارُب المَصَالِح أو الجَمْع بين الثَّرْوَة والسُّلْطَة"، نَشْر 2020، الصفحات 8، الصِّيغَة 5. وكتاب : رحمان النوضة، "نَقْد النُّخَب"، نَشْر 2015، الصفحات 95، الصيغة 12.

كثيرون من هؤلاء الحَاكِمين بِوُجُود هذا ***التَضَارُب الصَّارِخ في المَصَالِح*** (conflits d'intérêts).

32) اِغْتِنَاء مُوَظَّفِي الدَّوْلَة عبْر خِدمَة الأشخاص الحاكمين

يُحِسُّ بعض المَسْؤُولِين الكبار والمتوسطين في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، الذين يُسَيّرُون الأجهزة الإِدَارِيَة، والقمعية، والمُخَابَرَاتِيَة، والقَضَائِيَة، والاقتصادية، والْإِعْلَامِيَة، والدّينِيَة، الخ، أنهم يَحْصُلُون على أُجُور سَخِيَة، وعلى اِمتيّازات مُعْتَبَرة، ليس من عند الدولة، أو من عند الشّعب، وَإِنَّمَا مِن عند الأشخاص الحَاكِمِين، الذين يُمَارِسُون السُّلطات السياسية. وَمُقابل تلك الْاِمْتِيَّازَات، يَعْمَلُ هؤلاء المسؤولين في الأجهزةَ الإداريةَ، والقمعيةَ، والمُخابراتيةَ، الخ، ليسَ بِهَدَف تَقْوِيَة دَوْلَة القَانُون، وليس بِهَدَف خِدْمَة مَصالح الشَّعب، وَإِنَّمَا بهدف حِمَايَة، وَتَقْوِيَة، الأشخاص الذين يَحْتَكِرُون السُّلْطَة السياسية، وَبِهَدَف الدّفَاع عَن نِظَامِهم السياسي المُشَخْصَن. لأن هَؤُلَاء المَسْؤُولين المُسَيّرِين لِلْأَجْهِزَة القمعية، والمخابراتية، وَمَا شَابَهَهَا، يشعرون تِلْقَائِيًّا، كَأَنَّهُم مُشَغَّلُون، وَمَأْجُورُون، لَدَى الأشخاص الحاكمين، وليس لَدَى الدولة، أو لدى الشعب، أو لدى مُؤَسَّسَات دَوْلَتِيَة غَيْر مُشَخْصَنَة.

33) تَضَامُن أفراد بِيرُوقْرَاطِيَة الدّولة فيما بَينهم

تَمِيل ***بيرُوقْرَاطِيَة الدولة الرَّأْسَمَالِيَة*** إلى التَصَرُّف كَأَنَّهَا «طَبَقَة مُجْتَمَعِيَة» مُنْسَجِمَة، وَمُتَمَاسِكَة. ***وَيَتَضَامَن أعضاء بيرُوقْرَاطِيَة الدولة*** فيما بينهم. وَيُوَاجِهُ أَفْرَاد بيرُوقْرَاطِيَة الدَّوْلَة كُلّ نَقْد مُوَجَّه إلى أَيّ وَاحِد مِنْهُم. وَيَرْفُضُون التَعَرُّض لِلْمُرَاقَبَة. وَيَعْتَرِضُون على الخُضُوع لِأَيَّة مُحَاسَبَة. وَيَمْنَحُون لِبَعضهم بعضًا حَصَانَة مُطْلَقَة. وَيَتَظَاهَرُ أَفْرَاد بيرُوقْرَاطِيَة الدّولة بِتَبَنِّي مَفْهُوم «دَوْلَة القَانُون». لكنهم يَخْرُقُونَه في الوَاقع مَعَ سَبْق الْإِصْرَار. وَيَتَصَدَّوْنَ لِكُلّ مُحَاوَلَة لِتَشْيِيد «دَوْلَة القَانُون». كما يَتَضَامَنُ أَفْرَاد ***بيرُوقْرَاطِيَة الدولة*** مع طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. وَيَتَضَامَنُون كَذَلِك مع الْإِمْبِرْيَالِيَّات الغَرْبِيَة المُهَيْمِنَة على البِلَاد. وَبَعْضُهُم يُحِبُّ إِسْرَائِيل، وَالصَّهَايِنَةَ المُسْتَعْمِرِين. لأنهم يُدْرِكُون تَرَابُطَ مَصَالِحِهم الشَّخْصِيَة مَعَ هَذه الْكِيَّانَات.

34) تَدْفَع الدولة أفراد "بِيرُوقْرَاطِيَتِهَا" إلى الْاِنْحِيَاز لِمَصْلَحَة السَّائِدِين

في إِطَار كلّ مُجتمع يَسُود فيه ***الصِّرَاع الطَبَقِي***، لَا تَقْدِرُ الدّولة، وَلَا مُكَوِّنَاتُهَا الجُزْئِيَة، على أن تَكُون ***مُحَايِدَة*** (neutre). وَمَهْمَا كانت الْأَخْلَاق الْأَصْلِيَة لَدَى المَسْؤُولِين (الكبار والمُتَوَسِّطِين) في الدّولة، وَمَهْمَا كانت نَوَايَاهُم الحَسَنَة الْأَصْلِيّة، فَإِنّ مَنْطِق اِشْتِغَال الدّولة الرَّأْسَمَالِية (كَمَنْظُومَة عُضْوِيَة مُتَرَابِطَة) يَدْفَعُهُم بِقُوَّة إلى أن يُصْبِحُوا،

في قَضَايَا الصِّرَاع الطَبَقِي، ***مُنْحَازِين*** (biased people)، أو مُسْتَبِدّين، أو غَشَّاشِين. وَيُمكن التَأَكُّد مِن وُجُود هذه الظَّاهِرَة، وَلَوْ بِتَفَاوُتَات نِسْبِيَّة، في مُعظم الدّول الرَّأْسَمَالِيَة القائمة في العالم.

35) الحَاجة إلى مَصْدر لأُجْرة. تَحَوّل المُوظّفين إلى "مُرْتزِقة"

يَحْصُل أَعْضَاء ***بيروقْرَاطِيَة الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِيَة*** على أُجُور سَخِيَّة، وَعلى اِمْتِيَازَات مَادّيَة مُعْتَبَرَة. وَيَخَاف أعضاء ***بيرُوقْرَاطِيَة الدولة*** من تَمَرُّد طبقة المُسْتَغَلّين، والفَلَّاحِين الصّغَار، والجماهير الشعبية الخَاضِعَة، والمَحْرُومَة، وَالمُهَمَّشَة. وَرَغْم أن جُزْءً هَامًّا مِن أعضاء ***بيرُوقْرَاطِيَة الدولة*** يَنْحَدِرُون هُم أَنْفُسُهُم من فِئَات طَبَقِيَة شَعْبِيَة فَقِيرَة نِسْبِيًّا (مِن فَلَّاحِين صِغَار، وَعُمَّال، وَحِرَفِيّين، وَمُهَمَّشِين، الخ)، فإن أُصُولَهُم المُعْوِزَة، وَانْتِهَازِيَتَهُم الشَّخْصِيَة، تَجْعَلُهُم يَقْبَلُون بِأن يَعْمَلُوا كَ "خَدَم مَأْجُور" لَدَى النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي القائم. وبعضهم يَشعر كَمَا لَوْ أنه يَعْمَل كَ «مُرْتَزِق»، أو كَ «عيَّاش». لكنّهم يَتَدَبَّرُون أَمْرَهُم كما يَستطيعون، وليس كما يَتَمَنَّوْن. حَيْثُ أَنّه، في إِطَار النَّدْرَة الحَادَّة لِمَنَابِع الدَّخْل المَادّي، وَتَحْتَ ضَغْط خَطَر البِطَالَة، يَكُون الهَمُّ الرَّئِيسِي لِلْمُوَاطِن هو ***الحُصُول على مَصْدَر قَارّ لِلدَّخْل*** (source de revenu)، لِنَيْل لُقْمَة العَيْش، وذلك بِغَضّ النَظَر عن أَيّ اِعْتِبَار أَخْلَاقِي. وَيُدْرِكُ جَيّدًا بعض المُواطنين أنهم يَبِيعُون ضَمِيرَهُم مُقَابِل أُجْرَة شَهْرِيَة مَضْمُونَة. وبعضهم يَقْدِرُ على الْإِحْسَاس بِـ «خِيَّانَتِه» لِشَعْبِه. لَكِنَّهُم يَحْرُصُون على كَبْت هذا الْإِحْسَاس بِالذَّنْب من ذِهْنِهِم، بِهَدَف طَمْأَنَة ضَمِيرِهِم. وَقَدْ يَقُولُون مثلًا داخل أَنْفُسِهِم: «لَا أَحَدَ

يَتَصَرَّفُ بِحُرِّيَة. نَحْن كُلُّنَا مُكْرَهُون. هذا مَصِيرِي المُقَدَّرُ عَلَيَّ. إِنَّهَا إِرَادَة إِلَاهِيَة». وهذا البَصِيصُ مِن الْإِحْسَاس المَوضُوعِي بِالذَّنْب، هو الذي قَدْ يَجْعَلُ جُزْءًا مِن أَفْرَاد الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة تَقْبَلُ الْإِلْتِحَاقَ بِصُفُوف الجماهير الثَّائِرَة، عِندما يَتَّضِح أن الثورة المُجتمعية قَدْ أَصْبَحَت وَشِيكَة على الانتصار.

36) ظَاهِرَة وَلَاء مُوظفي الدّولة للأشخاص الحاكمين

يَشْعُر تِلْقَائِيًّا الكثير مِن المسؤولين (الكبار والمُتَوَسِّطِين)، المَأْجُورِين في أَجْهِزَة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، وَالمُسَيِّرِين لِلأجهزة الْإِدَارِيَة، والقَمعية، والمُخابراتية، والعَسْكَرِيَة، وَالْإِعْلَامِيَة، وَالدِّينِيَة، وَمَا شَابَهَهَا، بِضَرُورة ***الوَلَاء والإخلاص، ليس لِمُؤَسّسات الدولة كَمُؤَسَّسَات مُحَايِدَة، أو لِلقانون كَتَعَاقُد مُجْتَمَعِي مُحَايِد، وَإِنَّمَا يَعْمَلُون بِالوَلَاء والإخلاص لِلْأَشخاص الحَاكِمِين كَأَشْخَاص.***

37) وَلَاء مُوظّفي الدّولة إلى الأشخاص الحاكمين. يَتَحَوَّل الدِّولة إلى شبه حِزْب سِيَّاسِي

يُصبح في ذِهْن المَسْؤُولِين (الكبار والمُتوسّطين)، في أجهزة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، أنّ مَصْدَرُ السُّلْطَة وَالسِّيَادَة، ليس هو الشّعب، وَلَا هُوَ مُؤَسَّسَات دَوْلَتِيَة غَيْر مُشَخْصَنَة، وإنّما هم الأشخاص الحَاكِمُون كَأَشْخَاص. وَهَؤُلَاء الْأَشْخَاص الحَاكِمُون يَجْمَعُون، في

نفس الوقت، بين السَّيْطَرَة على السُّلُطَات السياسية، والسَّيْطَرَة على الثَرَوَات الاقتصادية[9]. أَمَّا «سِيَادَة الشَّعْب»، التي كانت تَارِيخِيًّا، في البِدَايَة، هي الْأَصْل في خَلْق وَتَشْيِيد الدَّوْلَة، تَحَوَّلَت إلى «سِيَادَة مُطْلَقَة» لِرَئِيس الدَّوْلَة وَحْدَهُ. وَ«حُرِّيَة الشَّعْب»، التي يُفْتَرَضُ فيها أنها هي الغَايَة الْأَسْمَى لِلدَّوْلَة، تَحَوَّلَت إلى حُرِّيَة مُطْلَقَة لِرَئِيس الدّولة، وَإلى إِخْضَاع تَامّ لِلشَّعْب. وَخُدَّام الشَّعْب الذين كُلِّفُوا، في البِدَايَة، بِمُهِمَّة بِنَاء الدَّوْلَة، بِهَدَف خِدْمَة الشَّعْب، حَوَّلُوا الدَّوْلَة إلى "***حِزْب سِيَاسِي سِرِّي***" خُصُوصِي، مُسَلَّح بِأَجْهِزَة قَمْعِيَة، وَيُمَارِس (هذا الحِزْب) إِرْهَاب الدولة. وَشُغْل هذا "الحِزْب السياسي السِرِّي" هو فقط ***إِخْضَاع الشَّعْب، وَتَكْيِيفِه، وَاسْتِغْلَالِه.*** وهذا التَشْخِيص السّابق، لا يُشَكِّل لَا سَبًّا، وَلَا شَتْمًا، وَلَا إهانةً، وَلَوْ ضِمْنِيًّا، لأيّ أحد. وإنما هو تَشْخِيص عِلْمِي، وَتَوْصِيف نَظَرِي مَوْضُوعِي، لِظَوَاهر مُجْتَمَعِيَة، وَدَوْلَتِيَة (نِسْبَةً لِلدَّوْلَة). وَتَتَجَاوَزُ هذه الظَوَاهِر وَالتَشْخِيصَات أَفْرَادَ المُجتمع كأشخاص.

38) تَتَحَوَّل الدّولة إلى شبه حِزْب سِيَاسِي سِرِّي

من فترة لأخرى، يَنْفَضِح أن ***الدولة الرَّأْسَمَالِيَة القائمة تَعمل كَحِزْب سياسي سِرِّي، مُهَيْمِن، وَمُتَحَيِّز.*** وَلَوْ أنّ هذا «الحِزب» هو حِزْب سِرِّي مِن نَوْع خَاصّ. حيثُ أنه، لَا يَعْقِد مُؤْتَمَرات، وَلَا يُنَظِّم اِنْتِخَابَات دَاخِلِيَة، وَلَا يَتَوَفَّر على وَثَائِق تَوْجِيهِيَة، وَلَا على هيئات تنظيمية واضحة وقارّة. وَرَغْم كلّ ذلك، تظهر الدولة في عَمَلِهَا، مِن

(9) أُنْظُر مَقال: رحمان النوضة، كَيْفَ نَمْنَع النُخَب مِن نَهْب ثَرَوَات الشَّعْب، نشر 2015، الصفحات 13، الصيغة 8. (ويُمكن تنزيله من مُدوّنة الكاتب).

حِين لآخر، كَأَنَّها ***حِزْب سيّاسي سِرّي***. وَتَتَصَارَعُ الدولة مع قِوَى سياسية مُخَالِفَة لها، أو مُعَادِيَة لها. وَتُوَاجِهُ الدّولة قِوَى مُجتمعية مُعَارِضَة. وقد تَنْشَأُ هذه القِوَى المُعارضة مِن داخل المُجتمع، أو حتّى من داخل الدّولة القائمة هي نفسها. وَتُدَافِع هذه الدّولة عن بَرْنَامَج سياسي حِزْبِي خاصّ بها. وَتَتَصَرَّفُ الدّولة القائمة في ذلك بِعَصَبِيَّة حِزْبِيَّة مُتَشَدِّدَة. وَتَعمل الأجهزة القَمعية، والمُخَابَرَاتِيَة، وَالبَرْلَمَانِيَة، وَالقَضَائِيَة، وَالْإِعْلَامِيَة، وَالدِّينِيَة، الخ، بشكل مُعَاكِس لِلْقَانون القائم، وَلِلدُّسْتُور. لكن العَقْل السَّلِيم، يَنْتَبِه، وَيَنْتَقِد، وَيُعَارِض، التَحَوُّلَ من مَزَاعِم «الدفاع عن أَمْن الدّولة» إلى التَّضْحِيَة بِـ «أَمْن الشَّعْب». وَيَرْفُض العَقْل السَّلِيم خَرق حقوق المواطنين، أو الْإِضْرَار بِـ «أَمْن الشَّعب»، أو بِمَصَالِحِه.

39) الدّولة كحزب يَتَلَاعَب بِالْانْتِخَابَات العَامّة

عندما ***تَتَحَوَّل الدّولة إلى شِبْه حِزْب سيّاسي سِرّي***، تَظْهَر على شَكْل كَائِن مُجْتَمَعِي جَدِيد، هو «الدَّوْلة كَحِزْب»، أو «الدّولة ـ الحزب». وفي هذه الحالة، تَتَصَرَّفُ الدَّوْلَة كَأَنَّهَا حِزْب سيّاسي سِرّي. وَفي زَمَانِنَا الحَدِيث، لَا يُمكن أن تَكُون «الدّولة ـ الحِزب» سِوَى نَقِيضًا لِلشَّعْب. وَمَصِير الدّولة في إطار التَبَعِيَّة لِلْإِمْبِرْيَالِيَّات، هو أن تَكُون رَأْسَمَالِيَة، وَاِسْتِبْدَادِيَة، وَمُسْتَغِلَّة، وَمُفْتَرِسَة. بَلْ «الدّولة ـ الحِزْب» هي أَصْلًا نَتِيجَة لِاسْتِبْدَاد سِيَّاسِي سَافِر، وَقَدِيم. وَكُلَّمَا ظَهَرَت «الدولة ـ الحِزْب»، تُصْبِحُ ***الانتخابات العَامَّة*** مُجَرَّد تَمْثِيلِيَة، شَكْلِيَّة،

وَمَغْشُوشَة، وَعَبَثِيَة[10]. وتكون نتائج هذه الانتخابات العامّة مُتَوَقَّعَة بشكل مُسْبَق. ***والأشخاص المُوَهَّلُون، أَكْثَر مِن غَيْرِهِم، لِلْفَوْز في هذه «الانتخابات العامّة»، هم الأشخاص المَالِكُون لِلثَّرَوَات، وهم المُقَرَّبُون مِن السُّلْطَة السياسية.***

40) الدولة كَشَبَكَة مِن الأحزاب السِرِّيَة المُتَنَاحِرَة

خِلَال الفَتَرَات العَادِيَة، ***تَعْمَل الدولة الرَّأْسَمَالِيَة كَحِزْب سِيَاسِي سِرِّي، وَاحِد، وَمُوَحَّد، وَمُنْسَجِم.*** لكن خِلَال فَتَرَات أُخْرَى خاصّة، أَيْ أثناء الفَتَرَات التي تَكُونُ فيها التَنَاقُضَات السياسية، المَوْجُودَة في النظام السياسي القائم، قَدْ بَلَغَت حَدًّا كَبِيرًا مِن التَفَاقُم، ***تَعْمَل آنَئِذٍ الدولة الرَّأْسَمَالِيَة كَمَنْظُومَة مُرَكَّبَة، وَمُتَنَاقِضَة، وَمُكَوَّنَة مِن عِدَّة أَحْزَاب سياسية سِرِّيَة، مُتَنَافِسَة، ومُتَصَارِعَة، وَمُتَنَاحِرَة.*** وَقَد تَتَحَوَّل هذه الصِرَاعَات إلى أَزْمَة حَادَّة، أو إلى فَوْضَى مُجْتَمَعِيَة، أو إلى شِبْه حَرْب أَهْلِيَة. وَقَد تَدُوم (هذه الأزمة، أو الفَوْضَى، أو الحَرْب الأهلية) إلى أن يُسَيْطِرَ طَرَفٌ وَاحِدٌ مِن بَيْن هذه الأحزاب السيَّاسية السِرِّيَة في الدولة، فَيَقْضِي، جُزْئِيًّا أو كُلِيًّا، على بَاقِي الْأَطْرَاف الأُخْرَى المُنَافِسَة.

(10) Alain Badiou, "Formes actuelles du devenir communiste", vidéo Youtube d'avril 2023 : https://youtube/Rlzi_qb_dPI

41) تَحَوّلُ الرَّأْسمَالِيَةِ الدَّولة إلى شِبْه مَنظَّمَة إجْرامِيَة

تُحَوِّلُ الرَّأْسَمَالِيَةُ الدَّوْلَةَ، في شُمُولِيَتِهَا، إلى أجهزة أو بِنْيَات شِبْه إجْرَامِيَة. وَمِن بَيْن أَهْداف هذه الدّولة-العِصَابَة، حِمَايَة الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، وَحِمَايَة هَيْمَنَة الحَاكِمِين، وَحِمَايَة اِغْتِنَائِهِم، وَاغْتِنَاء خُدَّامِهِم، وَحِمَايَة اِسْتِفَادَتِهِم جميعًا مِن مُمْتَلَكَات خُصُوصِيَة، وَمِن اِمْتِيَّازَات مُتَنَوِّعَة وَمُعْتَبَرَة. وَلَا تَتَقَيَّد الدّولةُ في حِمَايَة هذه الامتيّازات، لَا بِالقَانون القائم، وَلَا بِالْأَخْلَاق، وَلَا بِالقِيَم المُجتمعية.

قَدْ لَا يُصَدِّق البعض إمْكَانِيَة تَطَوُّر الدَّوْلَة، في إطَار الرَّأْسَمَالِيَة، إلى شِبْه أَجهزة أو بِنْيَات إجرامية. فَأُذَكِّر مثلًا أنه، بَعْد نِهَايَة الحرب العالمية الثانية في سنة 1945، كانت مُعْظَم "الخَدَمَات العُمُومِيَة" (services publics)، (مثل الصِحَّة، والتَعْلِيم، والماء الشَّرُوب، والكَهْرَبَاء، والنَّقْل العُمُومي، والعُطْلَة السَنَوِيَة، وَتَسْهِيل الحُصُول على سَكَن، والتَقَاعُد، الخ)، في مُعظم بُلْدَان أَوْرُوبَّا الغَربية، وَشمال إفريقيا، وغيرها، كانت هذه الخَدَمَات مُهَيَّأَة من طرف الدّولة، وَعُمُومِيَة، وَمُؤَمَّمَة، وَمَفْتُوحَة لِمُجْمَل المُواطِنين. لكن بَعد مُرُور قُرَابَة سَبْعِين سنة على نِهاية الحَرب العالمية الثانية، ذَهَبَت مُجمل الدول الرّأسمالية بَعِيدًا في خَصْخَصَة أَكثر ما يُمكن من مَرَافِق الْأَنْشِطَة الاقتصادية. وَفَوَّضَت الدّولة الرَّأْسمالية مُجْمَل هذه الخَدَمَات إلى الرَّأْسَمَال الخُصُوصِي الذي يَبْحَثُ عن الرِّبْح. ولم يَبْق من "الخَدمات العُمومية" سِوَى أَنْقَاض مُتَخَلِّفَة، أو رَدِيئَة، أو مَأْزُومَة، أو مُفْلِسَة. وَتَزَايَدَت الضَرَائِب، دُون أن تَتَحَسَّنَ بَقَايَا أَطْلَال هذه "الخَدمات العُمُومِيَة". وَبِفَضْل مَا رَاكَمَتْه من أَرْبَاح سَهْلَة في مَيَادِين التَعْلِيم الخُصُوصِي، والعِلَاجات الطِبِّيَة الخُصوصية، والمَاء الخُصوصي، والكهرباء

الخُصُوصية، والنَّقْل الخُصُوصِي، وبناء السَّكَن الخُصُوصِي، الخ، تَحَوَّلَت فِئَات قَلِيلَة مِن بُورْجْوَازِيَة صَغِيرة صَاعِدَة إلى بُورْجْوَازِيَة مُتَوَسِّطَة، أو كَبِيرة. والضَحِيَة الكُبرى في هذه التَحَوُّلَات المُجتمعية، هي جماهير الشعب الكَادِح، والمُهَمَّش. وَلَمْ يَعُد قَادِرًا على الاستفادة من تلك "الخَدَمَات المُخَوْصَصَة" سِوَى العائلات المَيْسُورَة، التي يَفُوق دَخْلُهَا الشَّهْرِي ثَلَاثَة أَضْعَاف "الحَد الْأَدْنَى القَانُوني لِلأُجُور" (salaire minimum interprofessionnel garanti). وَلِوَصْف الْأُمُور بِمُسَمَّيَاتِهَا، فإن تَحْوِيل "التعليم العُمومي"، أو "العِلَاجَات الطِبِّيَة العُمُومية"، وَمَا شَابَهَا، إلى سِلَع رَأْسَمَالِية بَاهِضَة التَّكْلُفَة (بِأَثْمَان مُصْطَفَّة على مُسْتَوَى المَعِيشَة القَائِم في دُول أَوْرُوبَّا الغَرْبِيَة)، هو جريمة في حَقّ الشّعب. وَالتَوَاطُؤَات التي سَمَحَت بِارْتِكَاب هذه الجَرَائم في حَقّ الشّعب، مَوجودة في كافّة فُروع هذه الأنشطة الاقتصادية، وعلى جميع المستويات. والمُبَرِّر الْأَيْدِيُولَوجِي الذي ظَلّ هؤلاء الحُكّام والمُسْتَغِلّون يُرَدِّدُونَه لِتَبْرِير هذه التَحَوُّلَات الاقتصادية، هو أن «الرَّأْسَمَالِيَة هي الوَحِيدَة الكَفِيلَة بِتَحْقِيق مَصَالح الشّعب، والنُمُو الاقتصادي، والرَفَاهِية لِلْجَمِيع»؛ وأن «السُّوق الرَّأْسَمَالِيَة الحُرَّة» سَتُعَالِج جميع مشاكل الاقتصاد؛ وأن «خَصْخَصَة أكثر ما يُمكن من الثَرَوَات الوَطَنِيَة، هي التي سَتُنْجِز التَنْمِيَة الاقتصادية والازدهار». وَيُدَعِّمُون أُطْرُوحَاتهم بِنظرية «السَيَلَان» (théorie du ruissellement)، التي تَدَّعِي أن إِثْرَاء الأغنياء، سَوْف «يَسِيل وَيَتَدَفَّق إلى الْأَسْفَل» في نهاية المَطاف، وَسَيُفِيد الفُقراء، وَسَيُغْنِيهِم[11]. وَبَعد مُرُور عشرات السِنِين على بداية هذه «الخَوْصَصَات»، تَضَخَّمَت وَتَرَاكَمَت فِعْلًا ثَرَوَات هَائِلَة لَدَى هؤلاء المُسْتَغِلّين الكبار

(11) Najib Akesbi, "Maroc : une économie sous plafond de verre", p. 223. «la théorie du "ruissellement", dont la prétention est que l'enrichissement des riches finira bien par "ruisseler" et bénéficier aux pauvres».

والمُتوسّطين. وهم أَقَلّيَة قَلِيلَة. بَيْنَمَا جماهير الشّعب الكَادِحِين والمُهَمَّشِين، تَعَمَّق فَقْرُهُم، وَازْدَادَت مُعَانَاتُهم. لكن هذه التَفَاصِيل التي تُكَذِّبُ مَزَاعِمَهُم، لَا تَهُمُّ طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار، وَلَا تَهُمُّ دَوْلَتَهُم الرَّأْسَمَالِيَة.

42) الدَّوْلَة دُوَيْلَات

خلال الفَتَرَات التي تَحْتَدُّ فيها الْأَزْمَة الشَّامِلَة، يَنْفَضِحُ أن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمة تَحْتَوِي في أَحْشَائِهَا على عِدَّة «دُوَيْلَات» صغيرة، مُتَبَايِنَة، وَمُتَنَاقِضَة. وكلّ «دُوَيْلَة» تُسَيْطِر على فَرْع مِن فُرُوع الدّولة. وكلّ «دُوَيْلَة» لها حُكَّامُهَا، وَأَنْصَارُها، وَمَيَادين تَأْثِيرِهَا. وكلّ «دُوَيْلَة» تُحاول تَغْيِير مَوَازِين القِوَى لِصَالِحِها. وَفي مُعظم الحالات، يَبْقَى الصّرِاع فيما بين هذه «الدُّوَيْلَات» خَفِيًّا، أو سِرِيًّا، أو غَير مُعْلَن، أو غير مُبَاشِر. وبعدما تَضْعُف حِدَّة الأزمة، تَخْتَفِي هذه «الدُّوَيْلَات»، وَلَا تَبقى سِوى الدّولة المركزية الشَّامِلَة.

43) أَصْنَاف بِيرُوقْرَاطِيَة الدّولة

أَفْرَاد ***بِيرُوقْرَاطِيَة الدَّوْلَة*** هم أَصْنَاف. وَتَشْمَلُ بِيرُوقْرَاطِيَة الدولة : الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة، والأجهزة الْإِدَارِيَة التَنْفِيذِيَة، وَالقَضَائِيَة، وَالتَشْرِيعِية، والْاِقْتِصَادِيَة، والمَالِيَة، وَالْإِعْلَامِيَة، والدِيبْلُومَاسِيَة، وَالدِّينِيَة، الخ.

44) أفراد بِيرُوقراطية الدولة هم شُركاء في النظام السياسي

جُزْء هام من ***أعضاء بيرُوقْرَاطِيَة الدّولة***، هُم شُرَكَاء في ***النظام السياسي القائم***. وَيَعْتَزُّون بِانْتِمَائِهِم إلى الدّولة الطبقية القائمة. وَيَسْتَفِيدُون (سَوَاءً بِشكل مُباشر، أم غير مُبَاشِر) مِن الْاِسْتِغْلَال الاقتصادي، ومن السِيَّادَة السياسية، ومن الاستبداد السياسي، ومن الفساد، وكذلك مِن التَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَة.

45) صِرَاع حَول تَقَاسُم مِيزَانِيَات الدّولة

تَحْدُثُ صِرَاعات مُتَكَرِّرَة، وَخَفِيَّة، داخل أجهزة الدولة، حول ***تَوْزِيع الميزَانِيَّة المَالِيَة لِلدَّوْلَة، فيما بين مُخْتَلَف قِطَاعَات الدّولة***. وَفي مُعْظَم الحالات، تُحْسَمُ هذه الصِّرَاعات لِصَالح ***فِئَات مُوَظَّفِي الدولة*** (العاملين في مُختلف أجهزتها). وهكذا ***فَرَضَت فِئَاتُ مُوَظَّفِي الدّولة تَقْلِيصًا مُتَكَرِّرًا، وَمُتَوَاصِلًا، في مِيزَانِيّات*** التعليم العُمُومِي، والمُسْتَشْفَيَات العُمُومية، وَمِيزانيّات التَجْهِزَات العُمُومِيَة الْأَسَاسِيَة، وَالخَدَمَات المُجتمعية، وَالبِنْيَات التَحْتِيَة المُجتمعية، الخ. وَبِالمُقَابِل، ***تَوَاصَلت الزِّيَادات في الميزَانِيَّات العُمُومِيَة المُخَصَّصَة لِأُجور وَلِامْتِيَّازَات مُختلف فِئَات مُوَظَّفِي الدولة***، وخاصّة منهم الموظّفون في وزارة الداخلية، والإدارات، والأجهزة القمعية، والأجهزة المُخابراتية، وَالْإِعْلَامِيَة، والجيش، وَقُوَّات التَدَخُّل السَّرِيع، والقُوّات القَمْعِيَة الخَاصَّة والمُتَنَوِّعَة، الخ. وهكذا، ***غَدَت الدّولة، مُعَبَّـئَـة، ليس لِخِدمة***

مَصالح الشّعب، وإنما مُعَبَّئة لِفَائِدَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. وَتَعْمَل الدّولة لِقَمْع الشّعب، وَلِإبْقَائِه خَاضِعًا. وَتَخْدُم الدّولةُ مصالحَها الخَاصّة كَدَوْلة.

46) تَضَخُّم نَفَقَات الدَّولة ودَيْونَهَا

تَميل دَائمًا الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى إنْفَاق أَكْثَرَ مِمَّا تُنْتج. فَتَلْجَأُ هذه الدّولة إلى ***اِقْتِرَاض مُتَزَايِد***، وَلَا مَحْدُود. وَجزء هامّ من ***الضَّرَائِب*** التي تَجْمَعُهَا الدّولة، تَذْهَب إلى جُيُوب جُيُوش مُكَوَّنَة مِن أُجَرَاء الدّولة (المُوَظَّفِين)، على شَكْل أُجُور، وَامْتِيَّازَات مُتَنَوِّعَة. وَجُزْء آخر هَامّ مِن النَّرَوَات العُمُومِيَة، وَمِن الضَرَائِب المَجْمُوعَة، يَذْهَبُ إلى الرَّأْسَمَال، وإلى المُقَاوَلَات الرَّأْسَمَالِيَة الخُصُوصِيَة، على شَكْل «مُسَاعَدَات»، أو على شكل «تَشْجِيع لِلْاِسْتِثْمَار»، أو على شكل «دَعْم لِلتَّنْمِيَة الاقتصادية». فَتَتَطَوَّر الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة مِن ***أَزْمَة اِقْتِصَادِيَة*** إلى أُخْرَى، إلى أَنْ تَنْهَار.

وَلِتَدْبِير نَفَقَات التَسْيِير والْاِسْتِثْمَار، ***تَحْتَاج الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى مَوَارِد مَالِيَة سَنَوِيَة، تَتَزَايَد بِشَكْل غَيْر مَحْدُود.*** لأن ***نَفَقَات الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة تَفُوق بِاسْتِمْرَار مَوَارِدَهَا.*** فَتَمِيل دائمًا الدولة الرّأسمالية (وَخُصُوصًا في "العالم الثالث") إلى بَيْع، أو خَصْخَصَة، المُمْتَلَكَات والمُقَاوَلات العُمُومِيَّة، وإلى اِسْتِجْدَاء قُرُوض خَارِجِيَّة، وَلَو كانت شُروطها مُجْحِفَة. وغالبًا ما تُسْتَعْمَل مُعْظَم هذه القُرُوض في التَدْبِير والتَسْيِير، وليس في الإنتاج الفِلاحي أو الصناعي. فَتَغْرَق الدولة الرّأسمالية في ***دُيُون ضَخْمَة***، وَمُتَصَاعِدَة، وغير محدودة. وفي غَالِبِيَة الحَالَات، يكُون تَضَخُّم دُيُون الدّولة نَتِيجَةً لِمُؤَامَرَة مَالِيَة مُدَبَّرَة مِن طرف شَرِكَات إِمْبِرْيَالِيَة ضَخْمَة، أو مِن طَرَف المُؤَسَّسَات المَالِيَة

التَابِعَة لها، مثل "البَنْك الدُّوَلِي"، وَ"صُنْدُوق النَّقْد الدُّوَلِي"، الخ. فَتَضْطَرُّ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة (خُصُوصًا في "العالم الثالث") إلى اِقْتِرَاض المَزِيد مِن الأَمْوَال الخَارِجِيَة وَالدَاخِلِيَة، وَلَوْ عَبْرَ مُقَايَضَة الحُصُول على هذه الدُيُون الْإِضَافِيَة مُقَابِلَ التَنَازُل عن أَجْزَاء مِن «السِيَادَة الوَطَنِيَة». وَتَتَخَلَّص الدولة الرأسمالية من الثروات الوطنية مُقَابِل أَيّ ثمن كان. وَحَجْم هذه القُرُوض يَدْخُلُ هو أيضًا في تَزَايُد لَا مُنْتَهِي. إِمَّا بِسَبَب سُوء التَدْبِير، وَإِمَّا بِسَبَب الفَسَاد المُسْتَشْرِي في الدّولة، وَإِمَّا بِسَبَب نَهْب الرَّأْسَمَالِيّين الخَوَاصّ لِلثَّرَوَات العُمُومِيَة، وإمّا بِسَبَب دُخُول الدّولة في اِسْتْرَاتِيجِيَّات اِقْتِصَادِيَة سَاذَجَة، أو ضَعِيفَة الْإِنْتَاجِيَة، أو مُسْتَحِيلَة الْإِنْجَاز. وَتَتَوَاصَلُ في كلّ سنة ظَاهِرَة عَجْز مِيزَانِيَّة الدّولة الرأسمالية إلى أن يَصِل هذا العَجْز إلى مَقَادِير ضَخْمَة لَا تُصَدَّق. وَلَا تَقْدِر الدّولة الرأسمالية على إِخْضَاع نَفَقَاتِهَا إلى أَيّ مَنطق عَقْلَانِي أو وَاقِعِي. وَيَسْتَمِرُّ هذا التَصَاعُد في التَبْذِير إلى أن يَحْدُث اِنْهِيَّار مُجْتَمَعِي شَامِل وَتَارِيخِي.

47) رَدَاءَة المُؤَسَّسَات العُمُومِيَة. وَفَعَالِيَة المُؤسسات الخُصُوصِيَة

مِن بَيْن ***مِيزَات الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة*** أن مُختلف إِدَارَات هذه الدّولة وَمُؤَسَّسَاتِها العُمُومِيَة، تَمِيلُ دَائِمًا إلى ***الْإِشْتِغَال بِمَنَاهِج مَغْشُوشَة***، أو مُتَهَاوِنَة، أو فَاسِدَة، أو رَدِيئَة، أو غَيْر فَعَّالَة، أو فَاشِلَة. ***وَمُؤَسَّسَات الدّولة الوَحِيدَة التي تَتَمَيَّزُ بِاشْتِغَالِهَا بِفَعَالِيَّة، أو بِالْإِنْضِبَاط الصَّارِم، هي الجَيْش، وَالْأَجْهِزَة القَمْعِيَة، والمُخَابَرَات.*** بَيْنَمَا بَاقِي مُؤَسَّسَات الدّولة تَغْرَقُ تَدْرِيجِيًّا في الرَّدَاءَة، والغِشّ، والفَسَاد،

وَالْاِنْحِلَال. وَالسِرُّ في تَفَوُّق فَعَالِيَة المُؤَسَّسَات الرَّأْسَمَالِيَة الخُصُوصِيَة (بِالمُقَارَنَة مع المُؤَسَّسَات العُمُومِيَة التَّابِعَة لِلدّولة) هو أنّ ***رُؤَسَاء هذه المُؤَسَّسَات الخُصُوصِيَة يُهَدِّدُون بِالطَّرْد الفَوْرِي كُلَّ أَجِير يُخِلُّ بِالْاِنْضِبَاط، أو يَسْقُطُ في التَهَاوُن، أو في الغِشّ.*** وَكُلّ مُؤَسَّسَة لَا تَعْمَلُ بِـ «قَانُون الطَّرْد الفَوْرِي لِكُلّ الْأَشْخَاص الغَشَّاشِين، والمُتَهَاوِنِين»، سَتَنْزَلِقُ تَدريجيًّا نحو الرَّدَاءَة، والانْحِلَال، والإِفْلَاس.

48) تَعْمل مُؤَسَّسَات الدّولة. فى نفس الوقت. كَحَكَم. وَكَخَصْم

في مُجمل الصِّراعات السياسية، والاقتصادية، والثَقَافِيَة، الجَارِيَة في المُجتمع، تَعمل مُختلف ***مُؤَسَّسَات الدولة الرَّأْسَمَالِيَة، وفي نَفس الوَقت، كَحَكَم، وَكَخَصْم.*** وَتَنْطَبِقُ هذه المُلَاحَظَة على الأجهزة الإدارية، والقمعية، والمُخابراتية، والتَنْفِيذِيَة، والاقتصادية، والتَشْرِيعِية، والقَضَائِيَة، والإِعْلَامِيَة، الخ. وَيُفْتَرَضُ نَظَرِيًّا في كلّ مُؤَسَّسَات الدولة الرَّأْسَمَالِيَة، أنها ***«مُسْتَقِلَّة»، وَ«مُحَايِدَة»، وَ«نَزِيهَة»***. لكن مِن فَتْرَة لأخرى، يَتَفَاجَأُ المُوَاطِنُون بِمُلَاحَظَة أن مُؤَسَّسَات الدّولة ***مُنْحَازَة لِطَبَقَة المُسْتَغِلِّين الكبار،*** أو خَاضِعَة لِقِوَى مُسْتَتِرَة (داخلية وخارجية)، أو مُعَادِيَة لِلشَّعْب، أو أَنَّهَا تُغَلِّبُ مَصَالِح خُصُوصِيَة (على حساب مصالح الشّعب العامّة)، أو أنها تُمَارِس الغِشَّ، أو أَنَّ القَائِمِين عليها يُمَارِسُون الْاِغْتِنَاء غَيْر المَشْرُوع، أو الفَسَاد، أو التَضْلِيل، أو التَزْوِير.

49) تَنَاقُض الدَّولة مع الديمُوقْراطِيَة

تُسْتَعْمَلُ بِشكل شَائِع في المُجتمعات الرَّأْسَمَالِية عِبَارَةُ : «***الدولة الدّيمُوقْرَاطِيَة***». وهذه العِبَارَة هي مُجَرَّد تَصَوُّر فِكْرِي. وَلَا يُوجد في الواقع ما يُوَكِّدُها. بَلْ «***الدّولة الديمُوقْرَاطِيَة***» هي زَعْم مُخَادِع، أو وَهْم مُضَلِّل. لأنها تَعْبِير مُتَنَاقِض. لأن «***الدّولة***» و«***الدّيمُوقْرَاطِيَة***» ***هُمَا شَيْئَان لَا يَجْتَمِعَان***. ولأن وُجُود «الدولة» في مُجتمع مُحَدَّد، يَفْتَرِض بِالضَّرُورَة وُجُود طَبَقَات مُجتمعية لَا يُمكن التَّوْفِيق فيما بينها. وَلأنّ ***كلّ «دولة»، في مُجتمع طَبقِي، هي بالضَّرُورة مُسْتَقِلَّة عن الشعب، وَمُنْفَصِلَة عنه، وَمُنَاقِضَة له***. وَلِأَن كلّ «دولة»، هي تَجْسِيد لِهَيْمَنَة طَبَقَة سَائِدَة، تَمْتَلِكُ جُلَّ وَسَائِل الْإِنْتَاج المُجتمعي، وَتَحْتَكِر السُّلْطَة السياسية. وَلأنه، كُلَّمَا وُجِدَت في المُجتمع طَبَقَات مُتناقضة، فإن ***الطبقة الغَالِبَة، أو الطَبَقَة السَّائِدَة، سَتَفْرِض بالضّرورة ديكْتَاتُورِيَتَهَا*** على باقي طَبقات المُجتمع، بِوَاسِطَة أَجْهِزَة الدَّوْلَة. أَيْ بِوَاسِطَة اِحْتِكَار السِلَاح، والعُنْف، والمُخَابَرَات، وَالْإِعْلَام، وَالدِّين، الخ. وَيَبْقَى «البَرْلَمَان»، هو أيضًا، مُجَرَّد أَدَاة شَكْلِيَة، وَطَبّيعَة. وَبِدُون أَيَّة سُلطة فَعَّالَة. بَلْ يَبْقَى البَرْلَمَان مُجَرَّد آلَة لِلتَّصْفِيق، وَلِلتَّصْوِيت بِـ «نَعَمْ» على كلّ مَا تُرِيدُه السُّلْطَة السِيَاسِيَة. ولَا يَسْتَطِيع «البَرْلَمَان» أن يكون هَيْئَة مُسْتَقِلَّة، أو قَادِرَة على اِتّخَاذ قَرَارَات حَاسِمَة في القَضَايَا التي تَهُمُّ المُجتمع. وَلِأَنّ «***الدَّوْلة» هي مُجَرَّد أَجْهِزَة لِتَدْبِير الصِرَاع الطَبَقِي***، عَبْرَ مُمَارَسَة القَمْع العَنِيف، ضِدَّ الخُصُوم، وَضِدَّ الأعداء الطَبَقِيّين، وَضِدَّ المُعَارِضِين لِلطَّبَقَة السَّائِدَة، وَضِدَّ الثَائِرِين. ***فَلَا يُمكن «لِلدّولة»، (والتي هي أَدَاة السِّيَادَة الطَبَقِيَة)، أن تَكُون «ديمُوقْرَاطِيَة»، في مُجتمع تُوجد فيه طَبَقَةٌ مُهَيْمِنَةٌ تَحْتَكِرُ السُّلُطَاتِ السِيَاسِيَة، وَتَحْتَكِر أَهَمّ مِلْكِيَاتِ الثَرَوَات***

المُجتمعية. ولأنه في كلّ مُجتمع طَبَقِي، يَسْتَحِيل التَوْفِيق فيما بين الطبقات المُتَنَاقِضَة التي تُكَوّنُ هذا المُجتمع المَعْنِي. فَلَا يُمكن تَحقيق «الدّيمُوقْرَاطِيَة» الحَقَّة إلَّا عبر إلْغَاء أُسُس وُجُود الطَبَقَات المُجتمعية، المُتَمَايِزَة، وَالمُتَنَاقِضَة، وعبر إلْغَاء أُسُس وُجُود «الدَّوْلَة» هي نَفْسِهَا. وَكُلّ مَن يَدَّعِي أن «الدّولة» قَادِرَة على تَحقيق «الحُرّيَات العَامَّة»، أو «الدّيمُوقْرَاطِيَة»، أو «العَدَالَة المُجْتَمَعِيَة»، أو «حُقوق الانسان»، فَإمَّا أَنّه يُخَادِع نَفْسه، وَإمَّا أنّه يُخَادِع الشّعب[12]. وَمِن الوَهْم الاعتقاد بِإمْكَانِيَة وُجُود سَبِيل سِلْمِي لِإصْلَاح «الدَّولة الرَّأْسَمَالِيَة»، أو لِإصْلَاح «النِظام السياسي الرَّأْسَمَالِي» القائم.

50) إِبَاحَة الحُرّيات فى التِفَاهَات. وَمَنْعُهَا فى القَضَايَا الأَسَاسِيَة

في مُجْمَل الدُوَل الرَّأْسَمَالِيَة، نُلاحظ أن ***حُرّيَات*** التَعْبِير، وَالنَّقْد، وَالتَنْظِيم، وَالتَظَاهُر، وَالْاِحْتِجَاج، تَظَلُّ ***مُبَاحَة في المَجَالَات الثَانَوِيَة، أو العَبَثِيَة، أو التَّافِهَة***. بَيْنَمَا في القَضَايَا المُجْتَمَعِيَة الْأَسَاسِيَّة، تَكُون فِيهَا حُرّيَات التَعْبِير، وَالنَّقْد، وَالتَنْظِيم، وَالتَظَاهُر، وَالْاِحْتِجَاج، إِمَّا مَعُوقَة (بِشَتَّى الحِيَل)، وَإِمَّا مَمْنُوعَة. وَتُعَاقِبُ الأَجْهِزَة القَمْعِيَة، وكذلك الجِهَاز القَضَائِي، كلّ شخص أو هَيْئَة لَجَأَ إلى مُمَارَسَة هذه الحُرّيَات

(12) هذه الأفكار المَعْرُوضَة أعلاه، ليست مِن اِبْتِكَارِي، وَإنما هي الأفكار التي أَبْرَزَهَا كارل ماركس، وافريدريش إنجلز، وافلاديمير لِينين. ونجدها على الخُصوص في كتب : "البيان الشيوعي"، و"الحرب الأهلية في فرنسا"، و"نَقْد بَرَامِج غُوطَا وَإِرْفُورْتْ" (Marx et Engels, Critiques des programmes de Gotha et d'Erfurt, Editions Sociales, 1950.)، و"الدولة والثورة"، الخ.

السياسية العامّة. وَقَد تَحْكُم عليه بِعُقُوبَات قَاسِيَة، وَمُخِيفَة. وَيَكُون الهَدَف المُسْتَتِر مِنْ هذه العُقُوبَات هُو رَدْع عُمُوم المُواطنين، وَتَخْوِيفُهُم. وَتُعَلَّلُ عُمُومًا هذه العُقُوبَات بِشَكْل مِن أَشْكَال تُهْمَة «الْإِخْلَال بِالنِّظَام العَامّ»، أو بِـــــــ «المَسّ بِأَمْن الدّولة»، أو بِـ «إِهَانَة مُوَظَّفِين مَسْؤُولِين في الدولة».

51) لَا تَتَبَدَّلُ السِيَاسَات الأساسية لِلدّولة

في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، تَتَنَافَسُ الْأَحْزَاب الرَّأْسَمَالِيَة، على كَرَاسِي «الوِزَارَات» في الحُكُومَة، وَعَلَى «التَدَاوُل على السُّلْطَة»، وعلى «مُمَارَسَة الحُكْم»، وعلى «تَدْبِير المُجْتَمَع». لكن هذه الحياة السياسية (بِأَحْزَابِهَا، وَانْتِخَابَاتِهَا، وَحُكُومَتِهَا، وَبَرْلَمَانِهَا، الخ) تَدُور في حَلْقَة مُفْرَغَة، وَتَبْقَى عَبَثِيَة. وَرَغْمَ تَغَيُّر «الوُزَرَاء»، وَتَبَدُّل «الحُكُومَات»، وَتَوَالِي «البَرْلَمَانَات»، ***تَبْقَى نَوْعِيَة السِيَاسَات الْأَسَاسِيَة المُتَّبَعَة من طَرَف الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة ثَابِتَة.*** أَيْ أنها لَا تَتَغَيَّر في جَوهَرِهَا الطَبَقِي. والشَرِكَات الرَّأْسَمَالِية العَامِلة داخل البِلَاد، هي التي تُحَدِّدُ (بشكل غير مُباشر) سِيَاسَات الحُكُومَة في مُخْتَلَف المَيَادين. وَهكَذَا، يَظَلُّ مُحَدِّد سِيَّاسَات الدَّوْلة، هُوَ مَصَالِح طَبَقَة المُسْتَغِلِّين الكِبَار السَّائِدَة، وَحُلَفَائِهِم الْإِمْبِرْيَالِيِّين.

52) رَفْض تخَلّـى وزَارَة الدّاخليَة على التَحَـكُّم فى الانتخابات العامّة

هل يُمكن (مثلًا في المَغْرِب)، عبر «إصلاحات ديمُوقْرَاطِيَة» مُعيّنة، ***جَعْل أَجْهزَة الدولة (وخاصةً منها وزارة الدّاخلية)، تَتَخَلّى كُلِيًا عن التَدَخُّل المُتَحَيّز في تنظيم الانتخابات العامّة*** ؟ وَهَلْ يُمْكِن مَنْع وزارة الدّاخلية من ***التأثير*** في الانتخابات العامّة ؟ وهل يُمكن حَظْر ***مُرَاقَبَة*** وزارة الداخلية وَأَجْهزَتِهَا لِتَطَوُّر ***الْآرَاء والمُوَاقِف السياسية***، التي تَرُوجُ داخل جماهير الشعب ؟ وهل يُمكن إِيقَاف مُحاولات أجهزة وزارة الداخلية، والأجهزة الْإِعْلَامِيَة، في مَجَال ***تَكْيِيف الْآرَاء وَالمَوَاقِف*** السياسية التي تَحْمِلُهَا جماهير الشَّعب ؟ وهل يُمكن مَنْع وزارة الداخلية وأجهزتها مِن ***تَسْرِيب عُمَلَائِهَا*** السرِّيين دَاخِل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، المُعَارِضَة ؟ ***لَا، كُلّ هذه «الإصلاحات الدّيمُوقْرَاطِيَة» سَتَبْقَى مُستحيلة الإنجاز في إطار الرَّأْسَمَالِيَة.*** ولماذا ؟ لأنه، ما دام النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي قائما، يَسْتَحِيل على المسؤولين الكبار والمتوسّطين، في مختلف أجهزة الدولة، الذين ***يَجْمَعُون بين السُّلْطَة والثَّرْوَة، وَيَغْتَنُون بشكل غَيْر مَشْرُوع***، يَسْتَحِيل عليهم أن يتركوا تَطَوُّر البلاد يَسِير في اِتِّجَاه أَوْضَاع جَديدة تَقْطَعُ عليهم مَنَابِعَ اِغْتِنَائِهِم غَيْر المَشْرُوع. وهم يَرْفُضُون تِلْقَائِيًّا كلّ تَطَوُّر يُهَدِّد مَصَالحهم الشخصية الْأَنَانِيَة، أو الفِئوِيَّة، أو الطَبَقِيَة.

53) أَحْزاب الطَّبَـقَة العَامِلَة تَتَحَوَّل إلى نَـقِـيضِهَا

في الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة، مُعْظَم الْأَحْزَاب، والنَقَابَات، والجَمْعِيَّات، والهَيْئَات، التي تَدَّعِي الْاِلْتِزَام بِـ «الدِّفَاع عن مَصَالِح الطَبَقَة العَامِلَة»، أَي طَبَقَة المُسْتَغَلِّين، تَخْضَعُ لِتَأْثِيرَات قَوِيَّة، دَاخِلِيَّة وَخَارِجِيَّة، وَيَخْتَرِقُهَا الصِرَاع الطَبَقِي، وَتَتَحَوَّلُ إلى نَقِيضِهَا. أَيْ أنها تُصْبِحُ في الوَاقِع مُعَارِضَة لِمَصَالِح طَبَقَة المُسْتَغَلِّين. وَتَغْدُو مُهَادِنَة لِـ، أو مُطَبِّعَة مَعَ، الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي.

54) الْأَيْدِيُولُوجِيَة الرَّأسمالية السَّائدة

الْأَيْدِيُولُوجِيَّة الفِعْلِيَة السَّائِدَة في الدُّوَل الرَّأْسَمَالِيَة (وَلَوْ أنّها غَيْر مَنْطُوق بها، أو غَيْر مُعْتَرَف بها رَسْمِيًّا)، هي التَّالِيَة : «الرَّأْسَمَالِيَة هي الحَلّ الوحيد الواقعي لِكُلّ مَشَاكِل المُجتمع»؛ و«الاشتراكية هي وَهْم مُسْتَحِيل»؛ و«الدِّيمُوقْرَاطِيَة، والمُسَاوَاة، هي أيضًا أَوْهَام اِشْتِرَاكِيَة مُسْتَحِيلَة»؛ بَيْنَمَا «الوَاقِعِيَة الصَّحِيحَة، وَالْبَرَاغْمَاتِيَة الفَعَّالَة، هي الرَّأْسَمَالِيَة، والْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، والفَرْدَانِيَة، وَالْأَنَانِيَة، وَالْاِنْتِهَازِيَة»؛ و«أَحْسَنُ نِظَام سِيَّاسِي، هو الذي يَتَوَافَق مَعَ الطَّبِيعَة الحَيَوَانِيَة لِلْبَشَر، وَيَسْمَح لِلْأَفْرَاد الْأَكْثَرُ غِشًّا وَافْتِرَاسًا بِأَنْ يَغْتَنُوا كَمَا يُرِيدُون». وَ«هَدَف الحَيَاة هو الْاِغْتِنَاء، وَجَمْع المَال بِلَا حُدُود، وَالْاِسْتِمْتَاع بِالْاِسْتِهْلَاك، وَبِالرَّفَاهِيَة، دُون أَيّ اِكْتِرَاث بِالمَبَادِئ، أو بِالْأَخْلَاق الْإِنْسَانِيَة، أو بِالقَانُون، أو بِالْبِيئَة، أو بِالتَضَامُن المُجْتَمَعِي». وَمِن بَيْن أَهَمّ شِعَارات الرَّأْسَمَالِيَة، نجد الشِّعَارَات التَّالِيَة : «النُمُوُّ الْاِقْتِصَادِيّ الْلَّامَحْدُود»،

وَ«الرِّبْح الفَرْدِي الْلَّامَحْدُود»، و«الْاِغْتِنَاء الخُصُوصِي الْلَّامَحْدُود»، وَ«الْاِسْتِهْلَاك الشَّخْصِي الْلَّامَحْدُود».

55) الرَّأْسَمَالِيَة والاستغلال الرَّأسمالي يبْـقيَان مَخْفِيَّان

في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، مُعْظَم الْأَشْيَاء والقَضَايَا تَكُون مَرْئِيَّة، وَوَاضِحَة لِعُمُوم المُوَاطِنِين؛ بِاسْتِثْنَاء «الرَّأْسَمَالِيَة»، وَ«الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي»، وَ«الصِرَاع الطَبَقِي»، وَ«هَيْمَنَة الطَبَقَة السَّائِدَة». حَيْثُ تَبْقَى هذه الْأُمُور خَفِيَّة، وَمُمَوَّهَة. وَيَصْعُبُ على المُوَاطِن العَادِي أن يَرَاهَا، أو أن يَشْعُرَ بها، أو أن يَنْتَقِدَهَا، أو أن يَعْتَرِضَ عَلَيْهَا. وَعَلَى العُمُوم، لَا تَبْرُزُ هذه المَوَاضِيع في عُقُولِ المُوَاطِنِين العَادِيّين، وَلَا في أَحَادِيثِهِم.

56) اِسْتِحَالَة رَبْط الـمَسْؤُولِيَة بِالـمُحَاسَبَة

لَا يُمكن لِلدّولة الرّأسمالية أن تُنَفِّذَ مَبْدَأ «رَبْط المَسْؤُولية بالمحاسبة» بِعَدَالَة كَامِلَة، أو بِفَعَالِيَة كَافِيَّة. ولماذا ؟ لأنه إذا كان الأشخاص الذين يَرْتَكِبُون الجَرَائم المَمنوعة قانونيًّا (مثل جرائم الْاِتجار في المُخَدِّرَات، والاتجار في البشر، والسَّطْو على مُمْتَلَكَات الغير، والرَّشْوَة، والْاِغْتِنَاء غير المشروع، والغِشّ، والتَزْوِير، الخ)، يَقَعُون خَارج مُؤسّسات الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة وأجهزتها، فالاحتمال الكبير هو أن

هذه الدّولة سَتُناهض بِفَعَالِيَة هؤلاء المُجرمين، وَسَتُعاقبهم طِبْقًا لِلقوانين القائمة. لكن إذا كان هؤلاء المُجرمين يَشْتَغِلُون داخل أجهزة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، أو لهم مصالح وَثِيقَة مع مَسْئُولِين كِبَار أو مُتَوَسِّطِين في أجهزة الدّولة، فإنّ الاحتمال الكبير هو أنّ هذه الدّولة الرّأسمالية القائمة سَتَعْجِز على مُناهضة هؤلاء المُجرمين بِفَعَالِيَة مُرْضِيَة. ولأن مختلف المسئولين في الدّولة يتصرفون كأنهم أعضاء في "حزب سيّاسي" سِرّي. ولأنهم يتضامنون فيما بينهم، ويحمون بعضهم بعضًا. بل يعتبرون الصَرَامَة في مُرَاقَبَة، وَمُحَاسَبَة، وَمُعَاقَبَة، مختلف المَسْئُولِين في الدّولة، يُشَكِّلُ خطرًا يُهَدِّد أمنَ واستقرار الدّولة. بالإضافة إلى أن هؤلاء المُوَظَّفِين في الدّولة، يُحِسُّون أنه إذا خَضَع مُوَظَّف آخر في الدّولة لِلمحاسبة وللعقاب، فإنّ الدَّائِرَة سَتَدُور، وَسَيُصْبِحُون هم أنفسهم عُرْضَة لِلمحاسبة وللعقاب. فَيَقُومون بكلّ ما في وُسعهم لِتَلَافِي تَعَرُّض زُمَلَائِهم لِلْمُحاسبة، أو لِلْعِقَاب.

57) في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة. تَسْتَحِيل دَولة القَانون

في إِطَار الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِيَة، ***يُصْبِحُ إِنْجَاز مَفْهُوم «دَوْلَة القَانُون» أَمْرًا مُسْتَحِيلًا.*** وَمَفْهُوم «دَوْلَة القَانُون» يَنْطَبِقُ على الدَّوْلة التي تَشْتَغِل طِبْقًا لِمَنْطِق القَانُون وَحْدَه، دُون أَيَّة اِعْتِبَارَات اِستِثْنَائِيَة، أو تَدَخُّلَات أُخْرَى. بينما الدّولة التي تُوَزِّعُ الْامْتِيَّازَات على أفراد الطبقات السَّائِدَة المُسْتَغِلَّة، وَتُمَارِس القَمْع السياسي على أفراد الطَبَقَات المُسْتَغَلَّة، أو المُهَمَّشَة، لَا يُمكنها أن تَكُون «دَوْلَة قَانُون». كما أنّ ***الدّولةُ التي تُمَارِسُ داخل دَوَالِيبِهَا الزَّبُونِيَة، أو الْمَحْسُوبِيَة، أو المُحَابَاة، أو التَحَيّز، أو اِمْتِيَّاز الحَصَانَة الضِمْنِيَة، أو تَضَارُب***

المَصَالِح (conflits d'intérêts)، أو عَلَاقَات القَرَابَة العَائِلِيَة، أو القَبَلِيَة، أو العَصَبِيَة السِيَاسِيَة، أو العَلَاقَات الاقتصادية، أو تَغْلِيب مصالح المَجْمُوعَات المِهَنِيَة القَوِيَّة، أو غيرها مِن المصالح الانتهازية، تَغْدُو دَوْلَةً خَارِقَة لِلْقَانُون، وَمُتَنَاقِضَة مَعَهُ.

58) الاِعْتِقَاد بِإِمْكَانِيَة حُكم المُجتمع بِالقَانون وَحده. بِدُون الحَاجَة إلى الأَخْلَاق

يَعْتَقِدُ الحُكَّام والسَّائِدُون في الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِيَة، أنه بِإِمْكَانِهِم أن يُدَبِّرُوا الدَّوْلَة والمُجْتَمَع بِوَاسِطَة «***القانُون***» وَحْدَه، وَيَظُنُّون أنهم لَا يَحْتَاجُون في ذلك إلى الْاِلْتِزَام بِـ «***الْأَخْلَاق***» الإنسانية. وَيُصَرِّحُ كَثِير مِن الْأَشْخَاص الرَّأْسَمَالِيِّين: إنّ «كلّ مَا هُو غَيْر مَمْنُوع بِالقَانُون، فَهُوَ مُبَاح، وَمَشْرُوع»[13]. وهذا الزَّعْم خَاطِئ. لأنّه مُنْغَمِسٌ في وَاقِعِيَّة رَأْسَمَالِيَة فَظَّة. وَلِأَنَّ نُصُوص القانون، لَا تَقْدِرُ (في أيّ مُجتمع كان) على تَجْرِيم كلّ الجَرائم، والجُنَح، والمُخَالَفَات، وُكلّ السُلُوكِيَّات الأخرى التي تَضُرُّ بِالجَمَاعَة، أو بِالمُجتمع.

وَيَظُنُّ حُكَّام الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، أن «الْأَخْلَاق» تَتَنَافَى مع «السياسية الواقعية». وَيَعتقدون أنه بِإِمْكَانِهِم النَجاح في ***تَدْبِير المُجتمع، وَتَسْيِير الدّولة، بِوَاسِطَة القَانُون وَحْدَه.*** وَلَا يَهْتَمُّون بِالْأَخْلَاق كِقِيَم مُجتمعية ضَرُورِيَة. وَلَا يُدْرِكُون أن ***الْأَخْلَاق مُرْتَبِطَة بِالقَانُون، وَمُكَمِّلَة لَه، وَمُلَازِمَة له.*** وَلَا يَفْهَمُون أَنَّه، مِن بَيْن أَدْوَار الدَّوْلَة، أن تَقُومَ بِأَنْسَنَة (humanisation) المُجتمع، وأن لَا تَتْرُكَ

(13) هذا ما كان يُكرّره لي نائب مُديرة جريدة "L'Économiste" المغربية، حينما كنتُ أعمل في ميدان الصحافة الاقتصادية، في قُرابة سنة 1994.

الْأَنَانِيَة الفَرْدَانِيَة تُحَوِّل هذا المُجتمع إلى «حَظِيرَة مِن الحَيَوَانَات المُفْتَرِسَة».

وَيَتَهَاوَن حُكَّام الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، هُم أَنْفُسُهُم، في مَجَال اِلْتِزَامِهِم الشّخصي بِالْأَخْلَاق. وفي مُعظم الدُّوَل الرّأسمالية في العالم، يُوجد حُكَّام، أو مَسْؤُولُون كبار في الدولة، تَتَّهِمُهم الصَحَافَة المُسْتَقِلَّة (إِنْ وُجِدَتْ) مثلًا بِـ : الكَذِب، أو الغِشّ، أو التَزْوِير، أو النِفَاق، أو الرّشْوَة، أو السُلُوك المُزْدَوِج، أو التَحَايُل الْاِنْتِهَازِي، أو الْأَنَانِيَة المُفْرِطَة، أو الخِدَاع، أو اِزْدِوَاجِيَّة المَعَايير، أو الاختلاس، أو الخِيَانَة، الخ. وَكُلَّمَا اِكْتَفَى الحُكَّام في الدّولة بِالقَانُون وَحْدَهُ، وَكُلَّمَا أَهْمَلُوا الْأَخْلَاق، لَنْ يَمْنَحَهُم المُوَاطِنُون وَلَاءَهُم، وَلَا تَقْدِيرَهُم.

وكلّ مَوْقِف سيّاسي يَنْقُصُ من قِيمَة الأخلاق، أو يَنْكُرُ ضَرُورَتَهَا، فَسَيَكُون مَوْقِفًا مَبْنِيًّا على أساس تَصَوُّر نَاقِص لِلْقَانُون، وَفَاشِل في مَيْدَان السِيَاسَة. وَلِأَنَّ الفَرْد، والجَمَاعَة، وَالمُجْتَمَع، يَحْتَاجُون كُلُّهُم إلى الْاِلْتِزَام، ليس فَقَط بِالقَانُون، بَلْ يَحْتَاجُون أَيْضًا إلى التَقَيُّد ***بِمَنْظُومَة مُحَدَّدَة مِن الْأَخْلَاق الإنسانية النَبِيلَة.***

كما يَحْتَاج المُجتمع إلى تَثْمِين قِيمَة الْأَخْلَاق[14]، وَإِلى مُحَارَبَة الْأَنَانِيَة، وَإِلى إِشَاعَة التَضَامُن المُجتمعي، وَالْقِيَم الْإِنْسَانِيَة.

وَبِدُون مُنَاصَرَة «الْأَخْلَاق الحَمِيدَة»، تَتَحَوَّل القَوَانِين هي نَفْسُهَا إلى خُدْعَة سِيّاسية. بِمَعْنَى أن ***عَدَم اِلْتِزَام أيّ مُجتمع مُحَدَّد بِالْأَخْلَاق، يَدْفَعُهُ بِالضَّرُورَة إلى التَهَاوُن في مَجَال الْاِلْتِزَام بِالقَوَانِين هي نَفْسِهَا.***

(14) أُنْظُر مَقَال: رحمان النوضة، العَلَاقَة بَيْن الْأَخْلَاق والسِيَاسَة (أو نقد محمد سبيلا)، سنة النَشْر 2018، الصفحات 25، الصِيغَة 7. (وَيُمكن تنزيله مِن مُدَوَّنَة الكاتب).

وَنُؤَكِّد على ضَرورة الأخلاق[15]، وَلَوْ أننا نُدْرِك صُعُوبَة إيصَال بعض الفِئَات مِن المُوَاطِنين إلى الْاِلْتِزَام الكَامِل بِهذه الْأَخْلَاق الْإِنْسَانِيَة. وَرَغْمَ هذه الصُعُوبَة المَوْضُوعِيَة، يَبْقَى النِضَال الصَّادِق، والمُتَوَاصِل، من أجل تَفْعِيل الأخلاق الإنسانية، يَبْقَى ضَرُورَةً حَيَوِيَةً في كل المُجتمعات[16].

لكن، يجب أن نَتَوَقّف عند هذا الحَدّ، وأن نَنْتَبِه : كَيْفَ يُمكن لِلدّولة الرّأسمالية، التي لَا تُرَاقِب، وَلَا تُحَاسب، وَلَا تُعَاقب أعضائها على خَرقهم لِلْقانون، كَيْفَ يُمكن لهذه الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة أن تُعَاقِبَهُم على اِنْتِهَاكِهِم لِلْأَخْلَاق الإنسانية الحَمِيدَة ؟ هذا ***وَهْم إيضافيّ***، وَلَا يُمكن أن يَتَحَقَّق في الدّولة الرّأسمالية.

59) المُشكل في «الرَّأسمَالِيَة». وليس في «الدّولة»

في «***الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة***»، يُوجَد عُنْصُر «***الدَّوْلَة***»، وَيُوجد عُنْصُر «***الرَّأْسَمَالِيَة***». وَعَلَى عَكْسِ ظُنُون كلّ السِيَّاسِيِّين الْإِصْلَاحِيِّين (réformateurs)، ***لَا تَأْتِي المَشَاكِل المُجْتَمَعِيَة الْأَسَاسِيَة من «الدّولة» القَائِمَة كَدَوْلَة، وَإِنَّمَا تَأْتِي من «الرَّأْسَمَالِيَة» كَنَمَط إِنْتَاج سَائِد في المُجتمع.***

---

(15) بعد الانتهاء من كتابة هذا المقال، وجدتُ عبد الله العروي يقول: «تَحْرِير الدّولة من ثِقَل الأخلاق، حُكْمٌ عليها بالانقراض». (عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، نشر 2011، الصفحة 2016، من 246).

(16) أنظر كتابي رحمان النوضة باللغة الفرنسية: Le Sociétal; et L'Éthique politique. ويُمكن تنزيلهما مِن مُدَوَّنَة الكاتب (https://LivresChauds.Wordpress.Com).

وَرَغْمَ أَنَّ عِدَّة مشاكل هَامَّة تَنْتُج فعلًا عَن «الدّولة» الرّأسمالية القائمة، فإن هذه المَشَاكِل تَبْقَى ثانوية بالمُقارنة مع المشاكل التي تَنْتُج عن «الرَّأْسَمَالِيَة» كَنَمَط إِنْتَاج رَأْسَمَالِي سَائِد في المُجتمع المَقْصُود.

وَمُعَالَجَة المَشَاكِل المُجتمعية الْأَسَاسِيَة، تَتِمُّ عَبْرَ التَرْكِيز على الْإِطَاحَة بِـ «الرَّأْسَمَالِيَة»، وَتَعْوِيضِهَا بِـ «الْإِشْتِرَاكِيَة». وَلَيْس عَبْر مُحاولات «إِصْلَاح الدّولة» كَدَوْلَة في إِطَار اِسْتِمْرَارِيَة الرَّأْسَمَالِيَة. أَيْ أن الْاِسْتْرَاتِيجية الثورية السَّلِيمَة، ليست هي تلك التي تُرَكِّزُ على «إِصْلَاح الدّولة القَائِمَة»، وَإِنَّمَا تلك التي تُرَكِّزُ على تَهْيِيء وَخَوْض «الثّورة المُجتمعية المُتَوَاصِلَة»، بِهَدَف الْإِطَاحَة بِـ «الرَّأْسَمَالِيَة»، وَتَعْوِيضِهَا بِـ «الْإِشْتِرَاكِيَة». وَأَسَاس «الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة» هو سِيَّادَة طبقة المُسْتَغِلّين الكِبَار. وَلَوْ أن طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار، وَسِيَّادَتُهَا الطَبَقِيَّة، وكذلك الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، يَبْقَوْنَ غَيْر مَرْئِيَّيْن في المُجتمع بِوَاسِطَة العَيْن المُجَرَّدَة.

60) لَا تَقْدِر «النِضَالَات الدِّيمُوقْرَاطِيَة» على تَحرير الشَّعب من الصِرَاع الطَبَقِي

في إطار الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، كُلّ مَن يَعِد المُواطنين بِإِمْكَانِيَة «مُشَارَكَتِهِم في تَسْيِير شُؤُون الدّولة، وَتَدْبِير المُجتمع»، فَهُو يُخَادِعُهُم، وَيَكْذِب عليهم. وفي الدّولة الرَّأْسْمَالِيَة، لَا تَقْدِر الحَرَكَات الحُقُوقِية، وَلَا النِضَالَات الديمُوقْرَاطية، وَلَا الْاِنْتِخَابَات العَامَّة، وَلَا العَمَل البَرْلَمَانِي، وَلَا الهَيْئَات الْإِدَارِيَة المَحَلِّيَة، أن يُحَرِّرُوا الشَّعْب مِن

«الاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي»، وَلَا مِن «اِنْقِسَام المُجتمع إلى طَبَقَات مُتَصَارِعَة»، وَلَا مِن شَرَاسَة الصِرَاع الطَبَقِي.

61) فِي الرَّأْسَمَالِيَة. الإِيمَان بِإِمْكَانِيَة إِنْجَاز إِصْلَاحَات دِيمُوقْرَاطِيَة يَبْقَى وَهْمًا

إذا لَم تَكن تُوجد في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمَة، (أو في النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي القائم،) لَا «دَوْلَة القَانُون»، وَلَا «حُرِّيَات سِيَاسِيَة»، وَلَا «دِيمُوقْرَاطِيَة»، وَلَا «حُقُوق الإنسان»، فَسَيَكُون ***مِن الوَهْم الْإِيمَان بِإِمْكَانِيَة تَحقِيق «إِصْلَاحَات دِيمُوقْرَاطِيَة»، عَبْر نِضَالَات بَرْلَمَانِيَة، أو قَانُونِيَة، أو سِلْمِيَة.*** أمّا الاعتقاد، في مثل هذه الظُّرُوف، بإمكانية «التَطَوُّر السِّلْمِي نَحو الاشتراكية»، فَسَيَكُون جَهْلًا فَظِيعًا، أو حُمْقًا سِيَّاسِيًا.

62) فِي الرَّأْسَمَالِيَة. يَسْتَحِيل على الجَمْعِيَات أن تُغَيِّرَ المُجْتَمَع

نَقُول لِلْمُنَاضِلِين الذين يُكَافِحُون وَيُضَحُّون في النَقَابَات العُمَّالِيَة، وفي الجَمْعِيَّات النِسْوِيَة، وَجَمْعِيَّات الدِفَاع عن حُقُوق الإنسان، والجَمْعِيَّات المُنَاصِرَة لِلدِّيمُوقْرَاطِيَة، والحركات المُدَافِعَة عن الْحُرِيَّات السِيَاسِيَة، نَقُول لهم: «مَا دَامَتْ الرَّأْسَمَالِيَة قَائِمَة، سَتَبْقَى أَهْدَافُكُم مُجَرَّد أَوْهَام غَيْر قَابِلَة لِلتَّحْقِيق. والحَلُّ الوَحِيد المُتَاح لَكُم، هُو أن

تُشَارِكُوا، بشكل مُوَازٍ، في النِضَال الثَّوْرِي العَامّ، مِن أَجْل الْإِطَاحَة بِالرَّأْسَمَالِيَة، وَمِن أَجْل تَشْيِيد الْاِشْتِرَاكِيَة».

63) استحالة إنجاز «الديموقراطية»، و«المَلَكِيَة البرلمانية»، وَ«الإِيكُولُوجِيَة»

لَا تُوجد في العالم كلّه، وَلَوْ ***دولة رأسمالية*** واحدة، يَتَحَقَّقُ فيها ذلك الشِّعَار المِثَالِي المَشْهُور : «حُكومة الشّعب، مِن قِبَل الشّعب، وَمِنْ أجل الشّعب» (Government of the people, by the people, and for the people). وَفِي ***الدّولة الرّأسمالية***، تُصبح مَطَالِب مثل «بِنَاء الدولة الوطنية الديموقراطية الشّعبية والحَدَاثِيَة»، وَ«إِقَامَة دِيمُوقْرَاطِيَة حَقِيقِيَّة»، وَ«الديموقراطية المُبَاشِرَة»، وَ«الدِيمُوقْرَاطِيَة التَشَارُكِيَة»، وَ«المَلَكِيَة البَرْلَمَانِيَة»، وَ«دَوْلَة الحَقّ والقانون»، و«التَدَاوُل السِلْمِي على السُّلطة»، و«حُقوق الإنسان»، وَ«إِنْجَاز نَمُوذَج تَنْمَوِي اقتصادي وَطَنِي حَقِيقِي»، و«الإِيكُولُوجِيَة الاشتراكية» (écosocialisme)[17]، الخ، ***تُصْبِحُ كُلُّ هذه المَفَاهِيم، وَالطُّمُوحَات، مُجَرَّد أَوْهَام سَاذَجة. لأنه يَسْتَحِيل إنجازها مِن دَاخل مُؤَسّسات هذا النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي القَائِم، أو عَبْر قَوَانِينه القائمة.***

(17) هذه الأهداف والمطالب وَرَدَت مثلًا في «الأرضية السياسية» التي نشرها "حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي"، الذي تَأَسّس في شهر ديسمبر 2022 في المغرب. وقالت الأرضية عن هذه المطالب : «هي معركة لن تكون عَسِيرَة» ! وَيَتَبَنَّى "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" نَفس الأهداف.

64) تَتَطَوَّر الدّولة الرَّأسمَاليَة نَحو الديكْتاتُورِيَة المُمَوَّهَة. وليس نَحو الدِيمُوقرَاطِيَة

كُلَّمَا تَكَرَّرَت، أو اِحْتَدَّت، ***أزمة الرّأسمالية***، تَصَاعَد كلام بعض الشخصيّات عَن «الدّيمُوقْرَاطِيَة»، وَعَن «الحُرّيَة»، وَعَن «مَنَافِع الرَّأْسَمَالِيَة»، وعن «اللّيبِيرَالِية» (libéralisme)، وعن «النْيُو لِيبِيرَالِيَة (néo-libéralisme)»، وعن «الدَّوْلَة الاِجْتِمَاعِيَة (L'État social)»، الخ. لكن السُؤَال الذي يَفْرِضُ نَفْسَه هو : هَل يُمكن فِعْلًا لِلدَّولة، في إطار الرَّأْسَمَالِية، (بِمَا فيها الرَّأْسَمَالِيَة التَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَة)، أن تَكُون «ديمُوقْرَاطِيَة» حَقًّا، أو «لِيبِيرَالِيَة»، أو «اجْتِمَاعِيَة» ؟ إِجَابات أنصار الرَّأْسَمَالية هي دَائِمًا «نَعَم». لأن أنصار الرّأسمالية يُؤْمِنُون بِأَنّ الرَّأْسَمَالِية هي «الإِلَه الوَحِيد» الذي يَخْلُق كلّ الْأَشْيَاء، وَيُنْشِئ التَوَازُنَات المِثَالِيَة فيما بَيْنَهَا. لكن ***التَجَارِب التي حَدَثَت في مُختلف البُلدان الرَّأْسَمَالِيَة عَبْرَ العَالَم (بما فيها التَابِعَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَة)، تُوَضّح أن الدَّوْلة الرَّأْسَمَالِيَة تَتَطَوَّرُ بشكل لَا يُقَاوَم نَحو الديكْتَاتُورِية المُمَوَّهَة (camouflée) لِطَبَقَة المُسْتَغِلّين الكبَار. وَتَمِيل دَائِمًا نَحْو تَغْلِيب خِدْمَة مَصَالح الرأسماليّين المُسْتَغِلّين الكبار***، وذلك على حِسَاب خِدمَة مَصَالح الكَادِحِين المُسْتَغَلّين، والفَلَّاحِين الفُقَرَاء، وَالصّغَار، وَالحِرَفِيّين، والتُجَّار الصِغَار، وَالخَدَمَاتِيّين، وَالمُهَمَّشِين، والمَحْرُومِين.

65) إمّا دكْتاتُورِيَتُهُم. وإمّا دكْتاتُورِيَتُنَا

في إطَار «الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة»، تَبْقَى «الدِّيمُوقْرَاطِيَة»، بِمَعْنَى «حُكْم الشَّعْب، مِن طَرَف الشَّعْب، وَمِنْ أَجْل الشَّعب»، أو بِمَعْنَى «العَدْل المُجْتَمَعِي»، أو «دَوْلَة القَانُون»، أو «الحُرِّيَات السِيَاسِيَة العَامَّة»، أو «المُسَاوَاة»، الخ، تَبْقَى مُجَرَّد أُمْنِيَة، أو وَهْم. وَكُلَّمَا وُجِدَت «الدّولة» في إطار «الرَّأْسَمَالِيَة»، كانت على شَكْل «ديكْتَاتُورِيَة» طبقة المُسْتَغِلّين الكِبَار. ***فَإِمَّا دكْتَاتُورِيَتُهُم، وَإِمَّا دكْتَاتُورِيَتُنَا.*** أو بِعِبَارَة أُخْرَى، إِمَّا دكْتَاتُورِيَة الْأَقَلِيَّة، وَإِمَّا دكْتَاتُورِيَة الْأَغْلَبِيَة. إِمَّا دكْتَاتُورِيَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار، وَإِمَّا دكْتَاتُورِيَة طَبَقَات المُسْتَغَلّين وَالكَادِحِين. بَيْنَمَا «دولة القانُون»، أو «دولة العَدْل والمُسَاوَاة»، أو «دولة الحُرِيَّات السياسية العامّة»، تَبْقَى مُسْتَحِيلَة الْإِنْجَاز، إلى أَنْ تَزُولَ الطَّبَقَات مِن المُجتمع، وإلى أن تَنْقَرِضَ الدّولة كَدَوْلَة.

66) لا تُمَثِّل الدَّولة الشَّعب. وإنما تُخَادِعُه

تَدَّعِي الدولة الرَّأْسَمَالِيَة «تَمْثِيل الشَّعب»، وَ«خِدْمَة مَصالحه». بَل تَزْعُمُ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة أنها هي «رُوح الشّعب»، وَأنّها «فَوْق الشَّعْب»، وَأنها «أَسْمَى منه». وفي الواقع المَلْمُوس، ***تُسَيْطِر الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة على الشَّعب، وَتَخْنُقُه، وَتَكْذِبُ عليه، وَتُخَادِعُه، وَتَقْمَعُه، وَتَسْتَغِلُّه، وَتَنْهَبُ ثَرَوَاتِه.***

وكلّ الأجهزة المُسَلَّحَة، أو العسكرية، المُتَنَوِّعَة، والمُتَعَدِّدَة، التي تُعِدُّها الدولة، مِن أنواع البوليس، والعَسَاكِر، والمُخْبِرِين، وَالْإِعْلَامِيِّين،

وَفُقَهَاء الدّين، الخ، لَيْسَت مُعَدَّة لِمُوَاجَهَة قِوَى أَجْنَبِيَة غَازِيَة (مِثْلَمَا يَظُنُّ البعض)، وَإِنَّمَا الهدف الْأَوَّل والأَخِير لكلّ هذه الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة، هو قَمْع الشَّعب، وَإِرْهَابه، وَمُعَاقَبَة كلّ المُوَاطِنِين النَّاقِدِين، أو المُعَارِضِين، أو الثَّائِرين، مِن بين أفراد الشعب، وَهَدَفُهَا أيضًا هُو إِخْضَاع هذا الشّعب لِطَبَقات المُسْتَغِلّين، وَضَمَان اِسْتِمْرَارِيَة اِسْتِغْلَال الشّعب الكَادِح.

67) التَهَافُت على الوَظَائِف فى أَجْهِزَة الدّولة

ما هي أسباب تَهَافُت المُواطنين على الوَظَائِف في الأَجْهِزَة الْإِدَارِيَة وَالقَمْعِيَة التَابِعَة لِلدّولة ؟

وَاجِب الدّولة القَائِمَة هو أن تُوَفِّرَ حَاجِيَّات الشَّعب الأَسَاسِيَة. وَتَحْتَاج سَيْرُورَة تَلْبِيَة هذه الحَاجِيَّات إلى ***اِسْتِثْمَارَات مُنْتِجَة***، هَائِلَة، وَمُتَوَاصِلَة. وَمَا دَامَت هذه الاستثمارات المُنْتِجَة ضَعِيفَة، أو غَائِبَة، أو نَاقِصَة، أو مُنْحَرِفَة، تُصْبِح نِسْبَة هَامَّة من المُوَاطِنِين لَا تَقْدِر على ***الوُصُول إلى مَصْدَر لِلْقُوت الْأَدْنَى***، خَاصَّةً إذا أَخَذْنَا بِعَيْن الاعتبار تَزَايُد إنجاب الْأَبْنَاء، وَتَزَايُد تَعْدَاد سُكَّان البلاد، والهِجْرَة الوَافِدَة مِن القُرَى إلى المُدُن، الخ. وَبِمَا أن عامّة المواطنين لا تَقدر على تَشْغِيل نَفسها بِنَفْسِهَا، وبما أن فُرَص الاشتغال في إحدى الشركات الرّأسمالية الخُصوصية تَبْقَى نَادِرَة، أو صَعْبَة، أو غَيْر مُسْتَقِرَّة، ***يَكْبُر بِالضَّرُورة تَنَافُس، أو تَهَافُت، المُواطنين على فُرَص الْاِشْتِغَال كَمُوَظَّفِين في أَيّ جِهَاز كَان من بَيْن أَجْهِزَة الدَّوْلَة***، سَوَاءً كانت إِدَارِيَة، أم تِقْنِيَة، أم قَمْعِيَة. لأنها تَضْمَن مَصْدَرًا دَائِمًا لِلرِّزْق. وَخَوْفًا مِن تَفَاقُم البِطَالَة وآثَارِهَا، تَلْجَأُ الدولة هي نَفْسُهَا إلى خَلْق مَنَاصِب

شُغْل في إِدَارَاتِهَا. وَيَجِدُ جُزْء هَام مِن المُواطنين أَنْفُسَهُم مُكْرَهِين على التَهَافُت، بِكُل الطُرُق المُمْكِنَة، على الظَّفَر بِشُغْل (أَيْ وَظِيفَة) في إحدى أجهزة الدولة. وَيَغْدُو الحُصُول على مَصْدَر مُنْتِج لِدَخْل قَارّ (أي الوَظِيفَة) هو الهَدَف الْأَهَمّ في الحياة. والعَيْش مِن وَظِيفَة في إِحْدَى أجهزة الدّولة، هو أَسْهَل مِن العَيْش بِالعَمَل في الزِرَاعَة، أو التِجَارة، أو الصِنَاعَة التَقْلِيدِيَة، أو الصِنَاعَة العَصْرِيَة.

وَالوَظَائِف التي يَقْدِر أَبناء الفُقَرَاء على وُلُوجِهَا في أجهزة الدولة، هيّ خُصُوصًا الوَظَائِف في الْأَجهزة القَمْعِيَة، أو العسكرية، أو المُخَابَرَاتِيَة. لأنها لَا تَتَطَلَّب مُسْتَوَيَات عَالِيَة من الدِّرَاسَة الجامعية. وَلِأنّ التنافس عليها يَكُون مَحْدُودًا. ولأنها هي بِالضَّبْط الوظائف التي يَنْفُر مِنها أَبْنَاء العَائِلَات المَيْسُورَة. وفي إطار التَضَامُن العَائِلِي، أو القَبَلِي، يَعْمَل سِرًّا كل شَخْص حَصَل على وَظِيفَة في إِحْدَى أجهزة الدولة بِهَدَف إِدْخَال أَحَد أَقْرِبَاءه إلى وَظِيفَة مُشَابِهة، في نفس الْإِدَارَة، أو في نَفْس الجِهَاز الدَّوْلَتِي.

وَلِاعْتِبَارات أُخْرَى إِضَافِيَة، تَمِيل ***بِيرُوقْرَاطِيَة الدّولة*** إلى التَوَسُّع، والتَضَخُّم، بدون تَوَقُّف. ولا تَقْبَل الدّولة تَرْقِيَة سِوَى المُوَظَّفِين الذين يُظْهِرُون تَفَانِيَهُم في خِدْمَة رئيس الدّولة، أوَ النظام السياسي القائم. وَيَتَبَيَّنُ في النِهَايَة، أنّ مُعْظَم مُوَظَّفِي الدَّوْلَة، لَا يَهُمُّهُم، في دَاخِل سِرّ أَنْفُسِهِم، سِوَى اِسْتِغْلَال مَسْؤُولِيَّات وَظَائِفِهِم، لِتَحْقِيق الْاِغْتِنَاء، وَلَوْ كَانت طُرُقُ هذا الاغتناء غَيْر مَشْرُوعَة، أو غَيْر أَخْلَاقِيَة. وفي إطار الرَّأْسَمَالِيَة، لَا يَهْتَمُّ الْأَفْرَاد الرَّأْسَمَالِيُّون سِوَى بِالحُصُول على مَصْدَر لِلدَّخْل، أو لِلرِّبْح. وَلَا يَهُمُّ الرَّأْسَمَالِيِّين هل طَرِيقَة الحُصُول على هذا المَدْخُول أو الرِّبْح، مُطَابِقَة لِلْأَخْلَاق، أم مُنَافِيَة لَهَا. وهذه الظَوَاهِر، هي ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة، وَتَتَكَرَّر، وَتَتَجَاوَزُ الْأَشْخَاص المَعْنِيِّين.

68) مُـكَوِّنَات الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة

مِن أَبْرَز ***مُكَوِّنَات الدّولة***، نَجِدُ : سُلْطَة سِيَّاسِيَة مَرْكَزِيَة قَوِيّة، وَمِلْكِيَّات شَخْصِيَة لِلثَّرَوَات، وَلِوَسَائِل الْإِنْتَاج المُجْتَمَعِيَة، وَجَيْش، وَبُولِيس، وَمُخَابَرات، وَبِيرُوقْرَاطِيَة إِدَارِيَة، وَجِبَايَة، وَعَـقْـلَنَة نِسْبِيَّة لِلْاِقْتِصَاد الدَّاخِلِي، وَلُـغَة مُوَحَّدَة، وَنَزْعَة قَوْمِيَة سَائِدَة وَمُوَحَّدَة، وَسُوق تِجَارِيَة دَاخِلِيَّة، وَمَذْهَب دِينِي سَائِد أو مُوَحَّد، وَمَنْظُومَة دِعَائِيَة، الخ. وَتَمِيل الدّولة الرّأسمالية إلى اِبْتِكَار، وَتَنْوِيع، وَتَوْسِيع، هذه المُكَوِّنَات.

69) الْأَجْهِزَة الـقَـمْـعِيَة هي الـمُـكَوِّن الحَاسم في الدّولة

المُكَوِّن الحَاسِم، أو الْأَسَاسِي، في ***بِنْيَة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة هُو الْأَجْهِزَة الـقَـمْـعِيَة***. وهذه الأجهزة القَمعية هي الْأَدَاة التي تَحْتَكِرُ الدَّولة بِوَاسِطَتِها اِسْتِعمال القُوَّة، والسِلَاح، والعُنْف. وَتَتَكَوَّن الْأجهزة القَمعية مِن مُخْتَلَف أنواع البُولِيس، والمُخَابَرَات، وَأَنْوَاع قُوَّات التَدَخُّل السَّرِيع، والحَبْس، والجَيْش، الخ.

[وَلِتَوْضِيح ***قِيمَة، أو مَرْتَبَة الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة*** لَدَى الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، أَعْرِضُ هُنَا كَيْفَ تَعَامَلَت معها الدّولة في المغرب، إِبَّان اِنْتِشَار وَبَاء "كُورُونَا كُوفِيد 19" القَاتِل. فَقَد تَفَشَّى مَرَض "كُوفِيد" عَبْر العالم، منذ شهر ديسمبر 2019. وبعد اِبْتِكَار اللّقَاحَات الأُولَى، ثُمّ اِنْخِفَاض أثمانها، إِخْتَارَت السُّلطة السياسية (في المَغْرِب) تَلْقِيح مُجمل سُكَّان البلاد (بِأَمْوَال عُمُومِيَة). وذلك ليس حُبًّا في الشّعب،

وإنّما لأن حِمَايَةَ المَسْؤُولِين الكبار في الدّولة من العَدْوَى (الحَتْمِيَّة) تَقْتَضِي ذلك. وقَرَّرَت السُلطة السياسية ***تَرْتِيبًا دَقِيقًا*** في لَائِحَة المُرَشَّحِين لِلْاِسْتِفَادَة مِن هذا التَلْقِيح. وَمَنَحَت ***الأسبقية*** (عَبْرَ قَرَار رَسْمِي مَكْتُوب وَمُذَاع)، ***أَوَّلًا*** إلى المَسؤولين الكبار والمتوسطين في الدولة، ***وثانيًا*** إلى العاملين في «الأجهزة الأمنية» (أَيْ الْأَجْهِزَة الْقَمْعِيَة)، ***وثالثا*** إلى العاملين في مَيدان الصِحَّة، ***وَرَابِعًا*** إلى بَقِيَة عُمُوم الشّعب. ***وَيُبْرِز هذا التَرتِيب أَوْلَوِيَّات السلطة السياسية في الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة***[18]. لأن الطبقات السّائدة تُدْرِك جَيّدًا أن الْأَسَاس الرَّئِيس الذي تَسُود بِوَاسِطَتِه، هو الْأَجْهِزَة القَمْعِيَّة].

70) الدَّوْلَة وَالدِّين

الدّينُ السَّائِدُ في المُجتمع، وفي الدَّوْلَة القائمة، هو بِالضَرُورَة الدّين الذي تُفَضِّلُه الطَبَقَة السَّائِدَة في المُجتمع. وَمَا يَهُمُّ الطَبَقَة السَّائِدَة في تَفْضِيل مَذْهَب دِينِي مُحَدَّد بِالمُقَارَنَة مَع غَيْرِه (مِن المَذَاهِب الدّينِيَة)، لَيْسَ هُو سَدَادَهُ، أو قَدَاسَتَه، أو شَرْعِيَتُه، وَإِنَّمَا هُو مَدَى تَفَوُّقِهِ في بَثّ الخُضُوع، والطَّاعَة، وَالصَّبْر، في نُفُوس المُوَاطِنِين. وَطَبِيعَة الدّولة تَجعلها غَيْر قَادِرَة على أن تَكُون «دَوْلَة دِينِيَة»، مَهْمَا كان الدّين المعني. لكن، مُنذ أن يَكْتَشِفَ الحُكَّام والسَّائِدُون أن الدّين يُسَاهِم في إِخْضَاع غَالِبِيَة المُوَاطِنِين، وَيُسَهِّلُ التَلَاعُبَ بِعُقُولِهِم، يُصْبِح هؤلاء الحُكَّام والسَّائِدِين مُصِرِّين على

(18) أُنْظُر مقال: رحمان النوضة، "حتّى في التَلْقِيح، الْأَسْبَقِيَة لِلْبُولِيس". وَرَابِطُهُ هو : https://livreschauds.wordpress.com/2020/12/03/حَتَّى_في_التَلْقِيح_الْأَسْبَقِيَة_لِ/

مُنَاصَرَة الدّين، وعلى اِسْتِغْلَاله في المَيَادين السياسيّة، لِتَبْرِير تَكْيِيف بعض قَوَانين أو مُؤَسَّسَات الدَّولَة. بينما الحَلّ العَقْلَانِي هو الْاِلْتِزَام بِحُرِّيَة العَقِيدَة، وَحُرِّيَة العِبَادَة، وَحُرِّيَة عَدَم العِبَادَة، وَفَصْل الدّين عن الدّولة، وَفَصْل الدّين عن السِيَاسَة.

71) ضَرُورة الفَصْل بيْن الدِّين والدّولة

إذا كانت الدولة مُلْتَزِمَة بِمَبْدأ «***الفَصْل بَيْن الدّين والدّولة***»، وَبِ «***الفَصْل بين الدّين والسِيَاسَة***»[19]، تُصْبِح سِيَاسَة الدّولة عَارِيَة. فَيَحْكُم المُسْتَغِلُّون والمُسْتَبِدُّون «بِاسْم الشَّعْب»، أو بِمُبَرِّر شَرْعِيَة «الْاِقْتِرَاع العَام الديمُوقْرَاطِي». وَإِذَا كَان السِيَاسِيُّون يَسْتَغِلُّون الدّينَ في السِيَاسَة، أو إذا كانت الدولة «تَسْتَرْشِد بِشَرِيعَة الدّين»، يُصْبِح المُسْتَغِلُّون والمُسْتَبِدُّون يَحْكُمُون «بِاسْم الله»، أو «بِتَفْوِيض مِنْه»، أو «بِدَعْم مِنْهُ». أو يَزْعُمُون أن وُجُودَهُم في الحُكْم هو «قَدَرٌ إِلَاهِي»، أو أَنَّ سِيَّاسَاتهم الشَّخْصِيَة الفَاشِلَة هي نَتِيجَة لِـ «إِرَادَة الْإِلَه». ***وَكُلّ دَولة تَدَّعِي تَطْبِيق الدّين، يَتَحَوَّل فيها الحُكَّام إلى «وُكَلَاء يَنُوبُون عن الْإِلَه»***. فَتَتَطَوَّر الدّولة إلى اِسْتِبْدَاد الْأَقَلِّيَة. وَيَفْتَح الخَلْط بين الدّين والسياسة إِمْكَانِيَّات تَفْسِير الْإِخْفَاقَات السياسية بِالخُرَافَات الدّينِيَة التي تَطْمَسُ الوَاقِع، أو تُخَدِّر الذِّهْنَ، أو تُلْغِي العَقْلَ، أو تَمْنَعُ النَّقْدَ، أو تُجَرِّم المُعَارَضَة السِياسية.

---

(19) أشار عبد الله العروي إلى أن «الإسلام لم يُحوّل الدّولة إلى مُؤسّسة دينية»، كما «أن الدولة لم تُحوّل الإسلام لتجعل منه دين دَولة». في كتاب: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، نشر 2011، الصفحات 246.

72) تَبْنِي الدَّولة المساجد. وَمُكَبِّرات الصَّوْت. وليس المكتبات العُمُومِيَة

تُنَظِّمُ الدّولة القائمة ***بِنَاءَ مَسْجِد كَبِير في كلّ حَيّ صَغِير***. وَتُلْحِقُ بِكُلّ مَسْجِد قِسْمًا لِتَحْفِيظِ القُرْآن لِلْأَطْفَال، وَلَوْ أن الأطفال لَا يَفْهَمُونَ شَيْئًا في القرآن. وَفي نَفْس الوَقْت، تَرْفُضُ هذه الدّولة تَجْهِيزَ وَلَوْ ***مَكْتَبَة عُمُومِيَة*** وَاحِدَة في كلّ مَدِينَة، (مثلما هو مَعْمُول بِه في مُعْظَم بُلْدَان أَوْرُوبَّا وَأَمْرِيكَا). وَتَضَعُ الدّولةُ ***مُكَبِّرَات الصَّوْت*** القَوِيَة فَوْق جُدْرَان وَمَآذِن المَسَاجِد. وفي كلّ يَوم، تُوقِضُ مُكَبِّرَات الصَّوْت سُكَّانَ كُلّ حَيّ في سَاعَة الفَجْر المُبْكِرَة (أَيْ في قُرَابَة السَّاعَة 04 صَبَاحًا). وَلَا تَسْمَح الدّولةُ لِلسُّكَّان بِأَنْ يَعْتَرِضُوا على هذا الْإِزْعَاج. وَيَقُول الْآذَانُ لِلسُّكَّان : «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْم»! كَأَنَّ الْآذَان يَعْنِي : «بِمَا أَنَّ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِن النَّوْم، فَمِنْ حَقّ الدّولة وَفُقَهَائِهَا أن يُجْبِرُونَكُم على أَنْ تَسْتَفِيقُوا في سَاعَة الفَجْر البَاكِر لِكَيْ تُصَلُّوا». وَلَوْ أَنّ مُعْظَم سُكَّان الحَيْ يَرْفَضُون الذَهَاب إلى المَسْجِد في سَاعَة بَاكِرَة. وَتَخْرُقُ الدَّوْلَة حُرِّيَة العَقِيدَة، وَحُرِّيَة العِبَادَة، وَحُرِّيَة عَدَم العِبَادَة. وَيَعْتَقِدُ مُعْظَم المَسْؤُولِين الكِبَار في الدّولة أنه، «بِقَدْر مَا يَكُون المُوَاطِنُون مُتَدَيِّنِين، بِقَدْر مَا يَكُونُون مُحَافِظِين، أو كَارِهِين لِلسِّيَاسَة الثَوْرِيَة». وَيَظُنُّ كَثِيرٌ مِن المَسْؤُولِين الكِبَار في الدّولة أن «تَقْوِيَة نَشْر التَدَيُّن المُحَافِظ، هُو سِلَاح فَعَّال ضِدَّ الْأَفْكَار السِيَاسِيَة المُعَارِضَة أو الثَوْرِيَة». فَتَعْمَل الدّولة على نَشْر المَذَاهِب الدّينِيَة المُحَافِظَة بِكُلّ الوَسَائِل المُمْكِنَة، وَلَوْ كانت مُكَلِّفَة، أو غَيْر مُسْتَعْجَلَة، أو غَيْر مَشْرُوعَة، أو غَيْر مُفِيدَة. وَمِن غَيْر المُفِيد إِقْحَامَ الدّين ضِمْنَ مَوَاضِيع النِقَاش السِيَاسِي. لِأَنَّ الْإِلَهَ هُو كَافٍ لِكَيْ يَتَكَلَّفَ هُو وَحْدَه بِمُهِمَّة الدِّفَاع عن دِينِهِ. وَإِذَا لم يُدافع الْإِلَه عن دِينِه، وَلَا بِمُواجَهَتِه. وَلِأَنَّ نِقَاش الدّين لَيْسَت له نِهَايَة، وَلَا

يُفِيد. بَل مَا هُوَ مُلحّ، هو ضَرُورَة الْاِتّفَاق على «حُرّيَة العَقِيدَة»، وَ«حُرّيَة العِبَادَة»، وَ«حُرّيَة عَدَم العِبَادَة»، ثُمّ تَرْك المُواطنين أحرارًا في شُؤُونِهِم الدّينية الشخصية.

73) الطَوَائِف الدّينِيَة وَتَأْثِيرُها على الدّولة

عِندما تَكُون الدَّوْلة القَائِمَة مَبْنِيَّة على أَسَاس ***طَوَائِف*** دِينِية، أو عِرْقِيَّة، أو لُغَوِيَة، أو مَا شَابَهَ ذلك، ***تَفْقِدُ بِالضَّرُورَة هذه الدّولة اِنْسِجَامَهَا النِسْبِي.*** وَتَتَحَوَّل هذه الدّولة إلى عِدَّة «دُوَيْلَات» مُتَدَاخِلَة، وَمُتَشَابِكَة، وَمُتَنَافِسَة، وَمُتَنَاقِضَة، وَمُتَحَارِبَة. وَتَلْجَأُ كلّ «دُوَيْلَة» إلى التَعْوِيض عن ضُعْفِها بِوَاسِطَة عَقْد تَحَالُفَات مَع قِوَى أَجْنَبِيَة، أو مع دُوَّل عُظْمَى عَالَمِيَة. وَتُصْبِحُ الدّولة الشَّامِلَة كَأَنَّهَا مُخْتَرَقَة مِن طَرَف عِدَّة ***أَحْزَاب سِيَاسِيَة سِرّيَة،*** مُتَصَارِعَة، وَمُتَنَاحِرَة. ***وَتَفْقِدُ مُخْتَلَف قِطَاعَات الدّولة فَعَالِيَتَهَا.*** بَلْ يَغْدُو مِن شِبْه المُسْتَحِيل إِلْتِزَام مُخْتَلَف الفَاعِلِين السِيَّاسِيّين بِالقَوَانِين القَائِمَة. وَتُصْبِحُ «أَزْمَة» الدّولة، أو «اِنْحِصَارُهَا» (blocage)، حَالَةً مُتَوَاصِلَة. وَقد تُؤَدّي هذه «الأزمة» إلى اِنْشِطَار الدّولة القديمة، أو إلى حَرب أهلية.

74) تَحْتاج مُقاومة الدّولة الرَّأْسَمالِيَة إلى الوَعْي وَالتَنْظِيم

نَظَرًا لأن ***الدّولة الرَّأْسَمالِيَة مَبْنِيَّة على أساس أَجْهِزَة الْاِكْرَاه*** (البَدَنِي، والنَّفْسِي، والعَقْلَانِي)، فَإِنّ هذه «الدولة، هي نِتَاج، وَمَظْهَر، مِنْ حَقِيقة أن التَنَاقُضَات الطَبَقِيَة لَا يُمكن التَوْفِيق بَينها»[20]. وَعَلَيْه، فإن مُقَاوَمَة اِسْتِبْدَاد الدولة، والتَحَرُّر من بَطْشِهَا، يَقْتَضِي بِالضَّرُورَة، وفي نفس الوقت، ***إِنْشَاء، وَتَقْوِيَة، المُثَنَّى المُكَوَّن، أَوَّلًا من «الوَعْي السياسي» لِلكَادِحِين المُسْتَغَلّين، وَثَانِيًّا من «تَنْظِيمَاتِهِم السِّيَادِيَة المُسْتَقِلَّة»***.

75) التَرَابُط بَين أُسُس الرَّأْسَمالِيَة وَأُسُس الدّولة

بِمَا أنّ ***نَمَط الْاِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي*** يَنْبَنِيُّ على أَسَاس الْاِكْرَاه (في عَلَاقَات التَمَلُّك والْاِنْتَاج)، وَيَنْبَنِي أيضًا على أساس نَزْع مِلْكِيَة الثَرَوَات مِن أَفْرَاد الشّعب، وَعلى الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، وَالقَمْع، والكَذِب، والخِدَاع، فَإِنّ ***الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة*** سَتَكُون، هي أَيْضًا، وَبِالضَّرُورَة، مَبْنِيَة على نَفْس الْأُسُس.

(20) لِينِين، الدّولة والثورة، موسكو: إصدارات باللغات الأجنبية ، نشر سنة 1967، الصفحة 14 من 154 صفحة.

76) لِمَاذا لَا تُمكن دَمَقْرطَةُ النظَام السيَاسى الرَّأسمَالى القَائم بِنضَالَات إِصْلَاحِيَة ؟

إذا كان الشعب في حالة جَيّدَة، فَمِن المُحْتَمَل أن تَكُون الدولة القَائِمَة عليه في حالة جَيّدَة. أما ***إذا كانت حالة الشّعب سَيّئَة، فَالْاِحْتِمَال الكَبير هو أن الدَّوْلَة هي أيضًا في حَالَة سَيّئَة.*** وَكُلَّمَا كان الشّعب في حالة سَيّئَة، وَكُلَّمَا دَامَت هذه الحالة السَيّئَة عُقُودًا مُتَوَالِيَة، تُصْبِح الدّولة مُتَّهَمَة، أو غَيْر شَرْعِيَة. بَل سَيَغْدُو خَلَاص الشّعب يَسْتَوْجِبُ تَغْيِير الدّولة القائمة، أو إِسْقَاطَهَا، أو اِسْتِبْدَالَهَا. لأنه من غَيْر المُجْدِي تَحْوِيل الدّولة القائمة إلى "صَنَم" أَبَدِيّ، أو تَحْوِيلُها إلى "طُوطَمٍ" (totem) مُقَدَّس، وَإِجْبَار أفراد الشّعب على تَبْجِيل أو عِبَادَة هذا "الطُوطَم" المُكَبِّل، رَغْم كلّ الْآلَام وَالعَذَابَات التي تَتَسَبَّبُ فيها هذه الدولة القائمة لِلشّعب.

77) قَانُون العَلَاقَة العُضْوِيَة بين نَوْعِيَة الدّولة القَائِمَة. وَنَمَط الإِنْتَاج السَّائِد فى المُجتمع

الأطروحة التي سَعِدتُ باكتشافها، (بالاستعانة بِتُراث الفكر الماركسي)، هي وُجود ***عَلَاقَة عُضْوِيَة بين نَوْعِيَة الدّولة القائمة، أو نَوْعِيَة النظام السياسي القائم، هذا من جهة أُولى، ومن جهة ثانية، نَوْعِيَّة نَمَط الْإِنْتَاج السَّائِد في المُجتمع.*** حيث لَا يُمكن تَغْيِير نَوْعِية الدّولة القائمة، أو تَبْدِيل نَوْعِيَة النظام السياسي القائم، دُون تَغْيِير نَوْعِيَّة نَمَط الْإِنْتَاج السَّائِد في المُجتمع المعني. وَمَعْرِفَة هذا الاكتشاف

النَظَرِي ضَرُورِية لِفَهم المُشْكِلَة التالية: لماذا لَا تُمكن «دَمَقْرَطَةُ» النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي القَائِم بِنِضَالَات إصلاحية ؟

كثير من الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، سواءً كانت مُصَنَّفَة كَ «تَقَدُّمِيَة»، أو كَ «إِصْلَاحِية»، أو كَ «اِشْتِرَاكِيَة»، أو كَ «يَسَارِيَة»، تُرَكِّزُ كلّ جُهُودها على المُشاركة في الانتخابات العامّة، وعلى الوُصُول إلى البرلمان، وَتَأْمُلُ أن تَقْدِرَ على تَغيير القوانين السَّائِدة في المُجتمع. وَتَزْعُم هذه الأحزاب والنقابات والجمعيات، أنها هكذا سَتَقْدِرُ على تَحْقِيق «إصلاح» الدّولة القائمة، و«إصلاح» النظام السياسي القائم، مِن دَاخِل مُؤَسَّسَاتِه. وتدّعي أنها هكذا سَتُنْجِز «الدّيموقراطية»، و«المُسَاوَاة»، و«حقوق الانسان»، و«دولة الحَقّ والقانون»، و«الرَّفَاه»، الخ. لكن هذه الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، لا تَهتمّ بما فيه الكِفَايَة بِما تَطْرَحُه النظرية الماركسية. حيث أن بعض الاكتشافات النظرية، التي جاء بها الفِكْر الماركسي، تُعَلِّمُنَا أنه : ***مِن العَبَث مُحاولة إصلاح الدّولة الرَّأسمالية القائمة في المُجتمع، أو مُحاولة إصلاح النظام السياسي الرَّأْسَمَالِي القائم، عَبْرَ الْاِكْتِفَاء بِالْإِطَاحَة بِالأشخاص المسؤُولين الكبار في الدولة، وَتَعْوِيضِهِم بِأشخاص آخرين، يُفْتَرَضُ فيها أنهم أَكْثَر نَزَاهَةً، أو عَبْرَ تَغْيِير القَوانين القائمة، وَلَوْ تَوَاصَلَت هذه المُحاولات الإصلاحية خلال عُقُود، أو قُرُون من الزَّمَان***. ولماذا ؟

لأن ***العُنْصُر الذي يُحَدِّد نَوْعِيَة الدّولة القائمة، ونوعية النظام السياسي القائم في المُجتمع، ليس هو نَوْعِيَّةُ القَوَانِين القَائِمَة، وَلَا هُو نَوْعِيَّةُ الأَشْخَاص الحَاكِمِين أو السَّائِدِين في الدّولة، وَلَا هُو نَوْعِيَّة المُؤَسَّسَات القائمة، وَإِنَّمَا هو نَوْعِيَّة نَمَط الإِنْتَاج*** (***mode de production***) ***الاقتصادي السَّائد في هذا المُجتمع المعني.***

وَرَغْمَ وُضُوح هذه القاعدة، يُوجد دَائِمًا فَاعِلُون سِيَّاسِيُّون كَثِيرُون، يَرْفُضُون هذه الْأُطْرُوحَة، وَيَرْفُضُون حَتَّى قِرَاءَة الوَثِيقَة التي تَشْرَحُهَا، وَيَتَعَنَّتُون في زَعْمِهِم القَدِيم، وَيَدَّعُون أنه بِالْإِمْكَان تَغْيِير نَوْعِيَة النِظَام السياسي القَائم، فَقَط عَبْر تَغْيِير القَوَانِين القَائِمَة، أو عَبْر إِسْقَاط الْأَشْخَاص الحَاكِمِين القُدَامَى، وَعَبْر تَعْوِيضِهِم بِأَشْخَاص حَاكِمِين جُدُد، يُفْتَرَضُ فيهم أنهم أَكْثَرُ نَزَاهَةً، وذلك دُونَ تَغْيِير نَوْعِيَّة نَمَط الْإِنْتَاج (الاقتصادي) السَّائِد في المُجتمع المَعْنِي.

فإذا أردنا تَغيير نوعية الدّولة القائمة، أو نَوْعِيَة النظام السياسي القائم، يجب أن نُغَيِّر نَوْعِيَة نَمَط الْإِنْتَاج (الاقتصادي) السَّائِد في المُجتمع المعني. أي في حالتنا الرَّاهِنَة، ***تَجِب الْإِطَاحَة بِنَمَط الإنتاج الرَّأْسَمَالِي القائم في المُجتمع، وَتَعْوِيضُه بِنَمَط إنتاج اشْتِرَاكِي ثَوْرِي.*** وَتَغْيِير نَوْعِيَّة نَمَط الْإِنْتَاج، يَتَطَلَّب خَوْض ثَوْرَة مُجتمعية قَوِيَّة، وَجَذْرِيَة. لكن مِيزَة مُعظم تلك الأحزاب المذكورة، هي أنها تَحْطَاتُ مِن الثّورة، أو تَخَاف منها، أو تَكْرَهُهَا، أو تَرْفُضُهَا.

وَكَمِثَال مَلْمُوس، وَبَعد مُرُور سنوات على بِدَايَاتِهَا، أَكَّدَت تَجَارِب (مَا سُمِّيَ بِـ) ثَوَرَات «الربيع العربي»، في كُلٍّ من تُونُس وَمَصْر، بين سنوات 2011 و 2020، أَكَّدَت أن مُحَاوَلات تَغْيِير الْأَشْخَاص الحَاكِمِين (عَبْر إِسْقَاط رَئِيسَيْ الجُمْهُورِيَة زِين العَابِدِين بن علي في تُونُس، وَحُسْنِي مُبَارك في مَصْر)، وَمُحَاوَلَات تَغْيِير القَوَانِين القائمة في البِلَاد (عبر تَغْيِير دَسَاتِير هذه البُلدان)، لم تَكُن كَافِيَة لِتَخْلِيص الشّعب مِن الْاِسْتِبْدَاد السياسي، أو لِإِقَامَة الدِيمُوقْرَاطِيَة، أو لِلتَّحَرُّر مِن الفَسَاد، أو لِإِخْرَاج البِلَاد مِن التَخَلُّف المُجتمعي، الخ. لِأَنّ هذه الثَوَرَات المذكورة، اِقْتَصَرَت على إِسْقَاط الأشخاص الحَاكِمِين، وَعلى تَغْيِير الدَسَاتِير القائمة، وَلَم تَعْمَل هذه الثَوَرَات مِن أجل إِسْقَاط نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي السَّائِد، وَتَعْوِيضِه بِنَمَط إِنْتَاج اِشْتِرَاكِي، وَثَوْرِي،

وَسَائِد في المُجتمع. فَكَان مَآلُهَا هو الفَشَل. ثمّ حَدَثَت العَوْدَة إلى نُقْطَة الْاِنْطِلَاق. حَيْثُ أن نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي السَّائِد في المُجتمع، أَعَادَ إِنْتَاج نَفْس النَّوْع مِن الحُكَّام الفَاسِدِين القُدَامَى (محمّد مُرْسِي، ثمّ عبد الفَتَّاح السِيسِي، وَشُرَكَائِهم)، وَأَعَادَ إِنْتَاج نفس النَّوْع مِن النظام السياسي القَدِيم الْاِسْتِبْدَادِي، وَالتَبَعِي لِلْإِمْبِرْيَالِيَة.

فَلَا يُمكن تَغيير نَوْعِيَة الأشخاص الحاكمين، أو نَوْعِيَة النظام السياسي القائم، سِوَى عَبْر ***اِسْتِبْدَال نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي التَبَعِي السَّائِد في المُجتمع، بِنَمَط اِنْتَاج اِشْتِرَاكِي ثَوْرِي.*** الشيء الذي قد يتطلّب وقتًا مهمًّا. كما أنه لا يُمكن التَحرّر مِن التَخَلُّف المُجتمعي الشَّامِل، سِوَى عَبْر الخُرُوج مِن نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي التَابِع، والْاِنْتِقَال إلى الْاِشْتِرَاكِيَة الثَوْرِيَة. وَلِمَاذَا ؟ لأنه ***يُوجَد تَرَابُط عُضْوِيّ بين، من جهة أولى، نَوْعِيَة الدّولة القائمة، ونَوْعِيَة النظام السياسي القائم، وَمن جهة أخرى، بَيْن نَوْعِيَة نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي السَّائِد في المُجتمع المعني.***

قَدْ يَقُول قَائِل : ليس نمط الإنتاج القائم هو الذي يُحدّد نَوْعِية الدولة القائمة، حيثُ تُوجد «مَلَكِيَّات رَأْسَمَالِيَة»، وَتُوجد «جُمْهُورِيَّات رَأْسَمَالِية»[21]. وليست الرّأسمالية هي التي حوّلت الدّولة إلى «مَلَكِيَة»، أو إلى «جُمْهُورِيَة». والجواب هو أننا نَعْتَبِرُ هُنَا «المَلَكِيَة»، أو «الجُمْهُورِيَة»، كَمُجَرَّد شَكْل مِن بين أشكال الدّولة الرَّأْسَمالية. بَيْنَمَا نَوْعِيَة نَمَط الإنتاج السّائد في المُجتمع هي التي سَتُحَدّد هل الدّولة ستكون «دِيمُوقْراطية» أم «اِسْتِبْدَادِيَة»، أو هل سَتَكُون دولة «عَادِلَة» أم «قَاهِرَة».

وَقَدْ يَقُول قَائِل : إن نَمَط الْإِنْتَاج السَّائِد في مُجتمعات مثل الولايات المُتَّحِدَة الْأَمْرِيكِيَة، وَفَرَنْسَا، وَأَلْمَانْيَا، وَإِنْجَلْتْرَا، واليَابَان،

(21) قَدْ يَقُول قَائِل أن كُورْيَا الشَمَالِيَة هي «مَلَكِيَة اِشْتِرَاكِيَة».

وَسْوِيسْرَا، وَرُوسْيَا، وَالهِنْد، وَمِصْر، والعِرَاق، الخ، هُو نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي. وهو وَاحِد. لكن الْأَنْظِمَة السِيَاسية القائمة في هذه المُجتمعات تَخْتَلِف فِيمَا بَيْنَهَا. فَلِمَاذَا لَا يَفْرِضُ «قَانون العلَاقة العُضوية بين نَوْعِيَة نَمَط الْإِنْتَاج السَّائِد في المُجتمع المَعْنِي، وَنَوْعِيَّة النظام السياسي القائم فيه»، تَشَابُهَ أو تَطَابُقَ الْأَنْظِمَة السياسية القائمة داخل هذه المُجتمعات ؟ والجواب هو : وَلَوْ أنّ نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي هو وَاحد، فَإِنّه يُوجد على شَكْل أَصْنَاف مُتَفَاوِتَة. وَتَختلف هذه الأَصْنَاف حسب خُصُوصِيَّات كل مُجتمع. وَجَوْهَر نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسمالي هو بِنَاءُهُ على أَسَاس المِلْكِيَة الخَاصَّة لِوَسَائِل الْإِنْتَاج، وَعلى أساس الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي لِلْكَادِحِين المَأْجُورِين، أَيْ على أساس اِنْتِزَاع فَائِض القِيمَة (plus-value). وكلّ مُجتمع رأسمالي مُحَدَّد يَحْتَوِي على بَقَايَا تَارِيخِيَة مُعَيَّنَة مِن أَنْمَاط إِنْتَاج أُخْرَى قَدِيمَة (بَاطْرِيَارْكِيَة، عُبُودِيَّة، إِقْطَاعية، الخ). فَتَتَّخِذُ الْأَنْظِمَة السِيَاسية القَائِمَة في هذه المُجتمعات الرَّأْسَمالية، أَشْكَالًا مُخْتَلِفَة. حَيْثُ تَتَمَيَّزُ هذه الْأَنْظِمَة السياسية بِمِيزَات مُتَفَاوِتَة، وذلك حَسَب مُخَلَّفَات أَنْمَاط الْإِنْتَاج القَدِيمَة فيها؛ وَحَسب خُصُوصِيَّات المُجتمع المَعْنِي، وَجُغْرَافِيَتِه، وَتَاريخه، وثقافته، وَتَقَالِيده؛ وَكذلك حَسَبَ مَرَاحِل تَطَوُّر المُجتمع المعني؛ وَحَسب مَا تَرَاكَمَ فيه مِن عَادَات، وَمُعْطَيَات، وَمَكَاسِب، وَتَنَاقُضَات؛ الخ. ***فَلَا يُوجَد نِظَام سِيَّاسِي رَأْسَمَالِي وَاحِد، في شَكْل نَقِيّ، أو خَالِص، أو مُطْلَق.*** وَإِنَّمَا يُوجد دَائِمًا نِظَام سِيَّاسِي رَأْسَمَالِي بِمِيزَات خُصُوصِيَة، تَرْتَبِط بِخُصُوصِيَّات المُجتمع المَعْنِي. مثلما أن النظام السياسي الاشتراكي لا يُوجد في شَكْل وَاحد مُطلق، وإنما يُوجد بِمِيزات خُصوصية، في اِرْتِبَاط بِخُصُوصِيَّات المُجتمع المَعني. لِذلك نَجِد أنه، رَغْم أن نَمَط الْإِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي النَظَرِي هُو وَاحِد، فإنّ النِظَام السياسي القَائِم في مُخْتَلَف المُجتمعات، يَتَّخِذُ أَشْكَالًا مُتَمَيِّزَة، وذلك

حَسَب مُمَيِّزَات المُجتمع المَعْنِي. وَمَا قُلْنَاه عن تَعَدُّد "أَنْوَاع النِظَام السياسي القَائِم"، يُمكن أن نَقُولَ مِثْلَهُ حَوْل تَعَدُّد "أَنْوَاع الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمَة".

والغَرِيب هو كِبَرُ عَدَد الأحزاب في المغرب، التي كانت في بداياتها "تقدمية"، أو "يسارية"، أو "اِشْتِرَاكِيَة"، والتي حاولت تَغيير النظام السياسي القائم من داخل مُؤَسَّسَاتِه، ومن داخل قَوَانِينِه القائمة، فَغَيَّرَهَا هذا النظام السياسي مِن أحزاب "تَقَدُّمِيَّة" إلى أحزاب "مُحافظة"، أو "خَاضِعَة"، أو "يَمِينِيّة"، أو "مَخْزَنِيَة". بل حَوَّلَ النظام السياسي القائم هذه الأحزاب "الإصلاحية" إلى خُدَّام مُجَنَّدِين لِخِدمته. (مثل "حزب الاستقلال"، و"حزب الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية"، و"حزب الاتحاد الاشتراكي"، و"الحزب الشيوعي المغربي"، و"حزب التقدم والاشتراكية"، الخ). وَالغريب كذلك، هو أن أحزابًا أخرى جديدة، تزعم هي أيضًا أنها "تقدّمية"، أو "يسارية"، أو "ديموقراطية"، أو اِشْتِرَاكِيَّة"، وَتُرِيد تِكْرَار نفس الخُطَّة "الإصلاحية" السّابِقَة الفاشلة. كَأَنَّهَا تَنْكُرُ قَانُون أن «نَفْس الأسباب، وفي ظُرُوف مُتَشَابِهَة، تُؤَدِّي إلى نَفْس النَتَائِج». وَتَتَوَهَّم هذه الأحزاب الجديدة أنها «اِسْتِثْنَائِيَة»، وأنها سَتَنْجَحُ فيما فَشِلَت فيه الأحزاب التي سَبِقَتْهَا. وَتُكَرِّر نفس الخَطَأ الفاشل. (مثل "حزب الاشتراكي المُوحّد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي"، و"فيديرالية اليسار الديمقراطي"، الخ). والغريب أيضًا، هو أن هذه الأحزاب "التقدّمية"، أو "اليسارية"، تظهر كأنها لا تعرف، أو كأنها لا تفهم، تجارب الأحزاب الأخرى التي سَبِقَتْهَا. وَتَستمر بِعِنَاد في أَوْهَامِ «الْاِصْلَاحِيَة» العَبَثِيَّة. ورغم كلّ الصَّيْحَات التي صَرَخْنَاهَا، لا تُريد هذه الأحزاب أن تَفْهَم ***قانون العَلَاقَة العُضوية الموجود فيما بين نَوْعِيَّة نَمَط الإنْتَاج السَّائِد في المُجتمع، مِن جهة أُولَى، وَمِن جهة ثانية، نَوْعِيَة الدّولة القائمة، وكذلك نَوْعِيَة النظام السياسي القائم في***

المُجتمع. وأنه لا يُمكن تَغْيير نَوْعِيَة الدّولة القائمة، كما لَا يُمكن تَغيير نَوْعِيَّة النظام السياسي القائم، دون تَغيير نَوعية نَمط الإنتاج السّائد في المُجتمع.

78) يُمْكِن لِلشَّعب أن يَسْتَغْنِيَ عن الدّولة

تَحْتَاج الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى الشّعب. بَيْنَمَا الشّعب لَا يَحْتَاج إلى الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة. وإذا أمكن لِلشّعب أن يُوجد بِدُون دَولَة، فإنه لَا يُمكن لِلدّولة أن تُوجَد بدون وُجُود الشّعب. وَإِذَا أَمْكَنَ لِلشّعب أن يَسْتَغْنِيَ عن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، وَأن يَعِيش بِدُونها، فَإِنّه ليس بِمَقْدُور الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة أن تَسْتَغْنِيَ عن الشّعب. بَلْ يَقْتَضِي تَحَرُّر الشعب خَوْضَ ثَوْرَة مُجتمعية ضدّ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمَة. لأنّ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة تَعِيش مثل فِطْرِيَة زَائِدَة، مُنْفَصِلَة عن الشّعب، وَمُضِرَّة به. فَالدّولة الرَّأْسَمَالِيَة هي كَائِن طُفَيْلِيٌّ، وَمُزْعِج، وَلَا لُزُوم له. وَيَدَّعِي مُوَظَّفُو الدّولة أنهم «يَقُومُون بِأَدْوَار مُجتمعية مُهِمَّة، وَمُفِيدَة، وَحَيَوِيَة، وَمَصِيرِيَة، وَلَا يُمكن الْاِسْتِغْنَاء عنها». بَيْنَمَا هَيْئَات مُوَظَّفِي الدّولة يُعَرْقِلُون حُرِّيَات الشعب، وَلَا يُنْتِجُون سِوَى الْإِكْرَاه، وَالقَمْع، والنَّهْب، وَتَعْمِيق جِبَايَة الضَرَائِب، والخِدَاع، والْاِغْتِنَاء غَيْر المَشْرُوع، الخ. وَتَعِيش الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة عَالَة على الشّعب، وعلى المُجتمع. لأن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة تَعِيش مِن الْإِنْتَاج الاقتصادي الذي يُمَارِسُه الشّعب. وَتَسْتَوْلِي الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة على جُزء مُتَزَايِد، وَمُبَالَغ فيه، مِن فَائِض القِيمَة الْإِجْمَالِي المُنْتَزَع مِن طَبَقَة المُسْتَغَلّين. وَيُشَارِك مُوَظَّفُو الدّولة في الْاِسْتِفَادَة مِن اِسْتِغْلَال طَبَقَة المُسْتَغَلّين. وَيَلْزَمُ أَنْ يَقْتَرِن إِسْقَاط الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، بِإِسْقَاط هَيْمَنَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. وَيَتَرَابَطُ

التَحَرُّر مِن الْاِسْتِغْلَال الرَّأْسَمَالِي، بِالتَحَرُّر مِن نَمَط الْاِنْتَاج الرَّأْسَمَالِي، وَمِن الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة، وَمِن النِظَام السِيَاسِي الرَّأْسَمَالِي. وَيُمكن لِلشّعب أن يَعِيش بِاسْتِعْمَال دَوْلَة بَدِيلَة (وَلَوْ مُؤَقَّتَة) عن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، تَكُون ثَوْرِيَة، وَمِن نَوع خاص، وَجَدِيد. وَلُبُّ المُشْكِل السِيَاسِي يَكْمُن في اِبْتِكَار النَّوْع المُلَائِم مِن الدّولة البَدِيلَة (والمُؤَقَّتَة) عن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة. وَمِن بَين مِيزَات هذه الدّولة الثورية البَدِيلَة، أن يَكُون أَعْضَاءُهَا مُنْبَثِقِين مِن صُفُوف أَفْرَاد طبقة المُنْتِجِين المُسْتَغَلّين، وَمِن حُلَفَائِهِم الفَلَّاحين، وَالمُهَمَّشِين، والمُثَقَّفِين الثوريّين، الخ. مثلًا على شكل مَجَالِس الكَادِحِين المُنْتِجِين والمُسَلَّحِين (السُوفْيِيتَات soviets). أي دولة تَرْبِطُ بَيْن الْإِنْتَاج والتَدْبِير الذَّاتِي لِلْكَادِحِين. وَلَوْ أنّ هذه الدّولة البَدِيلَة سَتَكُون مُؤَقَّتة، وَمُتَطَوِّرَة، وَسَتَكُون أَيْضًا حَلْقَة مَرْحَلِيَة على طَرِيق القَضَاء على أُسُس اِنْقِسَام المُجتمع إلى طَبَقَات مُتَنَاقِضَة. وَسَتَكُون فَتْرَة عَابِرَة عَلى طَرِيق اِنْقِرَاض الدّولة كَظَاهرة مُجتمعية.

79) حَاجَة الدولة إلى اِخْتِلَاق أَعْداء خَارِجِيّين

لِإِحْكَام خُضُوع الشعب، أو لِلْهَيْمَنَة عليه، تَلْجَأُ أَحْيَانًا الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة إلى ***اِخْتِلَاق «أَعْدَاء خَارِجِيّين»***. وَتُذِيعُ الدّولةُ الْأَكَاذِيبَ لِتَبْرِير «العَدَاء المُطْلَق» تُجاه هؤلاء «الأعداء الخارجيّين». وَتُؤَجّج الدّولة الحِقْدَ والكَرَاهِيَة ضِدّ هؤلاء «الأعداء الخارجيّين». وَتَسْتَعْمِل الدّولة هذه الخُطَّة (التَاكْتِيك)، حتّى وَلَوْ أَدَّتْ إلى اِشْتِعَال حَرْب حَقِيقِيَة وَمُدَمِّرَة مع هؤلاء «الأعداء الخارجيّين». وَكُلَّمَا سَقَط الشّعب في فَخّ «العَدَاوَات الخَارِجِيَة» المُفْتَعَلَة، أو «النَزَعَات الوَطَنِيَة

المُتَزَمِّتَة، أو الشُّوفِينِيَة»، اِنْزَلَقَ هذا الشّعب نَحو الخُضُوع الشَّامِل لِلسُّلْطَة السياسية المَرْكَزِيَة المُسْتَبِدَّة، وَغَدَى مُعَبَّأً لِلدِّفَاع عن حُكَّامِه الذين يَقْهَرُونَه، وذلك بِحُجَّة «الدِّفاع عن الوطن»، وَبِدَعْوَى التَصَدِّي لِـ «الأعداء الخارجيّين»، ولو أنهم مُخْتَلَقِين بِخَدِيعَة.

80) لَا يُمكن الحِيَّاد بين مِهَمَّة التحرر والامبريالية

يُوجد حَالِيًّا ***صِرَاع سِيَّاسي عَالَمِي شَرِس***، يَدُور بَيْن المُعَسْكَر الرَّأْسَمَالِي الْإِمْبِرْيَالِي (تحت قِيَّادة الوِلَايَات المُتَّحِدَة الْأَمْرِيكِيَة)، مِن جهة أُولَى، وَمِنْ جهة ثَانِيَة، مُعَسْكَر شُعُوب "العَالَم الثَالِث" المُسْتَغَلَّة، أو المَسُودَة، أو التَوَّاقَة إلى التَقَدُّم، أو إلى التَحَرُّر، أو إلى الْاِشْتِرَاكِيَة. وفي إِطَار هذا الصِرَاع العَالَمِي، لَا تَسْتَطِيع أَيَّة دولة مِن بَيْن دُوَل ***"العالم الثّالث"*** أَنْ تَتَّخِذَ مَوْقِفًا سِيَاسِيًا ثَابِتًا في وَسَطِيَّتِه، أو في حِيَّادِه. حَيْثُ أَنَّ كلّ دولة (مِن بَيْن دُوَل "العَالم الثّالث") تَجِدُ نَفْسَهَا مُجْبَرَة، إِمَّا على إِسْطِفَافِهَا وَخُضُوعِهَا إلى الدّول الْإِمْبِرْيَالِيَة الغَرْبِيَة السَّائِدَة، وَإِمَّا على إِنْخِرَاطِهَا في مَنْظُومَة دُوَل "العالم الثّالث" التي تُقَاوِم هَيْمَنَة الدّول الْإِمْبِرْيَالِيَة، وَتُكَافِح ضِدَّ إِسْتِغْلَالِهَا. فَتَنْتَقِمُ منها الْإِمْبِرْيَالِيَة، وَتُسَلِّطُ عليها عُقُوبَات اِقْتِصَادِيَة، وَسِيَاسِية. ***فَلَا يُمكن لأيّة دولة في "العالم الثالث" أن تَتَّخِذَ مَوْقِفًا ثَابِتًا في الوَسَطِ، أو في الحِيَّاد.***

81) تَظْهَر الثَّوْرَة مُستحيلة، إِلَى أن تَحْدُث...

خِلَال زَمَن طَوِيل، ***تَظْهَرُ الثَّوْرَة المُجتمعية «مُسْتَحِيلَة»***. وَيُنْعَتُ كلّ الأشخاص الرَّاغِبين في إِحْدَاث «ثَوْرَة مُجْتَمَعِيَة» بِكَوْنِهم «طُوبَاوِيّين». وَتَبْقَى الثَّوْرَة تَظْهَر «مُسْتَحِيلَة» إلى أن تَحْدُث، وَإِلى أَنْ تَنْجَحَ فعلًا. وحينها، يقول عَامَّة الناس: «لَيْسَ هُناك أَسْهَل مِن إِشعال الثورة وَإِنْجَاحِهَا». ويقولون في داخل أنفسهم وهم مُتَعَجّبِين : «لماذا لم نَقُم بهذه الثورة المُجتمعية منذ سِنِين، أو عُقُود»؟ وَخلال زَمَن طويل، تظهر الدّولة القديمة قَوِيَّة، وَثَابِتَة، وَمُسْتَقِرَّة، وَمُطْلَقَة. لكن عندما تَنْضُج شُروط الثّورة المُجتمعية، تَتَحَوَّل الدّولة فَجْأَةً إلى ضَعِيفَة، أو مُتَرَدّدَة، أو عَاجِزَة. وَيُبَيّن تاريخ الثَّوَرَات في العالم أنه، حَتّى فيما يَخُص الأسلحة، في البِدَايَة، قَد لَا يحتاج الثُّوَّار إلى السِّلَاح. لكن حينما تَنْضُج شروط الثورة المُجتمعية، يأخذ الثُّوَّار السلاح مِن حيثُ هو موجود. بَل جزء من قُوَّات النظام السياسي القديم قَدْ يَتحوّلون إلى نَقِيضِهِم، أَيْ أنهم يَتَحَوَّلُون إلى غَاضِبِين، أو إلى مُنَاصِرِين لِلثُّوَّار. وَقَد تَنْقَلِب أجزاء مِن بعض القُوّات القمعية (التَابِعَة لِلنظام السياسي القديم) إلى قُوَّات مُساندة للثورة.

وَمَتَى نَتَكَلَّم عن حُدُوث «***ثَوْرَة مُجتمعية***» ؟ اَللَّحْظَة الحَاسِمَة في كلّ ثَوْرَة مُجتمعية هي ذَائما تلك اللّحظة التي تَحدث فيها التَطَوُّرَات التَّالِيَة :

ـ إِنْتِشَار إِضْرَاب عن العَمَل، عَامّ، وَمُعَمَّم على الصَّعِيد الوَطني، وَلَا مَحْدُود، في مُجْمَل مَيَادِين العَمل، والْإِنْتَاج، حتّى يَتِمَّ تَحْقِيق الهدف، والذي هو إِسْقَاط النِظَام السياسي القَائِم.

ـ يُشَارِك المُضْرِبُون عن العَمل في الحُضُور في المُظَاهَرَات اليَوْمِيَة المِلْيُونِيَة، الجَارِيَة في الشَوَارِع الرَّئِيسِيَة، وَيُكَوِّنُون، في نفس الوقت، لِجَانًا ثَوْرِيَة في أَمَاكِن عَمَلِهِم.

ـ تَتَوَاصَلُ المُظَاهَرَات الشَّعْبِيَة المِلْيُونِيَّة، وَلَوْ تَزَايَدَت أَعْدَاد ضَحَايَا القَمع. وَرَغْمَ تَصَاعُدِ أعداد المُعتقلين، وأعداد المَحْكُومِين بِعُقُوبات سِجْنِيَة، تَسْتَمِرُّ هذه المُظاهرات في الْاِحْتِجَاج، رَغْمَ أن الدّولة القائمة تَعْتَقِل في كلّ يَوْم المِئَات، أو الْآلَاف من المُواطنين الجُدُد، وَتَحْكُم عليهم بِأَحْكَام سِجْنِيَّة قَاسِيَة. وَيُصِرُّ الشّعب على الْاِسْتِمْرَار في التَظَاهُر، وَلَوْ أَقْدَمَت الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة على إِطْلَاق الرَّصَاصَ على المُتَظَاهِرِين. وَيُلِحُّ الشّعب على الاستمرار في الْاِضْرَاب العَام وفي التَظَاهُر، إلى أن يَتَحَقَّق هدف إسقاط النظام السياس القائم.

ـ أمام زَخَم المُظَاهَرَات الشَّعْبِيَة اليَوْمِيَة، وَالمِلْيُونِيَة، وَالمُتَوَاصِلَة، تَرْفَضُ أَجْزَاءٌ مُتَزَايِدة مِن أَفْرَاد الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة قَمْعَ الشَّعْب الثَّائِر. بَلْ نِسْبَة هَامَّة وَمُتَزَايِدَة مِن أَفْرَاد الأجهزة القَمعية يُعْلِنُون رَفْضَهُم تَنْفِيذ قمع الشعب، و مُسَانَدَتَهُم لِلشّعب الثَّائِر، وَيَلْتَحِقُون، أَفْرَادًا وجَمَاعَات، بِصُفُوق الشّعب الثَّائِر.

ـ يَتَعَمَّم، وَيَنْتَشِر، تَكْوِين «لِجَان ثَوْرِيَة» في مُجْمَل أَمَاكِن العَمَل أو الْإِنْتَاج. وَتَنْشَط هذه «اللّجَان الثَّوْرِيَة» بِاعْتِبَارِهَا التَنْظِيمَات الشَّعْبِيَة السِيَّادِيَة المُسْتَقِلَّة. وَمِن خِلَالِهَا تَعْمَل الْأَحْزَاب الْإِشْتِرَاكِيَة الثَّوْرِيَة على تَنْفِيذ بَرْنَامَج الثَّوْرَة المُجْتَمَعِيَة. وَتُحْدِث تَنْسِيقًا على الصَّعِيد الوَطَنِي، يُنَسِّق فِيما بين مُجمل لِجَان الكَادِحِين الثَّوْرِيّين.

82) الثورة وتكسير احتكار السلاح

يُنَبِّهُنَا ***تاريخ الثورات في العالم***، أنّ كُلّ ***ثورة مُجتمعية*** لَا تُكَسِّرُ فيها طَبقة المُسْتَغَلّين ***اِحْتِكَار طَبقة المُسْتَغِلّين الكبار، لِلسلاح،*** وَلِلْعُنف، تَنْتَهِي بالضّرورة إلى الفَشَل. كما أنّ كُلّ ثورة مُجتمعية لَا يَسْتَوْلِي أَثْنَاءَهَا العُمَّال والمُسْتَغَلُّون والمُهَمَّشُون على السِّلَاح، يكون مَآلُهَا الحَتْمِي هو الفَشَل، والقَمْع، والانتقام، والتَنْكِيل. وَذلك هُوَ مَا حَدَث تَارِيخِيًّا في مُعظم الثَوَرَات الكُبرى المَاضِيَة. لأن مَصَالِح الثّورة المُجتمعية، تَتَنَاقَضُ بالضّرورة مع مَصالح الدّولة القَدِيمَة القائمة. وَمُعَالَجَة هذا التناقض، تَمُرّ عبر إقامة «دِيكْتَاتُورِيَة البْرُولِيتَارْيَا»، التي تُعَوِّضُ «دِيكْتَاتُورِيَة البُورْجْوَازِيَة».

83) شُروط تَـثْبِيت انتصار الثورة

يَتَطَلَّب تَثْبِيت اِنتصار الثورة المُجتمعية، ***أَوَّلًا، حَلَّ أَجهزة القَمع،*** والبُولِيس، والمُخابَرَات، والجيش، والبِيرُوقْرَاطِية القَدِيمَة. وَيَسْتَوْجِب ***ثَانِيًا،*** تَعْوِيضَ أجهزة الدّولة القَدِيمة بِأَجهزة مِن صِنْف ثَوْرِي جديد، يكون فيها ***مُجمل المَسؤولين في الدّولة مُنَاضِلِين ثَوْرِيِّين خُبَرَاء، يُكَرِّسُون حَيَاتَهُم لخدمة الشعب، وليس لِلْإِغْتِنَاء الشَّخْصِي؛ وأَنْ يُكونوا مُنْتَخَبين بِالْاِقْتِرَاع العَامّ، وَكذلك بِمُبَارَيَات مَفْتُوحَة وَتَخَصُّصِيَّة، وَبِامْتِحَانَات تَنَافُسِيَّة؛ وَأَن يَكُونُوا خَاضِعِين، في أيّ وقت، لِلنَّقْد، وَلِلْإِلْغَاء، وَلِلنَّقْض، وَلِلتَّغْيير*** (éligibles et révocables). كَمَا يَلْزَمُ تَطْبِيق «قَانون طَرْد الخَوَنَة، والعُمَلَاء،

والغَشَّاشِين، والمُتَهَاوِنِين». ***وَثالِثًا***، يجب أن تكون أُجُور مُوَظَّفِي الدولة ومسؤوليها ***مُتَشابِهَة مع الأُجُور التي يَتَلَقَّاهَا العُمَّال*** الكَادِحُون. بِالْإِضَافَة إلى مَنْع مُوَظَّفِي الدولة مِن الحُصُول على أَيَّة اِمْتِيَّازَات مَادِّيَة خُصُوصِيَة. ***وَرَابِعًا***، يجب إلغاء وَظِيفَة أيّ شخص ثَبُتَ أنّ له ارتباطات بِإِحْدَى القِوَى المُضَادَّة لِلثَّوْرَة المُجتمعية (سَوَاءً كانت دَاخِلِيَّة أم خَارِجِيَّة). ***وَخَامِسًا***، يجب مَنْع مُوَظَّفِي الدّولة السَّابِقِين من التَحَوُّل إلى مَأْجُورِين في خِدْمَة الرَّأْسَمَال الخاص. والغَايَة مِمَّا سَبَقَ، هي مَنْع أجهزة الدّولة مِن أن تُصْبِح جَذَّابَة لِلأَشخاص الْاِنْتِهَازِيِّين، البَاحِثِين عن وَسَائِل لِتَسَلُّق مَرَاتِب الهَرَم الطَبَقِي، أو لِلْاِغْتِنَاء السَّرِيع، أو غير المَشْرُوع. ***وَسَادِسًا***، يَتَوَجَّب أَنْ يَنْتَشِر الطُمُوح التَحَرُّرِي الثَّوْرِي إلى كُلّ قِطَاعَات الحياة المُجتمعية، وإلى كلّ المَيَادِين، وكلّ الرُتَب الهَرَمِيَة في المُجتمع، بِما فيها القِيَم، والعَقْلِيَّات، والمَنَاهِج، والسُلُوكِيَّات، الخ. وَيَنْبَغِي أن يَكُون هذا الطُمُوح التَحَرُّرِي الثَّوْرِي هو المَنْطِق المُحَرِّك، وَالغَالِب، في كلّ شَيْء. ***وَسَابِعًا***، تَحْرِير النَّقْد (la critique)، وَتَعْمِيم التَقْيِيم، وَالتَقْوِيم، وَالتَثْوِير، في كلّ المَجَالَات. ***وَثَامِنًا***، يلزم تَسْرِيع تَكْوِين الْأُطُر (الكَوَادِر) الثوريّين الْأَكْفَاء؛ والزِيَادَة في تَعْدَاد قِوَى الإنتاج؛ وفي حَجْم الْإِنْتَاج؛ وَتَطْوِير وَسَائِل الإنتاج (في الصِنَاعة، والزراعة، والنّقل، والتجارة، والْاِتِّصَالَات، والبنيات التَحْتِيَة، الخ)؛ وَتَكْسِير الاحتكارات، الخ. ***وَتَاسِعًا***، تَدْعِيم وَتَحْفِيز ثَوْرَة ثَقَافِيَة مُتَوَاصِلَة[22]. وَكلّ دولة اِشْتِرَاكِيَة يُعَشِّشُ داخل أجهزتها أَشخاص وُصُولِيُّون، أو اِنْتِهَازِيُّون، يَسْهُل تَحْوِيلها إلى دولة رَأْسَمَالِيَة، أو عَمِيلَة لِلْقِوَى الْإِمْبِرْيَالِيَة. وذلك هو ما سَهَّل اِنْهِيَّار الاتحاد السُّوفياتي. وَقَدْ تُهَدِّد أيضًا ظَاهِرَة مُمَاثِلَة الْاِشْتِرَاكِيَة في الصّين.

(22) أنظر مقال: رحمان النوضة، مُسوَدَّة بَرنامج الثورة المُجتمعية، نشر 2018، الصفحات 25، الصّيغة 3.

84) شروط إلغاء أسس الطبقات المجتمعية

بَعْد اِنْتِصَار الثورة المُجتمعية الاشتراكية (المُنَاقِضَة لِلرَّأْسَمَالِيَة)، مِن الْأَكِيد أن طَبَقَة المُسْتَغَلِّين سَتَحْتَاج إلى ***أَشْكَال (مُتَنَوِّعَة، وَعَابِرَة، وَمُتَوَالِيَة) من الدّولة***، لِإِنْجَاز مَهَامّهَا وَأَهْدَافِهَا السياسية الثورية. وبعد نجاح الثورة الاشتراكية، وَمُنذ أن تَعمل طبقة المُسْتَغَلِّين السَّائِدَة على ***إِلْغَاء أُسُس وُجُود الطبقات*** في المُجتمع، سَتَتَشَكَّلُ أيضًا، عَبْرَ نَفس الصَّيْرُورَة، ***أُسُس إلغاء الدولة كَدَوْلَة***. وَيُرَافِقُ إِلْغَاء أُسُس وُجُود الدّولة، إِلْغَاء مُمَاثِل لِأُسُس وُجُود كلّ عُنْف مُنظّم في المُجتمع. وَلَوْ أن ***صَيْرُورة إلغاء أُسُس وُجُود الدّولة***، أو عَملية اِنْقِرَاض الدولة، سَتَتَطَلَّبُ بِالضَّرُورَة وَقْتًا طَوِيلًا، وَسَتَخْتَرِقُهَا صِرَاعَات سيّاسية مُعَقَّدَة، وَقَدْ تَتَخَلَّلُهَا أَخْطَاء سِيَاسِيَة، أو اِنْتِكَاسَات جُزْئِيَة، أو رُجُوع مُؤَقَّت إلى الوَرَاء، وذلك حَسب الظُرُوف المُجتمعية، وَالجُغْرَافِيَة، والتَاريخية، لكلّ مُجتمع مُحدّد.

85) شروط بقاء الثورة. مُعاداة الاستغلال الطبقي

مِن بَين ***شُرُوط النَجَاح*** في التَقَدُّم نحو ***إلغاء الدولة***، نَجِدُ الحِرْص على ***إِبْقَاء الدولة الجديدة مُعَادِيَة لِطَبَقَات المُسْتَغِلّين، وَمُعَادِيَة لِكُلّ أشكال الاستغلال الطَبَقي***. وهو ما حَدَثَ التَفْرِيط فيه في "الاتحاد السُّوفْيَاتِي" (بين سنتي 1924 و 1990)، فَكَان مَصِيرُه هو الْاِنْهِيَّار الشَّامِل (في قُرَابَة سنة 1989)، والرُّجُوع إلى الوَرَاء، أي العَوْدَة

إلى الرَّأْسَمَالِيَة المُفْتَرِسَة. وَإذا ما حَدَثَتْ أَخطاء سياسية مُمَاثِلَة في الصّين، يُمكن أن تَقَعَ فيها، هي أيضًا، ثَوْرَة رَأْسَمَالِيَة مُضَادَّة.

86) خُلَاصَة جُزْئِيَة

يجب علينا جميعًا، كَمُواطنين، وَكَمُناضلين، أن نُعَلِّم جماهير الشعب، ضَرُورة الجُرْأَة على قَوْل كَلِمَة «لَا» ضِدَّ الدَّوْلَة، كُلَّمَا رَأَيْنَا هذه الدّولة تَتَطَوَّر سَلْبِيًّا، أو تَتَحَوَّل إلى دَولة مُسْتَلَبَة (aliénée)، أو دَولة حَمْقَاء، أو دَولة مُجْرِمَة. وَكُلَّمَا تَحَوَّلَت الدّولة إلى عدوّ للشّعب، وَكُلَّمَا فَضَّلَت حِمَايَة أمن الدّولة القائمة عَبْر التَضْحِيَة بِأَمْن الشّعب، وَكُلَّمَا أَخَذَت هذه الدّولة تَقْمَع الشّعب، أو تَقْهَرُه، أو تَضْطَهِدُه، يجب آنَئِذٍ أن نَتَجَرَّأَ على صَيْحَة كَلِمَة «لَا» في وَجْه هذه الدّولة المُنْحَرِفَة، وأن نَعمل على نَقْدِهَا، وعلى تَغْيِيرِهَا، حتّى وَلَوْ كَلَّفَنَا ذلك التَعَرُّضَ لِقَمْع مُدَمِّر.

رحمان النوضة

(نُشِرَت الصيغة الأولى لِنَصّ "أُطْرُوحَات حَوْل الدَّوْلَة" في ماي 2023، ورقم الصِّيغَة الحالية المُحَيَّنَة هو 15).

الـــهـــوامـــش :

(1) مِن بَين المراجع الماركسية حول الدولة، أذكر : كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والمِلْكِيَة الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وَكُتُب اَلْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) الذي درس آليات اِشتغال أجهزة الدولة، في عدّة مجالات، وفي

عدّة كتب، منهـــا : كتـــاب "نظرية مادية للدولـــة"، وكتـــاب "النظرية الماركســـية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المُجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، و"السلطة السياسية والطبقات المُجتمعية"، الخ. كما أن لُوِيسْ أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة.

(2) هذه الأهداف والمطالب وَرَدَت مثلًا في «الأرضية السياسية» التي نشرها "حزب فيديرالية اليسار الديموقراطي"، الذي تَأَسّس في المغرب، في شهر ديسمبر 2022. وقالت الأرضية عن هذه المطالب : «هي معركة لن تكون عَسِيرَة» ! وَيَتَبَنَّى "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد" نَفس الأهداف.

الفَصْل 2 :
الدَّوْلَةُ كَحِزْب سِيَّاسِي سِرِّي

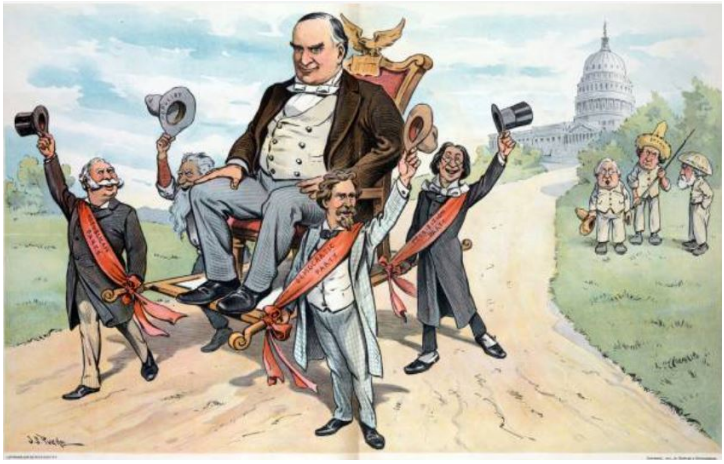

3) وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا

هذه الدراسة الحالية هي محاولة نظرية لِفَهْم ظَاهِرَة اِشْتِغَال الدَّوْلَة القَائِمَة كَنَوْع مِن الحِزْب (أو الأَحْزَاب) السِيَّاسِية السِرِّيَة. وَلِتَسْهِيل إِثْبَاتِ الأُطْرُوحَات النظرية التي أَعْرِضُها في هذا النصّ، أَنْطَلِقُ من رسالة صادرة عن وزارة الداخلية بالمغرب، مُصَنّفَة «سِرِّيَة»، وَجَدْتُهَا بِالصُدْفَة في سنة 2020، وهي مُسَرَّبَة، وَمُتَدَاوَلَة، على شبكة الإِنْتِرْنِيت. وفي البداية، ضَحِكْتُ عند قراءة هذه الرسالة. واعتبرتُ أنها تُؤَكِّدُ ما كنتُ أعرفه مِن قَبْلُ (من خلال أُطْرُوحَات النظرية الماركسية حول الدولة). ثُمّ تَجَاهَلْتُ هذه الرسالة المُسَرَّبَة، ولم أَعْبَأْ بها.

لكن مِن بعد مُرور أكثر من سنة ونصف، اِكْتَشَفْتُ هذه الرسالة من جديد، وهي مَا زَالت تَدُور على «شبكات التَوَاصُل الاجتماعي» على الإِنْتِرْنِيت. ثُمّ أَدْرَكْتُ أن هذه الرسالة تُوَفِّرُ مناسبة بِيدَاغُوجِيَّة، وَمُفِيدَة، لِشَرْح بعض آلِيَّات ***اِشْتِغَال أَجهزة الدولة كَصِنْف مِن الحِزْب السِرِّي***. وَرَغْمَ مُضِيّ قُرابة سبعة سنوات على كتابة هذه الرسالة الأصلية المُسَرَّبَة، فإنها تَبْقَى مهمّة. لأنها تُعَبِّر عن ***ظَوَاهِر*** (phénomènes) ***مُجتمعية، وَسِيَّاسية، وَدَوْلَتِيَة (أي نِسْبَةً للدولة)، وَعَامَّة في العالم، وَمُتَكَرِّرَة، وَمُتَوَاصِلَة.***

وكان بِإمكاني أن أكتب مَقَالًا مُشَابِهًا لِهذا اَلْمَقال الحالي، دون الكلام نِهائِيًّا عن تلك الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة. وكان بإمكاني أن أشرح في هذا المقال نفس الأفكار التي قَدَّمْتُها عن ظَاهِرَة ***آلِيَّات اِشْتِغَال أجهزة الدولة كَنَوْع مِن الحِزْب السياسي السِرِّي، وعن ظَاهِرَة تَدَخُّلِهَا في الانتخابات العامّة، وعن ظَاهِرَة تَسْرِيب عُمَلَائِهَا داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات المُعَارِضَة، إلى آخره***. لكن تلك الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة، وَلَوْ أنها غير ضَرُورية، فإن اِسْتِعْمَالها يَبْقَى

مُفيداً، لِأَنَّ هذه الرِسَالة تُجَسِّدُ حُجَّة مَادِّيَة يَصْعُبُ نُكْرَانُهَا. ولأن هذه الرسالة تُوَفِّرُ لنا أيضًا مُسَاعَدَة بِيدَاغُوجِية ثَمِينَة. حيثُ تَقُوم بِدَوْر التَوَابِل التي تُسَهِّل، أو تُحَسِّن، تَطْيِيب الطَّعَام، وَتُعْطِي لِلْمَنْتُوج طَعْمًا مُسْتَمْلَحًا.

وَعلى خلاف بعض الظُنُون، غَايَة المقال الحالي، ليست هي سَبُّ، وَلَا إِهَانَة، مُوظّفي الدولة، وَلَا مُؤَسَّسَاتها. لأن هذا المقال يُمَارِس النَقْد السياسي المُجتمعي، وَيَمْتَنِعُ عن مُمارسة الشَّتْم، أو الإهانة، ضدّ أَيّ كان. ولأن كَاتِب المقال مُقْتَنِعٌ أن السَبَّ، أو الإهانة، يُضِرَّان بنا جميعًا، وَلَا يُفِيدَان أَيَّ أَحَد مِنَّا، بِأَيّ شَكل مِن الأشكال. وغاية هذا المقال الحالي، هي فقط القِيَّام بِدِرَاسَة عِلْمِيَّة، وَمَوْضُوعية، وَبِيدَاغُوجِيَّة. حيثُ يُحاول هذا المقال تَوْضِيح ظَاهِرَة سِيَّاسِيَة عِلْمِيَة، مُجْتَمَعِيَّة، وَعَامَّة (مَعروفة جَيّدًا لَدَى عُلَمَاء المُجتمع الماركسيّين)، وذلك مِن خلال تحليل هذه الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة. وهذه الظاهرة المَعْنِيَة هي أن ***الدولة (بما فيها الدولة اللّبيرَالية، أو الرَّأْسَمَالية، أو الرَّأْسَمَالِيَة التَبعِيَة)، أو بعض أجهزتها، تَميل دَائِمًا، وَتِلْقَائِيًّا، إلى أن تعمل كَأَنّها "حِزب سِياسي سِرّي"***. وهي ظاهرة تَتَجاوز الأشخاص المَعْنِيّين بها.

ولماذا يَسْتَعْمِل هذا المقال هنا عبارة «***حزب سيّاسي***»؟ لأن أجهزة الدولة تَعْمَل هُنا بِمَنْطِقِ الأحزاب السياسية، وَبِمَنَاهِجها المَأْلُوفَة لَدَى عَامَّة الْأَحْزَاب. ولماذا اِستعمل هذا المقال عبارة «***سِرّي***»؟ لأن أجهزة الدولة تُخْفِي هُنَا أَفْعَالَهَا المَعْنية، وَتَفْعَل مَا لَا تَقُول، وَتَقُول ما لَا تَفعل، خَوْفًا من اِنْفِضَاح خَرْقِهَا لِلْقَانُون الذي وَضَعَتْه هي بِنَفْسِهَا.

ولا أَدَّعِي في هذا النَصّ الحالي أنني أُقَدِّمُ ***نظريةً مُتَكَامِلة عن آلَيَّات اِشتغال أجهزة الدولة.*** لأنه سبق لِمُفَكِّرِين آخرين أن قاموا

قَبْلِي بهذا العمل[23]. وإنما أكتفي هنا بتحليل هذا الحدث البسيط (رِسَالَة سِرِّيَة مُسَرَّبَة). وهو حَدَث مُعَبِّر، أَسْتَعْمِلُه لكي أُوَضِّحَ من خلاله، كَيْفَ أن ***نِسْبَة هامّة من أفراد أجهزة الدولة، يَمِيلُون تِلْقَائِيًّا، لِلْعَمل كأنهم يُشَكِّلُون "حزبًا سياسيًا خَفِيًّا". وَلَوْ أنهم لَا يَشْعُرُون بذلك.***

وهذه الرسالة المُسَرَّبَة، ليست هي الحَدَث الوحيد الذي يفضح ظاهرة تَصَرُّف الدولة كَ "حزب سياسي سِرِّي". بَل تُوجد أحداث كثيرة تُعَبِّر عن نَفس الظاهرة. وقد اِخْتَرتُ الْاِنْطِلَاق مِن حالة هذه الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة، لأنها حالة بَسِيطَة، وَوَاضِحَة، وَمَفْضُوحَة، وَبِيدَاغُوجِيَّة، أكثر من الحالات الأخرى.

4) نَـصّ الرِّسَالَة السِرِّيَة المُسَرَّبَة

وَهَكَذَا، فَقَد سُرِّبَت على الإِنْتِرْنِيت، صُورَة (على شكل JPG) لِرِسالة داخلية، وَسِرِّيَة، صَادِرَة عن ***"المديرية العامّة لمراقبة التراب الوطني"*** (***DGST***) بالمغرب. وَهي مُؤَرَّخَة بِـ 1 يونيو 2015، وَمُرَقَّمَة بِـ

(23) من بين أَهَمّ المراجع التي تَنَاوَلَت الدَّوْلَة : كتاب فريدريش إنجلس (Friedrich Engels)، "أصل العائلة، والمِلْكية الخاصّة، والدولة". وكتاب فلاديمير لينين (V. Lénine)، "الدولة والثورة". وكتب الْمُفَكِّر الماركسي نِكُوس بُولَانْتْزَاس (Nicos Poulantzas) الذي درس آليات اِشتغال أجهزة الدولة، في عدّة مجالات، وفي عدّة كتب، منها : كتاب "نظرية مادية للدولة"، وكتاب "النظرية الماركسية والاستراتيجية السياسية"، وكتاب "الفاشية والدكتاتورية"، وكتاب "الطبقات المُجتمعية في الرَّأْسَمَالِية اليوم"، و"السلطة السياسية والطبقات المُجتمعية"، الخ. كما أن لُوِيس أَلْتُوسَر (Louis Althusser) نشر كُتَيِّبًا حول الأجهزة الأَيْدِيُولُوجية للدولة.

6986. وَرَقْم مَرْجِعِهَا هو 15/5208. وَهي مُوَجَّهَة إلى «***المدير الإقليمي لمراقبة التراب الوطني في إقليم الحُسَيْمَة***» (بالمغرب). وَتَتَكَوَّن هذه الرسالة فقط من قُرابة 12 سَطْرًا. وَقَد وَقَّعَ هذه الرسالة «المسؤول عن قِسْم الإِرْسَالِيَّات، المُراقب العام، DGSN/DGST N°7587/16». وموضوع هذه الرسالة هو : ***إعطاء توجيهات حول «تَوَازُنَات الأحزاب السياسية المُشاركة في الانتخابات الجارية [آنئذٍ] بإِقْلِيم الحُسَيْمَة»***.

والنَصُّ الكَامِل الوَارِد في هذه الرسالة هو التَّالِي: «*ردًّا على رسالتكم المؤرّخة بتاريخ 1 نونبر 2015، بخصوص الاتجاهات السياسية العامّة بمدينة الحُسَيْمَة، وبعد أن ثَبُتَ، مِن جُلّ* ***التَقارير*** *الواردة، أن سَاكِنَة الإقليم تَتَّجِهُ نَحو فَرْض [؟] تَوَازُنَات سياسية جديدة بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات، قد تجعل* ***أشخاصًا غير مُتَعَاوِنِين*** *[مَعَنَا] يَحْصِدُون بعضًا من المَقَاعِد، فإننا نَدعو إلى* ***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبِين،*** *وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى* ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً*** *[!]. وعليه، لا بُدّ من تَحْرِيك كل* ***المُتَعَاوِنِين مع أجهزتنا*** *من السياسيّين الرّيفيّين [نسبةً لِمَنْطَقَة "الرّيف" في المغرب] وجعلهم يَتَقَدَّمُون إلى الانتخابات بالإقليم، ونخصّ بالذّكر : إلياس العمري عَن "حزب الأصالة والمعاصرة"؛ ونجيب الوزّاني عن "حزب العهد الديموقراطي"؛ وشاكر أشهبار الأمين العام لِـ "حزب التجديد والإنصاف"، بشرط أن يُدَعِّم بشكل مباشر* ***المُتَعَاوِن*** *نجيب الوزاني؛ [ويجب] إعادة الإتّصال بكل* ***عُمَلَائِنَا مِن المُنْتَسِبِين*** *[=المُتَسَرّبِين] لكل من "الحركة الأمازيغية" بالمنطقة، و[حركة] "الحُكْم الذَّاتِي"، و"[حركة] 20 فبراير"، من أجل* ***تَحْيِيد كل المُتَعَاطِفِين مع هذه الحركات*** *[المُعَارِضَة]. [وَ]نُشَدِّد على رَصْد كلّ حَرَكَات* ***المُرَشَّحِين الغَير مُتَعَاوِنِين [مَعَنَا]،*** *وَحَشْد* ***التَرْسَانَة القانونية*** *من أجل اِقْتِنَاص*

كلّ هَفَوَاتِهِم. وكل تَهَاوُن في تَـنفيذ التَعْلِيمَات في هذه المرحلة الحَرِجَة من قِبَل ***المُتَعَاوِنِين*** *[مَعَنَا]، سَيُعاقب وِفْقًا لِلجَارِي به العَمَل»*. إِنْتَهَى نَصُّ الرِّسَالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة. [ويمكن رؤية صورة هذه الرسالة في آخر هذا النص الحالي].

5) هَلْ الرِّسَالَة المُسَرَّبَة مَوْثُوقَة ؟

قَبْل البدء في تَأْوِيل مَضَامِين هذه الرسالة، نَتَسَاءَل أَوَّلًا : ***هل هذه الرسالة المُسَرَّبَة حقيقية، أم مُصْطَنَعَة*** ؟ نحن نَجْهَل المَجْهُول. لكن الاحتمال الأكبر هو أن هذ الرسالة حقيقية. ولماذا ؟ 1) لأن المعلومات الواردة في هذه الرسالة، هي دقيقة جدّا، وخاصّة بأجهزة المُخابرات، ولا يمكن أن تَخْطُر على بَال أيّ مُواطن عَادي. 2) لأن عُلماء المُجتمع الماركسيون يعرفون جَيّدًا أن هذه الظَوَاهِر الدَوْلَتِيَة (نِسْبَةً لِلدَّوْلَة) الوَارِدَة في هذه الرسالة هي مَأْلُوفَة، وَمُعْتَادَة. بَلْ يُوجد ما هو أكبر، أو أخطر منها. 3) لأن مُعظم الكتب السياسية والتاريخية المنشورة عن مُجتمع المغرب، تَتَحَدَّثُ عن وُجود مثل هذه الظواهر الدَوْلَتِيَة الواردة في الرسالة. 4) لأن مُعظم الأحزاب السياسية المغربية، سواءً كانت مُعارضة أم مُوَالِيَة، تَتَـكَلَّم عن وُجُود مثل هذه الظَوَاهِر. 5) لأن الظواهر الدَوْلَتِيَة المَذْكورة في هذه الرسالة تُوجَدُ أيضًا في كثير من دول العالم، وخاصة منها دول العالم الثالث، بما فيها مُوريتَانْيَا، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، والسودان، إلى آخره. 6) لأنه، حتّى لو كانت الرسالة مُزَوَّرَة، فإن الظواهر التي تَحَدَّثَت عنها الرسالة، موجودة فعلًا في الواقع. بَل يُوجد ما هو أكبر، وأهم منها.7) لأن مضمون الرسالة

ليس «سِرِيًّا»، بل مُعظم المُواطنين يَعرفون جَيّدًا أن أجهزة وزارة الداخلية تتدخّل في الانتخابات كَطَرَف مُسَانِد لِلسُّلطة السياسية، وَلِمُنَاصِرِيها.

وهل يَحِقُّ لنا مُناقشة مضمون هذه الرسالة المُسَرَّبَة، و«السرّيّة» ؟ نَعم. لأن شُؤُون الدولة (مِن وُجْهَة نَظَر الشعب) هي شُؤُون عُمُومِيَة، أيْ أن نِقَاشها مُبَاح لِعُمُوم المُواطنين. ولأنه يُفْتَرَضُ في الدولة أن تكون في خِدمة الشعب، وخاضعة له. ولأنه من حقّ الشعب، ومن حقّ المُواطِنين، أن يُنَاقِشُوا كُلَّ أُمُور الدولة التي تَحْكُمهم، سواءً كانت قضايا هذه الدولة المَعْنِيَة مُحْتَرِمَة لِلْقانون، أم مُخَالِفَة له. ولا يَحِقُّ لِأَيّ جِهاز في الدولة، أن يَمنع الشّعْبَ مِن نِقَاش قَضَايَا دَوْلَتِه، مثلًا بِحُجَّة أن هذه القضايا هي «سِرّيَة». فَلَا يَكْفِي وَصْف قَضِيَّة مُحَدَّدة بأنها «سِرّيَة» لِكَيْ يَجُوز مَنْع نِقَاشِهَا، أو تَدَاوُلِهَا. ولأن كلّ قضية كانت أصلًا «سِرّيَة»، ثُمّ تَسَرَّبَت إلى عَامَّة المُواطنين، يُصبح نِقَاشُهَا، والتعليق عليها، مُبَاحًا لِعُمُوم المُواطنين. ولأن الدستور القائم يَعِدُ الشّعبَ بأن يَضمن له حُرّية التفكير، وَحُرّيَة التَعْبِير، وَحُرّيَة النَشْر، وَحُرّية التنظيم، وَحُرّية التظاهر، أو الاحتجاج. ولأنه من واجب الدولة أن تُنْجِزَ طُمُوحات الشعب. وإذا ما حُرِمَ المواطنون من هذه الحُقوق، ومن هذه الحُرّيّات، فهذا سَيَعْنِي أن الحُكْم القائم هو استبداد أَقَلّيَة قَلِيلَة. فَيَغْدُو هذا الحُكم فاقدًا لِلشَّرْعِيَة، وَيَجُوز لِلشّعب أن يَعْمَل مِن أجل تَغْيِيرِه.

بعد تلك التقديمات السَّابِقَة، نَنْتَقِل الآن إلى اِسْتِثْمَار تلك الرسالة السِرّيَة المُسَرَّبَة، ***وَنَسْتَخْلِصُ منها الاِسْتِنْتَاجَات الثَمِينَة التالِيّة*** (مع الْاِشَارَة إلى أن مُعْظَم هذه الْاِسْتِنْتَاجَات لَيْسَت خَاصَّة بِالمَغْرب، وَإنما هي ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة عَالَمِية، وهي موجودة في مُعظم الدُول الرَّأْسَمَالِيَة) :

6) الإسْتِنْتَاج رقم 1 : تَدْرُسُ الأَجْهِزَةُ القَمْعِيَةُ آراء الجماهير، وَتَتَجَسَّسُ عليها، وَتُكَيِّفُهَا

لَا تَقُوم الأجهزة القمعية فقط بِزَجْر الجرائم والمُخَالَفَات العادية، التي يُعاقِب عليها القانون، وَإِنَّمَا تَقُوم أيضًا، وباستمرار، حَسَب الرِّسَالَة السِرِّيَة المُسَرَّبَة، بِدِرَاسَة التطوّرات السياسية، التي تَحْدُث في ***آراء جماهير الشعب*** (أي في «الرَّأْي العام»). وَتَدْرُسُ أيضًا الأجهزة القَمْعِيَة ***آراء النَاخِبِين المُشَارِكِين في الانتخابات العامّة. وَيُفْتَرَضُ في هذه الْاِنْتِخَابَات العَامَّة، طِبْقًا لِلدُّسْتُور، وَطِبْقًا لِلْقَانُون، أنها «انتخابات مُسْتَقِلَّة، وَحُرَّة، وَشَفَّافَة، وَنَزِيهَة»***. لأنه جاء في الرسالة المُسَرَّبَة أنها تُجيب عن رسالة أخرى سَابِقَة لها. حيث قالت الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة : «رَدًّا على رسالتكم المؤرّخة بِـ ...». ولأن الرسالة المُسَرَّبَة قالت أيضًا أن موضوع هذه المُراسلات هو : تَتَبُّع «***الاتجاهات السياسية العامّة بمدينة الحُسَيْمَة***». بِمَعْنَى أن الأمر يَتعَلَّق بِالتَأْثِير على، أو بِتَكْيِيف مَقْصُود لِـ «***الاتجاهات السياسية العامّة***»، الجارية في آراء جماهير الشعب. وَبَنَت الرسالة حُجَّتَها القَوِيَّة على أساس أنه «ثَبُتَ مِن جُلّ ***التَقَارِير*** الواردة...»، وذلك في صِيغَة الجَمْع («**التَقَارِير**»). وَوُجُود هذا السَّيْل مِن «**التَقَارِير**» البُولِيسِيَة أو المُخَابَرَاتِيَة، التي تَصْعُدُ مِن القَاعدة إلى المَركز، ثُمّ تَهْبِطُ مِن المركز إلى القَاعِدة، ***يُؤَكِّد أنّ وزارة الدّاخلية، وَأجهزة المُخابرات، تَقُومَان بِتَتَبُّع مُمَنْهَج، وَبِدِراسة مُنَظَّمَة، لِـ «آراء» جماهير الشَّعْب، وَلِـ «الاتجاهات السياسية العامّة» فيها. بَيْنَما لا يُوجد في الدُّسْتُور، ولا في القوانين القائمة، ما يسمح لأجهزة الدولة بأن تَشْتَغِلَ على رَصْد أَفْكَار المُواطنين، وَتَتَبُّع أَرَائِهِم السياسية، (سَوَاءً في ميدان الانتخابات العامّة، أم في غيره). وَلَا يَسمح لها الدُستور، وَلَا***

القانون، بأن تَعْمَلَ على إِعَادَة تَوْجِيه هذه «الآراء» السياسية، أو «الاتجاهات السياسية العامّة»، أو تَغْيِيرها، أو تَكْيِيفِهَا، نحو اِتِّجَاه مُخالف لِلْاِتِّجَاهات التي اِخْتَارَهَا المواطنون بحرّية. وَإِلَّا، أَصْبَح هذا الرَّصْد، وهذا التَتَبُّع، وهذا التَكْيِيف، لِآرَاء، أو لِأَفْكَار المُواطنين، صِنْفًا مِن الْاِنْتِهَاك لِحُرْمَة عُقُول المُوَاطِنِين. كما لَا يُوجد في الدستور، ولا في القانون، ما يسمح لِلأجهزة القمعية، والمُخَابَرَاتِيَة، بأن تَقُوم بِتَكْمِيم الأفواه المُنْتَقِدَة، أو بِتَهْمِيش المُعَارِضِين، أو بِإِفْشَال، أو بِتَصْفِيَة، الخُصُوم السياسيّين، أو الثوريّين.

ولهذا السبب بالضّبط، فإنّ الاحتمال الأكبر، هو أن الدولة سَتَتَلَافَى بالتَّأْكِيد الاعترافَ بِصِدْقِيَة هذه الرسالة المُسَرَّبَة. لأن هذه الرسالة تفضح ***الدولة في حالة تَلَبُّس*** (en flagrant délit). وَتَتَّهِمُ هذه الرّسالةُ الدَّوْلَةَ ضِمْنِيًّا بأنها ***تُحاول إعادة توجيه أصوات النَّاخِبِين، مِن الأحزاب المُعارضة، إلى الأحزاب المُنَاصِرَة للنظام السياسي القائم***. الشيء الذي لا يدخُل ضِمْن الْاِخْتِصَاصَات المَشْرُوعَة لِأَيّ جهاز مِن أجهزة الدولة.

7) الإِسْتِنْتَاج رقم 2 : الانتخابات العامَّة غير مُسْتَقِلَّة. وغير حُرَّة. وغير نَزِيهَة

أَشَارت الرسالة المُسَرَّبَة إلى أن خُلَاصة تلك الدرَاسَات و«***التَقَارِير***» (المُتَبَادَلَة بين القاعدة والمركز، في أجهزة وزارة الداخلية)، هي أن «سَاكِنَة الإقليم تَتَّجِه نحو فَرْض [؟] توازنات سياسية جديدة بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات». وَنُلاحظ هنا

بِاسْتِغْرَاب أن الرسالة تَعْتبر المُواطنين الذين يُصَوِّتُون بِحُرِّيَة في الانتخابات العامّة، أنهم «يَفْرِضُون» على وزارة الداخلية «توازنات سياسية جديدة» غير مَرْغُوب فيها. وَتَفْتَرِضُ الرسالة أن هذا «الفَرْض» غير مَقْبُول. وَنَبَّهَت الرسالة إلى أن الخطر هو أن «***أشخاصًا غير مُتَعَاوِنِين*** [مَعَنَا، قَدْ] يَحْصِدُون بعضًا من المَقَاعِد» الانتخابية. ثم أعطت الرسالة تَوْجِيهات واضحة، وَصَارِمَة، لِمَنْعِ حُدُوث تلك الاحتمالات. وَأَمَرَت الرسالة السرِيَّة بِـ «***تَشْتِيت أَصْوَات المُنْتَخِبِين، وجعل أغلبيتها تتّجه إلى الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً» !*** كما أَمَرَت الرسالة بِـ «رَصْد كلُ حَركات ***المُرَشَّحِين الغير مُتَعَاوِنِين*** [مَعَنَا]». لأن هذه الرسالة تَعْتَبِرُ «***المُرَشَّحِين الغير مُتَعَاوِنِين***» (مَعَ وِزَارَة الداخلية) بِمَثَابَة خُصُوم، أو أعداء للدولة ! وهذه التَوْجِيهَات المُتَحَيِّزَة، تُثْبِتُ أن وزارة الداخلية، وأجهزة المُخابرات، تَشْعُرُ كَأَنَّهَا ***طَرَفٌ مَعْنِيٌّ وَمُنْحَاز*** في الصِّرَاعَات السياسية الجَارِيَة. وَتُثْبِتُ أن وزارة الدّاخلية ***تَعْمل بِهدف تَغْيِير آرَاء وَاخْتِيَارات السُكَّان في ميدان الانتخابات العامّة !*** وهذا خَرْقٌ وَاضِح لِلدستور، وَلِلقانون القائم. حيث أن كُلًّا مِن الدستور، وَالقانون، لَا يُعْطِيَّان لأجهزة الدولة حَقَّ التَدَخُّل في آراء النَاخِبِين، وَلَا يَسْمَحُ لها باستعمال أَدَوَات الدولة، وَمِيزَانِيَّاتِهَا، بِهَدَف تَغْيِير الاختيّارات السيّاسيّة لِلمُوَاطِنِين. وَإِلَّا، غَدَت ***هذه الانتخابات العامّة غَيْر مُسْتَقِلَّة، وغير حُرَّة، وغير نَزِيهَة.*** أي أن هذه الانتخابات تُصبح عَبَثِيَّة، وَبِدُون جَدْوَى. وَبِدُون شَرْعِيَّة، وَنَتَائِجُهَا بَاطِلَة، وَتَسْتَهْلِك هذه الانتخابات مِيزانيّات ضخمة، دون أن تُعْطِيَ الشَّرْعِيَة لِأَيِّ شَخص مُنْتَخَب، وَلَا لِأَيَّة هَيْئَة مُنْتَخَبَة.

8) الإِسْتِنْتَاج رقم 3 : تَتَصَرَّف الدولة كَحِزْب سياسي سِرِّي

بعدما أَثْبَتْنَا (في الإِسْتِنْتَاج رقم 1) أن ***وزارة الداخلية تَرْصُدُ آرَاء المُواطنين، وَتَتَتَبَّعُ مَوَاقِفَهُم السياسية في الانتخابات العامّة؛*** وبعدما بَيَّنَّا (في الإِسْتِنْتَاج رقم 2) أن ***وزارة الداخلية، وأجهزة المُخابرات، تعمل بهدف تَغْيير، أو إِعَادَة تَوْجيه، آرَاء وَاخْتِيَارات السُكَّان في ميدان الانتخابات العامّة،*** فهذه المُعْطَيَات تَعني، وَتُؤَكِّد، أن ***الأجهزة القمعية تَعْمَل كَحِزْب سياسي سِرِّي، يَهْدِفُ إلى إِعَادَة تَوْجيه الآرَاء السياسية لِلجماهير الشعبية في الْاِتِجَاه الذي يَخدم مَصَالِح الأشخاص الحَاكِمين، أو مَصَالح الدولة، أو يَخْدُم مَنَافِع الطبقة السَّائِدَة، أو النظام السياسي القائم.*** حيثُ تَكَلَّمَت الرسالة عن تَعْبِئَة، وتَجْنِيد، و«***تَحْرِيك***» الأشخاص «***المُتَعَاوِنين مع أَجهزتنا***»، و«إعادة الإتّصال بكل ***عُمَلَائِنَا***». وقالت الرسالة: «نَدْعُو إلى ***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبين،*** وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا مُباشرةً» !*** وَنُلَاحِظُ في هذه الدولة التي تَعْمَل كَحِزْب سِيَّاسي سِرِّي، أن العَلَاقات التَرَاتُبِيَّة (hiérarchiques) الْإِدَارِيَة تَتَحَوَّل إلى شِبْه عَلَاقَات تَرَاتُبِيَّة حِزْبِيَة سِرِّيَة.

وَنَتَسَاءَلُ : عَلَى مَنْ يَعُود الضَمِير «نَا» المُسْتَعْمَل في عِبَارة «***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا***» ؟ هل يَرْجِعُ إلى أجهزة المخابرات، أم إلى الدولة، أم إلى النظام السياسي القائم ؟ الاحتمال الكبير هو أن هذا الضَمِير «نَا» يَقْصِدُهُم جميعًا.

وَنَتَسَاءَل أيضًا : مَا هي الوَسَائِل المَسْمُوح لِـ «أَعْوَان»، وَلِـ «عُمَلَاء» الدولة، بِأَن تَسْتَعْمِلَهَا في عَمَلِيَّة إنجاز مُهِمَّة «***تَشْتِيت أصوات المُنْتَخِبين،*** وَجَعْل أغلبيتها تَتَّجه إلى ***الأحزاب التي تَخْدُم مَصالحنا***

مُباشرةً» ؟ الاحتمال الكبير هو أن جميع الوَسَائِل مُبَاحَة، سَوَاءً أَثْنَاء تَسْجِيل المُرَشَّحِين، أم أثناء الحَمَلَات الدِعَائِيَة الانتخابية، أم أثناء عَدّ الأصوات الانتخابية، أم أثناء إِرْسَالِهَا إلى مَرْكَز وزارة الدَّاخِلِيَّة، أم أَثْنَاء الْإِعْلَام الرَّسْمِي عن نَتَائِج الْانْتِخَابَات.

وأضافت الرسالة : «وعليه، لَا بُدَّ من تَحْرِيك كل ***المُتَعَاوِنِين مع أجهزتنا***»، و«***تَحْيِيد*** [*neutraliser*] ***كل المُتَعَاطِفِين مع هذه الحركات*** [*المُعَارِضَة*]». وبالتَّالِي، تَشْتَغِل هذه الأجهزة القمعية كَحِزب سيّاسي مُنْحَاز، يَعمل في الخَفَاء، وَيُكَرِّسُ مُعْظَمَ مَجْهُودَاتِه لِخِدْمَة الأشخاص الحَاكِمِين، وَيَعْمَل لِفَائِدَة الطبقة السّائِدَة، أو النظام السياسي القائم، وليس لِخِدْمَة مَصالح الشعب، بِصِدْق وَأَمَانَة.

وهكذا، ***تَتَصَرَّف الدولة الرَّأْسَمَالِيَة القائمة كَ «حزب سياسي سِرِّي»***[24]، مُجَنَّد لِمُحاربة مُجمل المُوَاطِنِين النُقَّاد، والمُعَارِضِين،

---

(24) في شهر يونيو 2023، في إِحدَى الأحياء الفقيرة في ضَوَاحِي مدينة بَارِيس، أَوْقَف شُرْطِيّان فَرَنْسِيَّان شَابًّا فَرَنْسِيًّا مُرَاهِقًا (يَبْلُغُ عُمُرُهُ 17 سنة). وَهُو مِن أَصْل جَزَائِرِي، وَيُسَمَّى نَائِلْ (Nael). وكان هذا الشّاب يَسُوق سِيَّارَة بِدُون أَوْرَاق. وَأَمَرَ وَاحد مِن البُولِيسِيَّيْن الشَّابَ بِالتَوَقُّف، لكن الشَّاب لَمْ يُنَفِّذ أَمْر البُولِيسِي، وَحَاوَل الفِرَار بِسِيَّارَتِه. فأطلق عليه البوليسي رَصَاصَة في رَأْسِه أَرْدَتْه قَتِيلًا. وكان سائق سيّارة آخر قد صَوَّرَ الحَادِث بِهَاتِفه المَنْقُول، ثم نشر الفِيدِيُو على شَبكة الإِنْتِرْنِيت. فَخَرَجَت على الفَوْر مُظَاهَرَات شَعْبِيَة اِحْتِجَاجِيَة في مُعْظَم مُدُن فَرَنْسَا. وَتَكَرَّرَت يَومِيًّا هذه المظاهرات خلال أَسَابِيع مُتَوَالِيَة. وَاعْتَبَرَ مُعْظَم المتظاهين أن سُلوك البُولِيسِي الذي أطلق النَّار مَبْنِي على أَسَاس اعتبارات عُنصرية تُجَاه المُهَاجِرِين، وَتُجَاه الفَرَنْسِيِّين مِن أَصْل مَغَارِبِي. كما اِعْتَبَر المُتظاهرون أن استخدام البُولِيسِي لِلسِّلَاح العسكري لا يَتَنَاسَب مع مُخَالَفَة هُروب المُراهق. وَاعْتَبَرُوا أن القانون الفرنسي (المَوْضُوع في سنة 2017) الذي يَسْمَح لِلْبُوليس بِإطلاق النار على المواطنين، هو قَانُون جَائِر، ويجب إِلْغَاءُه. وَتَكَرَّرَت هذه المُظاهرات الاحتجاجية خلال عدّة أَسَابِيع. وَنَتَجَ عن بعض هذه المُظاهرات الغَاضِبَة إِحْرَاق مَتَاجِر، وَأَبْنَاك، وَسِيَّارَات لِلْبُولِيس،

والخُصوم، أو الأعداء السياسيّين، الذين يَفْضَحُون الفَسَاد، أو يُنَدِّدُون بِاسْتِبْدَاد الْأَقَلِّيَة، أو الذين يَطْمَحُون إلى تَغْيِير، أو إلى إِسْقَاط، النظام السياسي القائم.

وَفي هذا الإطار، يَتَحَرَّك تِلْقَائِيًّا، بعض مُوَظَّفِي الدولة، وخاصّةً مِنهم ذَوِي الرُّتَب العُلْيَا والمُتَوَسِّطَة، وبدون وَعْي، بَلْ ***بِعَصَبِيَّة مُتَحَمِّسَة***، أو مُتَشَدِّدَة. وقد تَكُونُ أحيانًا هذه ***العَصَبِيَة*** عَنِيفَة، أو خَشِنَة، أو مُفْرِطَة. ***وتستعمل الدولة ضِدَّ خُصومها السِيَاسِيّين، وَلَوْ بشكل اِنْتِهَازِي بَيِّن، كل الوسائل المُتَاحَة، سواءً كانت هذه***

وَكذلك سِيّارات لِلْخَوَاص، الخ. وَتَعَدَّدَت الصِدَامَات بين الشُبَّان المُحْتَجِّين والبُوليس، بَيْن نهاية شَهْر يُونْيُو وَمُنْتَصَف شهر يُولْيُو 2023. وَاعْتُقِلَ وَحُوكِمَ قُرَابَة أَلْفَيْن مِن الشُبَّان المُتظاهرين. وَأَثْنَاء هذه الأحداث، أَصْدَرَت نَقَابَة البُوليس الْأَكْثَرُ تَمْثِيلِيَة في فَرَنْسَا (Alliance Police Nationale)، بَيَانًا صحفيًّا رَسْمِيًّا، مُؤَرَّخًا بِـ 30 يونيو 2023. وَفَضَح مَضْمُون هذا البَيَان، أن ***نَقَابَة البُوليس، وَلَوْ في بلد «دِيمُوقْرَاطِي» في أُوْرُوبَّا الغَرْبِيَّة مِثْل فَرَنْسَا، تَتَصَرَّف كَحِزْب سِيَّاسِي سِرّي***، عُنْصُرِي، وَيَمِيني مُتَطَرِّف. وَتَنْحَاز نَقَابَة البُوليس بِشَكْل مُطْلَق إلى مُنَاصَرَة النِظَام السِيَّاسِي الرَّأْسَمَالِي القَائِم، وَإلى مُعَسْكَر طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. ***وَتُعَادِي نقابة البُوليس القِوَى المُعَارِضَة واليَسَارِيَة***. وَمِمَّا جاء في بَيَان نَقابة البُوليس، نجد ما يلي : «في مواجهة هذه الجحافل المتوحشة (hordes sauvages) [يَقْصِدُ البَيَان المتظاهرين] لم تعد المطالبة بالهدوء كافية، بل يجب فرضها. ويجب استعادة النظام الجمهوري، وَمَنْع المعتقلين مِن أن يَقُومُوا بِأَيِّ أَذَى، هذه هي الإشارات السياسية الوحيدة التي يجب تقديمها. وفي مواجهة مثل هذه الانتهاكات، يجب على عائلة الشرطة إظهار التضامن ... هذا ليس وقت العمل النقابي، ولكنه وقت لمحاربة هؤلاء "الضَارِّين" (nuisibles). لهذه الأسباب ، سيتحمل "تحالف الشرطة الوطنية" و "شرطة UNSA" مسؤولياتهما... اليوم الشرطة في قتال (en combat)، لأننا في حالة حرب (en guerre). ;غدا سنكون في المقاومة، وعلى الحكومة أن تكون على علم بذلك». (عن المكتبين الوطنيّين لـ "تَحالف الشرطة الوطنية (Alliance Police Nationale)" و "شرطة UNSA".

الوسائل قانونية، أم مَمْنُوعَة من طَرَف القانون القائم. وَتَسْتَعْمِلُ الدولةُ هذه الوَسَائِل، حتّى وَلَوْ كانت جَائِرَة، أو اِسْتِبْدَادِيَّة، أو غير نَزِيهَة، أو غير أخلاقية. لأن هذه السُّلُوكِيَّات هي مِثْل آلِيَّات، أو مِيكَانِزْمَات. وَلِأَنَّهَا تَتَجَاوَزُ وَعْيَ وَإِرَادَة الأشخاص اللذين يَعْمَلُون بشكل مُباشر فيها. وذلك ما سَنَتَأَكَّد منه من خلال التوضيحات التَالِيَّة.

(وَنَظَرًا لِكَوْن الرسالة المُسَرَّبَة لَا تَتَكَلَّم عن ظَاهِرَة ***استعمال المال في الانتخابات العامّة، بِهَدَف شِراء أَصْوَات النَاخِبِين الفُقَراء،*** وَلَوْ أنها أَسَالِيب شَائِعَة، وَمُسْتَعْمَلة خِصِّيصًا مِن طرف الأَثْرِيَّاء، والمُقَاوِلِين، والمُسْتَغِلِّين، وَالأَعْيَان (notables) المَحَلِيِّين، فإننا سَنَتَلَافَى الكلام عن هذه الظاهرة في المقال الحالي. وَمِن المَعْلُوم أنها ظاهرة مَوْجُودَة، وَهَائِلَة، وَفَعَّالَة، في التَأْثِير على نتائج الانتخابات العامّة. أَضِفْ إلى ذلك أن السُّلُطَات السياسية، ووزارة الداخلية، وأجهزة القمع، وأجهزة المُخابرات، تعرف كُلُّهَا جَيِّدًا ضَخَامَة هذه الظاهرة، وذلك منذ عَشَرَات السِّنِين. لكن هذه السُّلُطَات لَا تَفْعَل شيئًا ذِي أَهَمِّيَة لِزَجْرِ هذه الظَّاهِرَة، أو لِمُعَاقَبَة مُرْتَكِبِيها. لأن ظاهرة شِرَاء أَصْوَات النَاخِبِين تَضْمَن نَجَاح الْأَعْيَان، وَفَوْز خُدَّام النظام السياسي القائم).

9) الاِسْتِنْتَاج رقم 4 : غِيَاب اِسْتِقْلَال القَضَاء يَجْعَلُ مَقَاضَاة الدولة عَبَثًا

في هذا الإطار (المَوْصُوف سَابِقًا)، تُصْبِحُ إِذَنْ ***الانتخابات العامَّة غَيْر مُسْتَقِلَّة، وَغير حُرَّة، وَغَيْر شَفَّافَة، وَغير نَزِيهَة.*** وَتُصْبِحُ السُّلْطَة السياسية، مَنْطِقِيًّا، مُتَّهَمَة بِـ «إِسَاءَة اِسْتِعْمَال السُّلطة» (abus de

pouvoir). بَل يُصبح مِن المَشْرُوع لِلْمُلَاحِظِين، أن يَصِفُوا مَجْهُودات أجهزة الدولة من أجل تَغْيِير الاختيارات السِيَاسية لِلنَّاخِبِين، بِكَوْنِه مَظْهَرًا مِن مَظاهر ***الْاِسْتِبْدَاد السياسي لِلْأَقَلِّيَة السَّائِدَة.*** وفي هذه الأوضاع، كان مِن حَقّ الأحزاب السياسية، المُتَضَرِّرَة في هذه الانتخابات العامّة، أن تُقِيم ***دَعَوَات قَضَائِيَّة*** ضِدّ الدولة، لكن طَبْعًا، بِشَرْط أن يَكُون القَضَاء مُسْتَقِلًّا وَنَزِيهًا. أمّا في حالة ***إذا كان القضاء غير مُسْتَقِلّ، أو غير نَزِيه، فإن هذه الدَعَوَات القَضَائِيَة سَتَغْدُو، هي نَفْسُها، عَبَثِيَة،*** وَمَضْيَعَة لِلْوَقت، وَمَضْيَعَة لِلطَّاقَات. وَسَيُصْبِح، في نفس الوقت، أَمَلُ ***إِصْلَاح النظام السياسي القائم، من داخل مُؤَسَّسَاتِه، أَيْ عَبْر الوسائل القانونية، أمرًا مُسْتَحِيلًا.*** وَآنَئِذٍ، قد تَعْتَبِرُ القِوَى المُعَارِضَة، أو الثورية، أن سُبُل النضال الثوري، غَيْر المُتَقَيِّدَة بالقانون القائم، تَغْدُو مَشْرُوعَة.

10) الإِسْتِنْتَاج رقم 5 : يَسْتحيل إِنْجاز أيّ إصلاح دِيموقراطي مِن داخل المُؤَسَّسَات القائمة

مِن المَعْلُوم أن القوانين الحالية القائمة (في المغرب)، تُعْطِي لِوزارة الداخلية حَقَّ ***اِحْتِكَار تَنْظِيم الانتخابات العامّة*** (البرلمانية، والجماعية، والمهنية، الخ). وذلك إلى درجة أن الفاعلين السياسيين، لم يَعُودوا يَتَصَوَّرُون أيّة إمكانية لتنظيم الانتخابات العامّة بِدُون «إِشْرَاف» وزارة الدّاخليّة على هذه الانخابات. وهذا اِنْحِرَاف. وفي نفس الوقت، ***تَتَدَخَّل وزارة الداخلية*** (مثلما أَكَّدَتْهُ الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة) ***في هذه الانتخابات كَطَرف سِيَاسِي مُنْحَاز، وَمُنَاصِر لِلْقِوَى السياسية المَلَكِيَّة، أو الرَّأْسَمَالِيَّة، أو المُحَافِظَة، أو اليَمِينِيَّة، أو***

الفَاسِدَة، أو الرّجْعِيَة. الشيء الذي يَعْنِي أن ***وزارة الداخلية، المُنَظِّمَة لِلْانْتِخَابَات، هي في نفس الآن، خَصْمٌ وَحَكَمٌ.*** وهذا مُنَافٍ لِلْعَقْل، وَمُنَاقِض لِلْعَدْل، وَمُعَاكِس لِلدّيمُوقْرَاطِيَة.

وَكُلَّمَا كانت الإِدَارَة المُنَظِّمَة لِلانتخابات العامّة تُعَبِّئ، في نفس الوقت، جُيُوشًا سِرِّيَة لِمُحاربة الأحزاب والمُرَشَّحِين «الغير مُتَعَاوِنِين» معها، أو الذين يُنَاهِضُون الخُضُوع، أو يَرفضون الْانْبِطَاح لها، فَهَذا سَيَعْنِي أن هذه ***الانتخابات العامّة، هي غَيْر «مُسْتَقِلَّة»، وَغَيْر «حُرَّة»، وَغَيْر «شَفَّافَة»، وَغَيْر «نَزِيهَة».*** بَلْ سَتُصْبِحُ هذه الانتخابات، على الْأَقَل من وُجْهَة نَظَر المُعارضين، مُتَحَيِّزَة (biaisée)، أو مُزَوَّرَة، أو مَغْشُوشَة. لأن هذه الانتخابات العَامّة مَخْدُومَة لِتَغْلِيب أَنْصَار الأشخاص الحَاكِمِين. وَلِأَنَّهَا اِنْتِخَابَات مُوَجَّهَة لِفَائِدَة القِوَى السياسية السَّائِدَة في المُجتمع. وَلِأَنَّهَا اِنْتِخَابَات مُزَيَّفَة لِمَصلحة الطبقات المُسْتَغِلَّة.

وفي هذه الحالة، يُصبح مِن حَقّ المُعارضين السياسيّين أن يَسْتَنْتِجُوا أنه ***يَسْتَحيل إِنْجَاز أيّ إصلاح ديموقراطي في البلاد، مِن داخل المُؤَسَّسَات القائمة فيه.*** وَكَيْفَ يُمكن إِصْلَاح النظام السياسي القَائِم، إذا كان القَانُون يَعْجِزُ كُلِّيًا على مَنْع تَدَخُّل وزارة الداخلية، أو أَجْهِزَة المُخابرات، في تَنْظِيم، أو في تَسْيِير، أو في تَأْطِير، الانتخابات العامّة ؟ أَلَا تَسْتَوْجِبُ مَبَادِئ الدّيمُوقْرَاطِيَة إِسْنَاد تنظيم الانتخابات العامة، إلى هَيْئَة مُسْتَقِلَّة عن السُّلَط التَنْفِيذِيَة، وكذلك عن السُّلطة التَشْرِيعِيَة، وحتّى عن السلطة القضائية، والتي هي حَالِيًّا في المغرب كُلُّهَا خَاضِعَة لِلسُّلْطَة السياسية المَرْكَزِيَة المُسْتَبِدَّة ؟ وَهَل يُمْكِن أن تُوجد هَيْئَة سِيَّاسِيَة مُسْتَقِلَّة عن السُّلْطَة السياسية، وَقَادِرَة على مُخَالَفَتِهَا، داخل هذا النِظَام السِيَّاسِي القَائِم، المُطْلَق، وَالمُسْتَبِد ؟ يَعْتَبِرُ مُعْظَم المُعَارِضِين السيّاسيّين بالمغرب (وَلَوْ في سِرِّيَة ضَمِيرِهِم

الداخلي)، أن حَتَّى أفراد السلطة القَضَائِيَة هُم أيضًا مُنْحَازُون حاليًّا لِلْأَشْخاص الحَاكِمِين، وَلِلنِّظام السياسي القائم. حيثُ أنه اِنْفَضَح، خلال مُجمل العُقُود الماضية، أن جهاز القضاء كان دَائِمًا مُنْحَازًا لِأُطْرُوحَات النظام السياسي القائم، في مُجْمَل المُحاكمات التي كانت لها أَبْعَاد سياسية، مثل مُحاكمات المُعْتَقَلِين والمُعارضين السِّياسيِّين.

11) الإِسْتِنْتَاج رقم 6 : تَصْبِحَ الإِصْلَاحَات الدِّيمُوقْرَاطِيَة مُسْتَحِيلَة

تُقَسِّم هذه الرسالة المُسَرَّبَة المُواطنين إلى عِدَّة أَصْنَاف؛ وهي : (1) صِنْف المواطنين العاديّين؛ (2) صِنْف المُوَظَّفِين المأجورين في أجهزة الدولة؛ (3) صِنْف الأشخاص «***المُتَعَاوِنِين مع أجهزتنا***»، (وقد ذَكَرَت الرسالة أمثلة عن أسماء أشخاص وأحزاب مُصَنَّفِين كَ «***مُتَعَاوِنِين***»؛ (4) صِنْف «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبِين***» (affiliés) إلى التنظيمات المُعَارِضَة (وَهُم الأشخاص المُتَسَرِّبِين سِرًّا (infiltrés) داخل هذه التنظيمات المُعارضة، والذين يُنَفِّذُون فيها أَوَامِر الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة والقمعية). (5) صِنْف «***أشخاص غير مُتَعَاوِنِين***». وهم الأشخاص الذين يَرْفُضُون الخُضُوع لِتَوْجِيهَات، أو لِتَعْلِيمَات، أجهزة الدولة.

وهذا التَصْنِيف يُؤَكِّد أن ***آلِيَّات اِشْتِغَال النظام السياسي المَلَكِي القائم، تُجْبِرُ المواطنين على أن يكونوا مَسُودين، وَخَاضِعِين.*** ولا تَسمح لهم بأن يكونوا أكثر من ذلك. وفي هذا الإطار، وعلى خِلَاف الوُعُود المُنَوِّمَة التي تُرَوِّجُهَا بعض الأحزاب التَقَدُّمِيَة، ***تَغْدُو «الْإِصْلَاحَات الديموقراطية» مُسْتَحِيلَة.*** وتوجد فعلًا نسبة هامّة من المواطنين المَسْحُوقِين، لَا تَقْدِرُ على نَقْد، أو رَفْض، أو التَمَرُّد ضدّ،

أَوْضَاعِهَا المُجتمعية. بَل تَتَحَمَّلُ هذه الجماهير بِصَبْر هَائِل بأن تَبْقَى في حَالَة شَعْب مَقْهُور، وفي حَالَة مُجتمع مَكْبُوت.

والأشخاص شَدِيدُو الفقر، هُم عادةً الذين يَقْبَلُون بِأن يعملوا كَ «***مُتَعَاوِنين مع أجهزتنا***»، وَكَ «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبِين***» إلى التنظيمات المُعَارِضَة. وَمِن المُفْتَرَض أن يَحْصُل عَادَةً الأشخاص «المُتَعَاوِنُون»، والأشخاص «العُمَلَاء المُنْتَسِبُون»، على «مُقَابِل» مَادّي، أو على «مُكَافَآت»، إمّا على شكل أُجُور، أو مَدَاخيل شهرية، أو على شكل رِيع اِقتصادي، أو على شكل تَسْهِيلَات في الاِغْتِنَاء غير المشروع، أو على شكل اِمْتِيَّاز الإفْلَات مِن المُتَابَعَة، وَمِن العِقَاب، الخ.

12) الاستنتاج رقم 7 : تَسَرُّب البُوليس. والمَخْبِرِيب. والعُمَلَاء. داخل الأحْزاب المُعَارِضَة

خلال العَشْر سَنوات الماضية، كُنْتُ أُنَبِّه بعض المناضلينَ إلى اِحْتِمَال وُجُود ***عناصر بُولِيسِيَة مُتَسَرِّبَة*** (*infiltrés*) داخل مُعظم الأحزاب، والنقابات، والجمعيات. بما فيها أحزاب اليسار. وَقُلْتُ مرارًا لبعض المناضلين، خلال بعض الاجتماعات التَنْسِيقِيَة، أنه من بين قُرابة العشرين شخص الحاضرين في اِجْتِمَاع التَنْسِيق المَعْنِي، يُحْتَمَل جِدًّا أن يكونَ إثْنَان أو ثلاثة ***أشخاص مَشْكُوك في تَعَاوُنِهم مع الأجهزة المُخابراتية أو القَمعية***. لكن كثيرين من المناضلين كانوا يَعْتَبِرُن هذه التَنْبِيهات مُبَالَغ فيها، أو خَيَالِيَّة. وكانوا يَرْفُضُون تَصْدِيق وُجُود أشخاص ***"مُتَسَرِّبين"*** داخل تنظيماتهم الحِزْبِيَة، أو النقابية، أو الجَمْعَوِيَة. وَظَلُّوا يرفضون القِيّام بأيّة تَحْقِيقَات في هذا المَجال. ثُمّ جاءت فيما بعد أَحْدَاث، وَوَثَائِق، وَمُعْطَيَات، بما فيها هذه الرسالة

السِرِّيَة المُسَرَّبَة على شبكة الإنْتِرْنِيت، ***لِتُؤَكِّد وُجُود تِلك الحَقِيقة المُرَّة.*** حيثُ أنه شَهِدَ شَاهِدٌ مِن أَهْلِهَا. وَحَيْثُ أَنَّه لَا يُمكن أن يُوجد أَيّ شكل من أشكال التنظيم المُعَارِض، إِلَّا وَسَرَّبَت الأجهزة القمعية والمُخَابَرَاتِيَة دَاخِلَه عُمَلَاءَهَا السِرِّيِين[25]. وَحَيْثُ أن هذه الرسالة المُسَرَّبَة، تَعْتَرِفُ، هي نَفْسُهَا، بِوُجُود عِدَّة أَصْنَاف مِن الأشخاص، وهم :

1) صِنْف «***المُتَعَاوِنِين مع أجهزتنا***» (*nos collaborateurs, nos collabos*). وهم الأشخاص الأعضاء في الأحزاب، أو النقابات، أو

(25) في مقال مُثِير، يحمل عنوان: "دولة البوليس، دولة الغاب"، فَضَح سَعِيد الوَجَّانِي أن كِبَار المسئولين، في بعض الأحزاب المَحْسُوبة على "اليسار"، حَوَّلَتْهُم أجهزة الدّولة القَمعية إلى "عُمَلَاء"، أو "مُخْبِرِين"، أو "مُنْدَسِّين". وَيَقُوم هؤلاء المسئولين الكبار في هذه الأحزاب "اليسارية"، بِتَزْوِيد الأجهزة القمعية بِأَخْبَار عن كلّ مَا يَجْرِي داخل هذه الأحزاب. حيث كتب سعيد الوجاني : «فأخبار "حزب التقدم والاشتراكية"، كان إِسْمَاعِيل العَلَوِي [الكاتب العام للحزب] يُزَوِّد بها الجنرال حُسْنِي بَن سْلِيمَان [قائد الدّرك المَلَكِي]، قبل ان تصل الى وزارة الداخلية من قبل تْهَامِي الخِيَّارِي [الذي اِنْشَقَّ عن الحزب المذكور، وأَسَّسَ فيما بعد حزبًا خاصًّا به]، وَنَبِيل بَنْ عَبْد الله [الذي خَلَف إسماعيل العلوي في منصب الكاتب العام]... وهناك أجهزة أمنية أخرى، عُيونها نافذة في القطاعات التي تنشط سياسيا، داخليا وخارجيا، وتستعمل طرقا شتّى للتّوصل بالمعلومة، لتوظيفها حسب الحاجة والضرورة، ومنها من يتبع الجيش، في شكل مكاتب تعرف بالترقيم كَ "المكتب 1"، و "المكتب 2"، و "المكتب 3"،... الخ.. وهذه المكاتب تجدها في البحرية، وفي سلاح الجو... ناهيك عن "قسم الشؤون العامة بالمفتشية العامة للقوات المساعدة"، و"المفتشية العامة للوقاية المدنية"... وميزانيات "الصناديق السوداء"، تستعمل في العمليات المختلفة، التي ترتبط بالحصول على المعلومة، وبالتأثير في (الرأي) العام، وفي ضبط الشأن العام، كما يريد ويرغب في ذلك الحاكم بأمر الله». (مقال سَعِيد الوَجَّانِي، تحت عنوان "دولة البوليس، دولة الغاب"، نَشَره على مَوْقِع "الحوار المتمدن"، رقم المقال 795616 ، وتاريخ النشر هو يونيو 2023).

الجمعيات، والذين يَظْهَرُون مُسْتَقِلّين في أفكارهم، وفي سُلُوكِيَّاتِهم، لكنهم يَقْبَلُون تَنْفِيذ الخَدَمَات السِرِّيَة التي يطلبها منهم ضُبَّاطٌ في الأجهزة القمعية، أو المُخابراتية.

2) صِنْف «***عُمَلَائِنَا***» (*nos agents*). وهم الأشخاص الذين يَقبلون بأن يعملوا كَجَوَاسِيس سِرِيّين لِصالح أجهزة المُخابرات، أو لِصالح أجهزة أخرى تَابِعَة للدّولة.

3) صِنْف «***عُمَلَائِنَا المُنْتَسِبِين***» إلى تَنْظِيمَات الأحزاب والنقابات والجمعيّات والحَرَكَات المُعارضة. وهم الأشخاص العُمَلَاء السِرِيّين الذين حَصَلُوا على العُضْوِيَة داخل الأحزاب أو النقابات أو الجمعيّات المُعَارِضَة، وَتَسَرَّبُوا (infiltrés) فِيهَا، أو تَسَلَّلُوا داخلها. ويعملون كمناضليّين عاديّين داخلها. بَلْ يُظْهِرُون عَادَةً حَمَاسًا نِضَالِيًّا أكبرَ من بَاقِي المناضلين العاديّين. لكن دَوْرَهُم الخَفِيّ هو التَجَسُّس، وَتَنْفِيذ أَوَامِر ضُبَّاط في أجهزة المُخابرات، بهدف إحداث أَضْرَار في تلك الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات، مثل تَعْطِيل عَمَلِهَا، أو عَرْقَلَة إِنْجَاز أَنْشِطَتِهَا، أو إِثَارَة الصِدَامَات داخلها، أو العمل على تَقْسِيمِها، أو تَشْتِيتِهَا.

4) صِنْف «***أشخاص غير مُتَعَاوِنِين [معنا]***» (*les insoumis*). والمقصود بهم أنهم أشخاص مُتَمَرّدُون، أو ثَورِيُّون، أو عُصَاة. أي أنهم يَرْفُضُون الإِمْتِثَال لِرَغَبَات، أو لِتَوْجِيهَات، أجهزة الدولة.

5) صِنْف «***المُتَعَاطِفِين مع الحركات المُعَارِضَة***». وهم الأشخاص الذين تُصَنِّفُهم الأجهزة القمعية كَخُصُوم سيّاسيّين، أو كَأَعْدَاء، لأنهم يُنَاصِرُون التَنْظِيمَات «العَدُوَّة» للدولة، أو للنظام السياسي القائم.

وبالتَّالي، فإن أجهزة الدولة القمعية تُصَنِّفُ المواطنين، ليس على أساس نزاهتهم، أو على أساس كفاءاتهم العِلْمِيَة، أو اجتهاداتهم، أو

إِنْتَاجَاتِهِم، أو اِلْتِزَامِهِم بالقانون، وإنما ***تُصَنِّفُهُم على أساس دَرَجَات طَاعَتِهِم، أو وَلَائِهِم، أو خُضُوعِهِم، أو اِنْبِطَاحِهِم، أو خِدْمَتِهِم، لِلنظام السياسي القائم.*** بِمَعْنَى أن الدولة تَعْمَل فقط بِأُسْلُوب «الزَّبُونِيَة» (clientélisme). مع كلّ ما تَفْتَرِضُه «الزَّبُونِيَة» مِن خَرق لِلقوانين القائمة، وَحتّى لِلْأَخْلَاق النَبِيلَة.

وحينما تَكَلَّمْتُ (مثلًا في كتاب "نقد أحزاب اليسار") عن *«**الأحزاب الخَاضِعَة**»، أو «الأحزاب الإدارية»، أو «الأحزاب المَخْزَنِية»*، كان المقصود بها تلك الأحزاب التي نَشَأَت بإيعاز من السّلطة السياسية، أو بِتَعْلِيمَات مِن وزارة الدّاخلية، أو تلك التي لا تتحرك إلاّ طِبْقًا لِأَوَامِر، أو لِتَوْجِيهَات، الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة.

وَسبق لي أن دَعَوْتُ، مِرارًا وَتِكْرَارًا، قيّادات أحزاب اليسار إلى ***القيّام بِحَمَلَات مُسْتَتِرَة، وَتَحْقِيقَات سِرِّيَة، لِلْبَحْث عن العناصر التي يُحْتَمَل فيها أن تَكُون بُوليسية مُنْدَسَّة داخل تنظيماتها.*** لكن أحزاب اليسار لم تَقْتَنِع إلى حَدّ الآن بِضَرُورة القِيَّام بِتلك التَحَرِّيَات لِلْكَشْف عن المُتَسَرِّبين، والعُمَلَاء.

ومن واجب أحزاب اليسار ***أن تَتَشَدَّد في شُروط مَنْح العُضْوِيَة لِلْمُرَشَّحِين*** إلى الاِنْخِرَاط في تَنظيماتها، وأن تَكُون حَازِمَة في مُراقبة سُلُوكِيَّات أعضائها، لِتَلَافِي تَسَرُّب الأشخاص المُعَادِين داخلها.

وَيَتَوَجَّبُ على كلّ حزب يساري أن يَعْمَل من أجل التَوَفُّر على ***جهاز حِزْبِي خَاصّ به***، يكون على شكل ***تَنْظِيمي أَمْنِي مُوَازٍ، وَسِرِّي، وَمُتَخَصِّص، وَمُضَاد لِلْمُنْدَسِّين، وَ لِلْمُخْبِرِين، وَلِلْعُمَلَاء، وَمُضَاد لِتَسَرُّب العناصر المُعادية إلى داخل الحزب المعني.*** ويجب أن يكون هذا الجهاز الحزبي الأمني، في نفس الآن، سِرِيًّا بِالنسبة لِخارج الحزب، وكذلك بالنسبة لِداخل الحزب. ويجب أن يكون خاضعًا وَمُنْضَبطًا لِلقِيّادة المركزية للحزب وَحْدَهَا. وتعمل الدولة هي نفسها

منذ عُقُود بهذا الأسلوب. وكلّ حزب يساري لا يَتَوَفَّر على جهاز أمني سِرّي خاص بالتَخَابُر، وجهاز أمني خاص بِمُكَافَحَة المُخابرت المُعادِيَة، سَيكُون بِمَثَابَة حزب أَعْمَى، وَأَصَمّ، وَمُعَوَّق. فلماذا لا تُقَلِّدُ أحزاب اليسار ما تَفْعَله كل دولة العالم؟

وَلِمَنْ يَرْغَبُ في الحُصُول على المَزيد مِن المَعْلُومات في هذا المجال، يُمْكِنه العُثُور بِسُهُولة على وَثَائِق، وعلى كُتُب، تشرح هذه القَضَايَا. وهي مَنشورة على الإِنْتِرنيت (باللغات الغربية).

وَإذا لم تَسْتَعِن أحزاب اليسار بِتِلك الأجهزة الأمنية السِرِّيَة الخاصّة بها، فإن أجهزة مُخابرات الدولة (وربّما حتّى مخابرات دُوَل أجنبية، بما فيها إسرائيل) سَتُدْخِل عُمَلَائَهَا السِرِّيّين إلى داخل أجهزة أحزاب اليسار، وَسَتُسَيْطِرُ عليها، وَسَتَتَحَكَّمُ فيها، وَسَتُحَوِّلُهَا إلى دُمْيَات طَيِّعَة.

وَبَعْدَما حَدَث تَرْسِيم «تَطْبِيع» العلاقات فيما بين دولة المغرب والكِيَّان الإسرائيلي، منذ يناير 2020، أصبح وَارِدًا أن تُزَوِّدَ إسرائيل دولة المغرب بِوَسَائِل دَمَار خَفِيّ، وَجَديد. منها مثلًا بَرْمَجِيَّات (logiciels) «بِيغَاسُوس» (Pegasus) التي تَتَجَسَّسُ على الهواتف المَحْمُولَة[26]. ومنها أيضًا تِقْنِيَّات الاِغْتِيَالَات الخَفِيَة، بواسطة مَواد «نُوفِيتْشُوكْ» (Novitchok)، و«البُولُونْيُومْ» (Polonium). وهي المَوَاد التي أُسْتُعْمِلَت في الاِغْتِيَال السِرّي وَالبَطِيء لِلرّئيس الفلسطيني يَاسِر عَرَفَات. وَأَصْبَح بِإِمْكَان هذه الْأَجْهِزَة الخَاصَّة أن تَتَوَفَّر على تِقْنِيَّات سِرِّيَة وَبَطِيئَة لِقَتْل الأشخاص اللذين تَرْغَبُ في تَصْفِيَتِهِم. فَيَظْهَر هؤلاء الأشخاص الضَحَايَا كأنهم مَاتُوا بِسَبب مَرَض طَبِيعِي، بَيْنَمَا هم

(26) أُنْظُر دراسة رحمان النوضة: https://livreschauds.wordpress.com/2021/01/10/إسْرَائِيل-تَتَجَسَّسُ-على-المُعَارِض/

مَاتُوا نَتِيجَة لِاغْتِيَّال مُدَبَّر (سِرّي وَبَطِيئ). فَتَزَايَدَت الحَاجَة إلى ضَرُورة الحَذَر من المُنَاوَرَات وَالمُؤَامَرات التي يُحْتَمَل أن تَسْتَعْمِلَهَا الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة والقَمْعِيَة. ومن المعروف أن الأجهزة القمعية في مُختلف البلدان العربية تَهْتَمُّ وَتَتَبَّع تَطْوِير تِقْنِيَّات التَجَسُّس، والْاِخْتِرَاق، والقَمْع، وَمَاشَابَهَهَا، في مُجمل بُلدان العالم. وَتَعْمَل على تَعَلُّم هذه التِقْنِيَّات، وَاسْتِيرَادِهَا، واستعمالها، والاستفادة منها. فَمَتَى سَتَفْعَل قِوَى اليَسار نَفس الشّيء ؟

ومن المعروف أن الضُبَّاط في أجهزة مُخابرات الدولة، ليسوا مثل عَامَّة المناضلين، مُجرّد مُتَطَوّعِين، أو هُوَّاة، أو مُتَهَاوِنين، يقضون مُعظم وَقتهم في أعمالهم المِهَنِيَّة، أو العَائليّة، وَلَا يُخَصّصُون سِوَى وقتًا صغيرًا لِلقضايا السياسية. وإنما هؤلاء الضُبّاط في المُخابرات هُم سِيّاسِيُّون مُحْتَرِفُون، شُغْلُهم اليومي كُلُّه يدور حول مُراقبة القِوَى المُعَارِضَة واليسارية، وَتَتَبُّعِهَا، وَتَحْرِيك العُمَلَاء داخلها، لِإِنْجاز أهداف تَحْيِيدِهَا، أو تَقْسِيمِهَا، أو تَعْطِيلِهَا، أو إِفْشَالها، أو تَخْرِيبها.

ومن زَاوِيَة تَارِيخِيَة، فقد سبق أن حدث في المغرب، مرارًا، وتكرارًا، لِلسُلْطَة السياسية، أو لأجهزة المُخابراتية، أن سَرَّبَت عناصرها داخل قِيَّادات بعض الأحزاب اليسارية القديمة. وحوّلتها مِن الداخل إلى نَقِيضِها.

وحدث أيضًا أن أشخاصًا مثل اسماعيل العلوي، ونبيل بن عبد الله، تَسَرَّبَا، في قرابة سنوات 1980، إلى داخل "الحزب الشيوعي" القديم (والذي غَيَّرَ اِسْمَه فيما بعد إلى «حزب التقدم والاشتاركية»)، وَاحْتَلَّا فيه مَواقع المسؤولية الرئيسية، وَحَوَّلَا ذلك الحزب الشيوعي القديم إلى حزب مَلَكِي، وَمُحافظ، ورأسمالي، ويميني، وانتهازي. وذلك بالرّغم مِن وُجود أساتذة جَامِعِيّين مَرْمُوقِين داخل هذا الحزب. وهل تَحَرَّك هذان الشخصان بِإِيعَاز من السُّلطة السياسية؟ هذا لا يَهُمّ كثيرًا

هنا. لأننا نَدرس ظَوَاهِر مُجْتَمَعِيَة، ولا تَهُمُّنَا نَوَايَا الأشخاص في هذه الظواهر. بالإضافة إلى أن هذا الكلام لَا يُشَكِّلُ، لَا سَبًّا، وَلَا إِهَانَة، لِلْأَشْخَاص المَعنيّين. وَإِنَّمَا هذا تَقْيِيم سِيَّاسِيّ، لِتَطَوُّرَات سِيَّاسِيَة، وَيَتَبَنَّاه عَدَدٌ هامّ مِن المُواطِنِين.

وتوجد أمثلة أخرى لِعناصر تَسَرَّبَت في سنوات 1965، داخل قيّادات أحزاب يسارية أخرى، مثل "حزب الاتحاد الوطني للقُوَّات الشعبية"، وكذلك في سنوات 1980، داخل قيّادة "حزب الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية"'. وَعَمِلَ هؤلاء العُملاء أو المُتَسَرِّبُون، حسب الفترات، على إِضْعَاف أحزاب اليسار، أو التَحَكُّم فيها، أو عَرْقَلَتِهَا، أو شَلِّهَا، أو تَقسيمها، أو تَسْخِيرِها، أو قَلْبِهَا إلى نَقِيضها. والخَطَأ (في هذه التَسَرُّبَات) لَا يرجع إلى المُتَسَرِّبين، وَإِنَّمَا يَعُودُ دائمًا إلى قِيَّادَات تلك الأحزاب التي سَمَحَت بِإِمْكَانِيَّات حُدُوث تلك التَسَرُّبَات. بَيْنَما التنظيمات الماركسية اللينينية، التي نشأت في سنوات 1970، كانت قَوِيَّة نِسْبِيًّا في تَأْثِيرها على الجماهير، رغم أن أعداد أفرادها كانت قَلِيلة جدًّا. ومن بين الأَسْرَار التي تُفَسِّرُ قُوّة التَأْثِير النسبي لتلك التنظيمات الماركسية اللينينية، هو أنها كانت شديدة الحَذَر عند قَبُول عُضْوِيَة المُرَشَّحِين الجُدُد. وكانت شديدة اليَقَظَة، والصَرَامَة، في تعاملها مع المُتَعاطفين معها، ومع المُرْتَبِطِين بها، ومع المُنْتَسِبِين إليها.

وَمِمَّا ظلّت تشتكي منه مُجمل قِيّادات قوى اليسار في المغرب، منذ بداية الاستقلال الشكلي للمغرب في سنة 1956 إلى اليوم، هو أنها تَجد صُعُوبَات هَائِلَة جِدًّا في تَدْبِير أحزابها المُعارضة للنظام السياسي القائم. وذلك إلى درجة أن هذه القيادات كانت تُحِسُّ أحيانًا أن أحزابها مَشْلُولَة. وَلَا تَسْتَطِيع إِنْجاج أيّة مُبَادَرة نِضَالِيَة. ولم تَكُن هذه الأوضاع اِعْتِبَاطِيَة. وكثير من هذه القيادات كانت لَا تَدْرِي أنه،

إذا كان أشخاص «عُمَلَاء»، مُتَسَرّبِين داخل أحزابها، وداخل حَتَّى بعض الأجهزة القيادية لأحزابها، فإن هؤلاء الأشخاص «العُمَلَاء» سَيَقْدِرُون، بِوَسَائِل بَسِيطَة، على عَرْقَلَة مُعْظَم أنشطة تلك الأحزاب. وَتَلْجَأُ عادةً الأجهزة المُخابراتية إلى تَحْوِيل بعض أعضاء هذه الأحزاب إلى «عُمَلَاء»، أو «مُتَسَرّبِين»، عبر اِسْتِغْلَال نُقَط ضُعْفِهم الشخصية. فَتُصبح تلك الأحزاب شِبْهَ مَشْلُولَة، أو كَأَنَّها مُعَوَّقَة، أو كَأَنَّهَا غَير مَوْجُودة. بل قد تَنْجَحُ الأجهزة المُخابراتية في تَحْوِيل هذه الأحزاب اليسارية إلى عَكْسِهَا (مثلما حدث في حالة "الحزب الشيوعي" القديم، وفي حالة حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية"، الخ). ***وبدون توفّر كلّ حزب يساري على جهاز حزبي أمني مُضاد لِتَسَرّب الأعداء داخله، سَيَصْعُب على هذا الحزب المعني حِمَايَةَ نفسه من تَأْثِيرات هؤلاء الأعداء «العُمَلَاء»، أو «المُنْدَسّين»، أو «المُتَسَرّبِين».***

وبعد ظُهور "حركة 20 فبراير" في سنة 2011، بدأ يَنْكَشِفُ أن ***بعض الجهات في الدولة قد تحمل، من فترة لأخرى، مُيُولَات «فَاشِيَة» (fasciste)***. والكلام عن هذه المُيُولَات «الفاشية»، ليس لَا سُبَّة، وَلَا إِهَانَة، بل هو وَصْف لِظَاهِرَة سِيَّاسِيَة مُجتمعية، قد نَجِدُها، بِدَرَجة أو بِأُخرى، حتى في بعض دول العالم الأخرى (في الغرب، وفي الشرق). حيث ***لم تَعُد تلك الجهات في الدولة تَكْتَفِي بِالقَمْع المُعْتَاد، وَلَا بالأجهزة القمعية مِن الطِرَاز التَقْلِيدِي، أو القَدِيم.*** وذلك رَغْم التَصَاعُد الهَائِل الحَاصِل في تَعَدُّد، وَتَنَوُّع، هذه الأجهزة القمعية. بالإضافة إلى ما يُرَافِقُ ذلك من تَضَخُّم كَبِير في مِيزَانِيَّات هذه الأجهزة القمعية. ومن المُمكن أن تَعمل ***بعض الجهات في قِيَادَات الأجهزة القمعية على إِنْشَاء، أو استعمال، نوع مِن «المِيلِيشْيَات الفَاشِيَة الصِدَامِيَّة»***. وهذه «المِيلِيشْيَات» تُشْبِهُ

«البَلْطَجِيَّة» في مِصْر، أو «الشَّبِيحَة» في سُورْيَا، أو «العِيَّاشَة»، أو «المُرْتَزِقَة»، الخ.

وأعضاء هذه «***المِيلِيشْيَات***» هم أَصْلًا فُقَرَاء تَعِسُون. وَيَبْحَثُون عن أيّ مَصْدَر كان لِلْعَيْش. وكان بِالإِمْكَان أن يكون هؤلاء الأشخاص الفقراء مُناصرين لِلقِوَى المُعارضة، أو اليسارية. لكن بَحْثَهُم عن أيّ مصدر لِلْعَيْش، يَدْفَعُهُم إلى القَبُول بِخِدْمَة الأجهزة القمعية والمُخَابَرَاتِيَة.

وقد ظَهَرَت «***الشَبِيبَة المَلَكِية***» إِبَّان "حركة 20 فبراير"، وذلك منذ سنة 2011. وقد بَانَ أَثْنَاء تلك المُظَاهَرات الاحتجاجية أن مُهِمّة «الشبيبة المَلَكية» هي افتعال الصِدَامَات العَنِيفَة مع المُتَظَاهِرِين السِّلْمِيّين. وَهَدَف هذه الصِدَامَات المُفْتَعَلَة هو خَلْق مُبَرِّرَات لِمَنْع المُتَظَاهِرِين السِّلْمِيّين من التَظَاهُر. لأن قوّات القمع العادية، التي تَلْبِسُ الزَيَّ الرَّسْمِي، تَتَلَافَى تَصْوِيرَها من طرف وسائل الإعلام وهي تَقْمَع بِالهَرَاوَات المتظاهرين السِّلْمِيّين.

وبعد سنة 2020، بدأ يظهر في المغرب، في بعض المناسبات، ***صِنف جديد من «البَلْطَجِيَة»***، على شكل «جَمْعِيَّات» مُسَيَّسَة، وَيَمِينِيَّة مُتَطَرِّفَة. وَالمُرَجَّح هو أن تكون ***هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة مُمَوَّلَة، أو مُنَظَّمَة، بِإِيعَازٍ من الأجهزة القمعية، أو المُخَابَراتية.*** لأن الأشخاص العَادِيّين لا يقدرون على تنظيم هذه «الجَمْعِيَّات». ولأن هذه «الجمعيات» تَسْتَقْوِي بالأجهزة القمعية، وَتَحْظَى بِدَعْمِهَا المَضْمُون. والشِعَار المُمَيِّز وَالمُفَضَّل لَدَى هذه الجمعيّات هو الشِعَار الرّسمي للدولة : «الله، الوَطَن، المَلِكْ». وَتَساءَل بعض المناضلين حول إمكانية أن يكون ***مُعْظَم أعضاء هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة مَأْجُورِين خَفِيّين لَدَى الدولة.*** وَتَتَمَيَّزُ هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة بِدِفَاعِهَا المُتَطَرِّف عن النظام السياسي المَلَكِي القائم. وَتُشْهِرُ رُمُوزَه،

وَتُعَظِّمُهَا. وَتَحْضُر أحيانًا هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة إلى بعض الأَنْشِطَة التي يُنَظِّمُها المناضلون المُعَارِضُون. وَتُحَاوِل هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة عَرْقَلَة قِيَام المناضلين بِتِلْكَ الأنشطة النضالية، وَتُحاول منعهم من تنظيمها. وَيَفْتَعِلُ أعضاء هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة المَلَكِيَة إِحْدَاثَ شِجَارَات. فَتَحْدُث تَوَتُّرَات، قَدْ تَتَحَوَّل بِسُهُولة إلى صِدَامَات عَنِيفَة، وَمُؤْسِفَة. وَتَمِيل تِلْقَائِيًّا هذه «الجمعيات» المُسَيَّسَة إلى العمل بِعَقْلِيَّات وَأَسَالِيب "المِيلِيشْيَات الفَاشِيَة". وهي مُدَرَّبَة خِصِّيصًا على خَوْض الصِدَامَات العَنِيفَة. وَتَبْقَى عَادَةً فِرَق القمع مُتَفَرِّجَة، ودون رَدّ فعل. أو تَتَدَخَّلُ فِرَق القَمْع لِحِمَايَة أو لِمُنَاصَرَة هذه الأنواع من «***المِيلِيشْيَات الصِدَامِيَّة***». بَلْ تَقُوم أَجْهِزَة القَمْع بِكُلّ مَا يَلْزَم لِلدِّفَاع عن هذه «المِيلِيشْيَات».

13) ***الإِسْتِنْتَاج رقم 8 : الدولة أداة من بين أدوات الصراع الطبقي***

وَرَدَت في نَصّ الرسالة المُسَرَّبَة عِبَارَة : يَجِبُ «حَشْد ***التَرْسَانَة القَانُونية من أجل إِقْتِنَاص كلّ هَفَوَات***»، أو أخطاء، هؤلاء المُعارضين السياسيّين، والمناضلين الثوريّين. وذلك طَبْعًا ***بِهَدف إِسْتِغْلَال هذه «الهَفَوَات»، لِتَلْفِيق التُهَم الجِنَائِيَة ضِدَّهم***، واعتقالهم، وَتَبْرِير الحُكْم عليهم بِعُقُوبَات حَبْسِيَة. وَالهَدَف هو رَمْي هؤلاء المُعارضين السياسيّين في السِّجْن، وَتَهْمِيشِهم خلال سنوات طويلة. مثلما حدث ذلك مع عَشَرَات الآلاف مِن المُعتقلين السياسيّين القُدَامَى. وَمِثْلَمَا يحدث حاليًّا مع المُعتقلين السياسيّين الجُدُد (الموجودين حاليًّا في سُجُون المغرب). فَيَظْهَرُ هكذا هؤلاء المَسْجُونِين، لَيْسَ كَمُعْتَقَلِين

سِيَّاسيّين (مُتَّهَمِين بِتُهَم سِيَّاسِيَة)، وَإنما كَمُجْرِمِين عَادِيّين (مُتَّهَمِين بِتُهَم جنَائِيَة).

وَتَأْتِي عِبَارَة «الهَفْوَة» (المُسْتَعْمَلَة في الرّسَالة السِرّيَة المُسَرَّبَة)، مِن فِعْل «هَفَا». وجَمْعُ كَلِمَة «هَفْوَة» هو «هَفَوَات»، أو «هَفْوَات»، وَتَعْنِي عادةً «الهَفْوَةُ» زَلَّةَ لِسَان، أو غَلَط لَفْظِي، أو زَلْقَة. والمقصود من عبارة «***اِقْتِنَاص كُلّ الهَفَوَات***» القَانُونية، هو اِسْتِغْلَال الأخطاء غير الإِرَادِيَة، واستثمار جَهْل المناضلين لِبَعْض تَفَاصِيل القانون. الشيء الذي قد يُفْصِحُ عن وُجود رغبة لَدَى سُلطات دولة المغرب في ***استغلال «الهَفَوَات القَانُونية» التي يرتكبها المعارضون السياسّيون بِشَكْل غَيْر إِرَادِي، وَذلك بِهَدَف الانتقام منهم، أو قمعهم، أو سِجْنِهِم، أو تَهْمِيشهم.***

فَتُثْبِتُ إِذَنْ هذه الرسالة السِرّيَة المُسَرَّبَة، أن أجهزة الدولة (وخاصة منها الأجهزة القمعية)، لَا تَتَعَامَل دائمًا مع «القانون» كَأَداة مُحَايِدَة لِتَحْقِيق العَدْل في المُجتمع. وَإِنَّمَا ***تستعملُ أحيانًا أَجْهِزَة الدولة «التَرْسَانَة القانونية» بِشكل اِنْتِهَازِي، وَمُتَعَمَّد، كَسِلَاح لِمُحَارَبَة المُنْتَقِدِين، والمُعَارِضِين السّيَاسّيين.*** ومن المُحتمل أن يعمل بعض المُشَرِّعِين، المَأْجُورِين لَدَى الدَّوْلة، ليس بهدف إِنْتَاج قَوَانِين مُحَايِدَة، تُحَقِّق العَدْل في المُجتمع، وَإِنَّمَا ***يعملون بهدف إنتاج «تَرْسَانَة من القوانين» تَكُون سَهْلَة الاِسْتعمال كَسِلَاح لِمُمَارَسَة القَمْع، وَلِمُحَارَبَة مُجمل المُنْتَقِدِين، والمُعَارِضِين، والثوريّين.*** وَهذه الظَوَاهِر تُؤَكِّدُ مَا كُنَّا نَعْرِفُه مِن قَبْل. وَهُوَ أن ***الدولة ليست جِهَازًا مُحَايِدًا***، أو فَوْقَ الصِرَاع الطَبَقِي. وإنما ***تَتَحَوَّل الدولة إلى أَدَاة مِنْ بَيْن أَدَوَات الصِرَاع الطَبَقِي. حيثُ يَستخدم الحُكَّام، والمُسْتَغِلُّون الكبار، الدَّوْلَةَ كَأَدَاة لِقَمْع الشعب، وَلِإِخْضَاعِه، إِمَّا بِالحِيلَة، وَإِمَّا بِالْقُوَّة المَفْضُوحَة.***

وفي الوقت الذي تعمل أحزاب اليسار في إطار «العَلَنِيَة»، وفي الوقت الذي تَتَقَيَّدُ فيه بِكلّ القوانين القَائمة، وَتَمْتَنِعُ عن خَوض أيّ نَشَاط حزبي في «السِرّيَة»، فإن هذه الرسالة السِرّيَة المُسَرَّبَة تَفْضَحُ أن بعض أجهزة الدولة (وخاصّة منها وزارة الداخلية، والأجهزة القمعية، وَأجهزة مُرَاقَبَة التُرَاب الوطني، والمُخَابَرَات، الخ)، لَا تَحْتَرِمُ دَائمًا القَوَانِين القَائِمَة. بَلْ ***تَتَدَخَّل هذه الأجهزة القَمْعِيَة في المَيَادين السياسية، وَتَعْمَل أحيانًا كَأَنها حِزْب سيّاسي سِرّي مُنْحَاز، يُنَاصِر النظام السياسي القائم، وَيُغَلّبُ الطبقة السَّائِدَة، وَيُدَافع عنهما بِأَجهزة الدعَايَة، والمُراقبة، والمُخابرات، والقَمع، الخ.*** وَلَا يَتَقَيَّد دائمًا هذا "الحزب الدَوْلَتِي السِرّي" بِالدُّستور، وَلَا بالقوانين التي وَضَعَهَا هو بِنَفْسِه. بل يَخْرُقُهَا كلّما اِحْتَاجَ إلى ذلك، أو يَتَحَايَلُ بها، وذلك بهدف قَمع، واعتقال، وسجن بعض المُنْتَقِدِين، وبعض المُعارضين السياسيّين، أو المناضلين الثوريّين. ***أَفَلَا يُصْبِحُ، في هذه الحَالة، جَائِزًا، وَمَشْرُوعًا، لِقِوَى اليسار، وَلَوْ مِن بَاب الدِّفَاع عن النَّفْس، أن تَقُوم، هي أَيْضًا، ببعض أنشطتها الحزبية في «السِرّيَة»، بَعِيدًا عن أَنْظَار المُخَابَرَات ؟***

14) *الأِسْتِنْتَاج رقم 9 :* تَتَعَامل الأجهزة القمعية مع «عُمَلَائِهَا» بِقَسَاوَة

لَقَد كَشَفَت الرِّسَالة السِرّيَة المُسَرَّبَة أن الأجهزة القمعية تَتَعَامل مع «عُمَلَائِهَا»، ومع «المُتَعامِلِين معها»، بما فيهم «المُنْتَسِبين»، أي ***المُتَسَرّبِين*** داخل التَنْظِيمَات المُعَارِضَة، بِصَرَامَة قَدْ تكون لَا مُبَالِية، أو قَاسِية.

وحتّى «العُمَلَاء» الذين يَتَهَاوَنُون، أو «المُتَعَاوِنُون» الذين يَرْغَبُون في قَطْعِ علاقاتهم مع الأجهزة المُخابراتية، وَيُريدون إنْهَاء «تَعَاوُنِهم» معها، قد يَتَعَرَّضُون لِلضَّغْط، أو لِلْانْتِقَام، وَرُبَّمَا لِلْقَمع، لكي يَسْتَمِرُّوا، رَغْمَ أَنْفِهِم، في خِدمة الأجهزة القمعية، أو المُخابراتية. حيث هَدَّدت الرسالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة قائلةً : «كل تَهَاوُن في تَنْفِيذ هذه التَعْلِيمَات، في هذه المَرحلة الحَرجة، مِن قِبَل ***المُتَعَاوِنِين***، سَيُعَاقَبُ وِفْقًا لِلْجَارِي به العَمَل». ويظهر أن استعمال هذه «العُقُوبَات»، هو أسلوب مَعْمُول به، وَمُعْتَاد عَلَيْه، حيثُ قِيلَ في الرِّسَالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة أنه «جَارٍ به العَمَل».

15) الإِسْتِنْتَاج رقم 10 : حَوْل تَحَكُّم الدَّوْلة فى الأحْزاب السياسية

مِن الزَّاوِيَة النَظَرِيَة، فإن ***العلاقة بين الدولة والأحزاب السياسية*** (أو ما شَابَهَهَا، مثل «اللُّوبِيَّات» [lobbies]، و«المَجموعات المُؤَثِّرَة»، والتَنْظِيمَات، وَالشَبَكَات، الخ) ، ***تتطوّر حسب طبيعة النظام السياسي القائم***. وتَخْتَلِف علاقة الدولة بالأحزاب السياسية مِن نَمَط إِنْتَاج مُجتمعي إلى آخر. حيث لاحظنا في البلدان الرأسمالية، وَبالتَحْدِيد في المراكز الإمبريالية الأوروبية والأمريكية، أن ***الأحزاب السياسية، لَا تَقْدِرُ على التَحَكُّم في الدولة بشكل كُلّي، وإنما تُؤَثِّرُ فيها إلى حَدٍّ نِسْبِيّ مُهِم***. بينما في البلدان الرأسمالية في العالم الثالث، وخاصّة ***في أَنْظِمَة اِسْتِبْدَاد الْأَقَلِّيَة*** (مثل المغرب)، ***نلاحظ أن الدولة هي التي تَتَحَكَّمُ في مُجمل الأحزاب، أو تُؤَثِّرُ فيها إلى حَدّ نِسْبِيّ هَام***. أما في أنظمة الاتحاد السوفياتي، وفي الصّين، أي في أَنْظِمَة تُحَاوِل بِنَاء

«الاِشْتِرَاكية»، فإن الحزب الشيوعي الحَاكِم، هو الذي يَتَحكَّمُ في الدولة، وَفي الأحزاب، وَيُسَيِّرُهَما.

ومن المُستبعد أن يُوجَد تَوازُن قَارٌّ وَدَائِم بين الدولة الرَّأْسَمَالية والأحزاب السياسية. فَإمّا أن تُسَيْطِرَ الدولةُ على الأحزاب، وإمّا أن يُسيطر حزب أَغْلَبِي على الدولة. وفي كِلْتَا الحَالَتَين، يكون الشعب هو الضحية.

رحمان النوضة

(نُشِرَت الصيغة الأولى لِنَصّ "الدَّوْلَة كَحِزب سِيَّاسِي" في 30 ديسمبر 2022، ورقم الصِّيغَة الحالية المُحَيَّنَة هو 16).

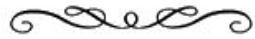

في ما يلي صُورَة الرِسَالة السِرِّيَة المُسَرَّبَة :

الفَصْل 3 :
دَوْلَةُ الجَوَاسِيس

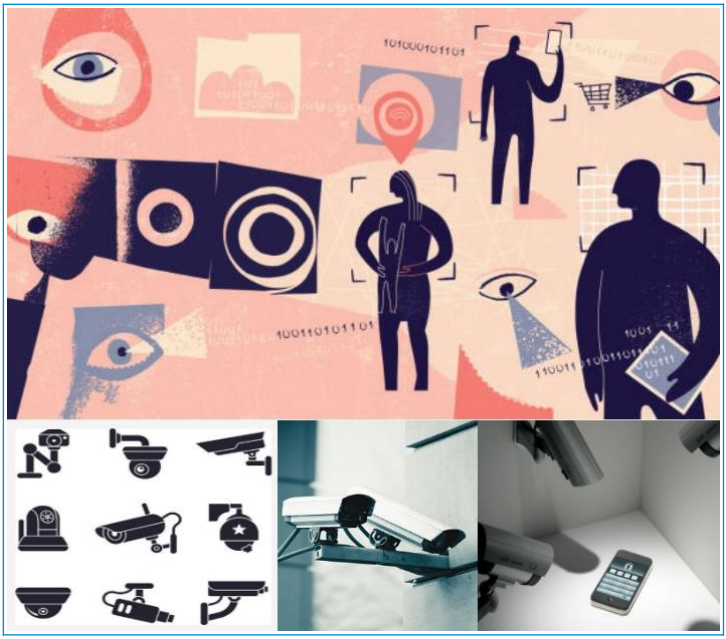

في الفَصْل الحالي، نَنْطَلِق من دِرَاسَة «مَشْرُوع قَانُون تَسَلُّل» الجَوَاسِيس في التَنْظِيمات، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات، الذي وَضَعَتْه حُكُومة المغرب. ومن خِلَاله، سَنُوَضّح أن ***مَنْطِق اِشْتِغَال***

الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة يَجْعَلُها، بِالضَّرُورة، تَتَحَوَّل إلى دَوْلة بُولِيسِية، وإلى دَولة جَوَاسِيس. وهؤلاء البُوليس والجَوَاسيس يَعملون ضِدّ مَصَالِح الشّعب الكَادِح، وَيَجْتَهِدُون لِخِدْمَة مَصالح طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار. فَتَمِيل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، بِالضَّرُورة، إلى التَضْحِية بِأَمن الشّعب، لِتَوْفِير أَمْن طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكبار.

وفي دَولة المَغرب "المَخْزَنِيَة"، كان الشّعب في الماضي خاضعًا لِشَبَكَة عَتِيقَة مِن المُخْبِرين، مُكَوَّنَة خُصُوصًا من «الجَرَّايَا» (جَمْع «جَرَّايْ»)، و«المُقَدْمِين»، و«الشْيُوخ»، الخ. وفي إِطَار التَبَعِيَّة لدولة فَرَنْسَا الإِسْتِعْمَارِيَة، ثُمّ التَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَات الغَرْبِيَة، أَدْخَلَت دَولة المغرب تَنْظِيمَات مُخَابَرَاتِيَة أُخْرَى، مُتَنَوّعَة وَعَصْرِيَة. ومن بين أشهرها : "المُخَابَرَات العَامَّة (Renseignements Généraux)، "مُدِيرِيَة مُراقبة التُرَاب الوطني" (DGST)، "المُدِيرِيَة العَامَّة لِلدِّرَاسَات والوَثَائِق" (DGED)، الخ، بالإضافة إلى أجهزة مُخابرات تَابِعَة لِـ "القُوَّات المُسَاعِدَة" (Forces Auxillières)، وَلِلدَّرَك المَلَكِي، وَلِلْجَيْش، الخ.

في مَقال مَنْشُور على مَوْقِع "مِيدْيَا 24" (media24)[27]، على الْأَنْتِرْنِيت، بِتَاريخ 3 أبريل 2023، فَضَح السيّد عبد الله الحوري، وُجُود مَشروع قانون في المغرب، يُعْطِي لِلشّرْطَة القَضَائِية إِطَارًا قَانُونِيًّا مُريحًا لِتَنْفِيذ عَمَلِيّات ***تَسَرُّب البُولِيس*** (infiltration policière). وَيَهْدِف هذا القانون، على الخُصوص، إلى تَشْرِيع تَنْفِيذ عَمَلِيّات تَسَرُّب البوليس داخل التَنْظِيمات السياسية المُعَارِضَة، أو الثورية. وَسَيُشَكِّلُ هذا القانون مُساهمة اِسْتِثْنَائِيَة في تَحْوِيل المِسْطَرة الجِنَائِية. وَسيُعْطِي

(27) عبد الله الحوري، مقال "مشروع قانون: كيف يُمكن لدولة المغرب أن تُؤَطِّرَ عمليات التَسَرُّب داخل الأحزاب السياسية"، بِتَاريخ 3 أبريل 2023، وَرَابِطُه هو التَّالِي: https://medias24.com/2023/04/03/police-comment-le-maroc-pourrait-encadrer-les-operations-dinfiltration-avant-projet-de-loi/

للشرطة القضائية (وَلِلْبُولِيس السياسي) إطارًا قانونيًّا لِتَنْفِيذ، وَحِمَايَة، ***عَمليات الْاِخْتِرَاق، وَالتَسَلُّل، والتَسَرُّب، والتَجَسُّس، داخل التَنْظِيمَات المُعَارِضَة، أو الثورية، بما فيها الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، الخ.*** وَرَغْمَ أن القانون يَدَّعِي أنه «مُوَجَّه ضِدّ الجماعات والعِصَابَات الْإِجْرَامِيَة، أو الْإِرْهَابِيَة» (الفَزَّاعَة المَعْهُودَة)، لكن الهَدف الأساسي والسِرّي لهذا القانون، المُبْتَغَى من طَرف الدّولة، هو خُصُوصًا ***شَرْعَنَة وَحِمَايَة التَسَلُّل والتَسَرُّب داخل التنظيمات السياسية المُعَارِضَة أو الثورية.***

وَيَشْمَل مَشروع قانون التَسَلُّل قَضَايَا ***اِسْتِعْمَال الشَّخْص المُتَسَرِّب*** (*infiltré*) ***لِهَوِيَّة مُنْتَحَلَة،*** أو مُصْطَنَعَة. وَيَضْمَن ***اسْتِفَادَة الشّخص المُتَسَرِّب من الحَصَانة الجِنَائية*** (*immunité pénale*). وَيَتَنَاوَل هذا القانون قَضايا ***المُخْبِرِين، والجَوَاسِيس، وَالتَحْقِيقَات العَابِرَة لِلْحُدُود الوطنية،*** الخ. وَتَعتزم دولة المغرب توفير إطار قانوني، وإجرائي، ***لِتَشْرِيع، وَحِمَايَة، عمليات تَسَرُّب المُخْبِرِين والعُمَلَاء، داخل التنظيمات المُعارضة أو الثورية.*** وَسَيَتِمّ فِيمَا بَعد تَمْرِير مَشروع هذا القانوني، مِن مرحلة "مَجلس الحُكُومة"، إلى مرحلة المُوَافَقَة عليه في الغُرْفَتَيْن، ثمّ الْإِعْلَان عنه عَبْر إصداره في الجريدة الرّسمية. وَمِن بَيْن مَا وَرَد في مشروع هذا القانون، القَضَايَا التَّالِيَة[28] :

(28) تَنْبِيه: تَلْخِيص بُنُود مَشروع قَانون التَسَلُّل هو مِن وَضْع السيد عبد الله الحوري. بَيْنَمَا التَحَالِيل، والتَعْلِيقَات، والْاِنْتِقَادَات السياسية هي من وَضْع رحمان النوضة.

3) الهَوَّة بَيْن قانون التَسَلُّـل وَتَطْبِيـقِه

يَقُول مَشروع قَانون ***التَسَلُّل*** : سيكون المُتَسَلِّلُ ضابطًا في الأمن، أو عَمِيلًا سِرِيًا، أو وَكِيلًا في الشرطة القضائية. وَسَيَتَصَرَّف المُتَسَلِّل بعد حُصوله على إِذْن مِن المُدَّعِي العام، وتحت إشرافه.

[***تَعْلِيق رقم (1)*** : لَا نَثِق في مثل هذه الإجراءات القانونية النظرية، التي تُطَمْئِنُنَا بشكل مُخَادِع، والتي تَتَعَلَّق بِشَرْط «الحُصُول على إِذْن مُسْبَق» من عند الضَّابِطَة القَضَائِيَة، قَبل تَنْفِيذ عَمَلِيَة «التَسَلُّل». لأن ما عِشْنَاه في المغرب، على أرض الواقع، في حالات الْإِخْتِطَافات، والْاِسْتِنْطَاقَات داخل مَرَاكِز الاِعْتِقَال السِرّي، بين سنوات 1960 و 1985، هُو أن السُلْطَة القَضَائِيَة كانت تُعْطِي هذه «الْأُذُونَات»، لِـ "الفِرْقَة الوطنية لِلشُّرطة القَضَائِيَة" (BNPJ)، لَيْس قَبْل بَدْء العَمَلِيَّة القَمْعِيَة، وَإِنَّمَا بَعد الاِنْتِهَاء التَامّ لِعَمليّات الْإِخْتِطَاف، والْاِعْتِقَال، والاستنطاق، والتعذيب، وَمَا صَاحَبَهَا. وَلَوْ بَعد مُرُور عِدَّة سَنوات على بداية اِنْطِلَاق هذه العَمَلِيَة القَمْعِيَة المَعْنِيَة. لأن السُّلطة القضائية تَقْبَل بِأَنْ تُعْطِيَ هذه الْأُذُونَات بِأَثَر رِجْعِي (antidaté)[29] لِلْبُولِيس السِيَّاسِي. ولأنه من الشَّائِع في المَغْرب، ومنذ زمان بَعيد، أن يَكون ***القانون المَكْتُوب النظري شيئًا مُعَيَّنًا، وما هو مُنَفَّذ منه***

---

(29) مَثَلًا في حالتي الشّخصية، اِخْتَطَفَنِي البُوليس السِرّي في 4 ماي 1974، وَقَضَيْتُ سنة ونصف في مُعتقلات سِرّيَة، وَتَعَرَّضْتُ لِتَعْذِيب يَوْمِي، عَنِيف، وَمُبَاشِر، خلال قُرابة ثلاثة أشهر، ولم أُعْرَض على الضّابطة القضائية إلّا في قُرابة نُوَنبر 1976. وحصلت "الفِرْقَة الوطنية للشرطة القضائية"، فيما بعد، وَبِأَثَر رِجْعِي، على كلّ «الْأُذُونَات» القانونية التي تُريد. ولم أحاكم إلّا في مارس 1977، وَحُكِم عليّ بالسّجن المُؤبّد، ولم يُفْرَج عَنِّي بِـ «عَفْو مَلَكِي شَامِل» إلَّا في غشت 1991. العَبَث.

على أرض الواقع، غَالِبًا ما يَكون شيئًا مُخَالِفًا له. وقد عِشْنَا ذلك خلال قَمع الحركات السياسية المُعارضة بَين سنوات 1960 و 1985. وَعَشَرَات الآلاف مِن شَهَادات الأشخاص، ضَحَايا الإِعْتِقَال السياسي، التي جَمَعَتها "هيئة الإنصاف والمُصالحة" الرَّسْمِيَّة، والتي تُوجد حاليًّا لَدَى هَيْئَة "المَجلس الإستشاري لحقوق الإنسان" الرَّسْمِي، تُؤَكِّد ذلك. وبعد قَضَاء عَشَرَات الْآلَاف مِن المُعتقلين السِيَّاسيّين المغاربة حِصَص التَعْذِيب، وَسَنَوَات طِوَال داخل مُختلف أنواع السُّجُون السِرِّيَة والعَلَنِيَة، أَصْدَر الملك المُستبد الحسن الثاني، في سنة 1991، «عَفْوًا مَلَكِيًّا» على ما تَبَقَّى من المُعتقلين السِيَّاسِيّين في السُّجُون. وَاعْتَرَفَت دولة المغرب ضِمْنِيًّا بِذلك القَمْع الشَّرِس (عَبْر مُؤَسَّسَتِهَا المُسَمَّاة "هَيئَة الْإِنْصَاف والمُصَالَحَة"). وَأَقَرَّت دولة المغرب بما كانت مِن قَبْلُ تَنْكُرُه بشكل مُطلق خلال عشرات السِنِين. وَاعْتَذَرَت الدّولة عن تلك «الخُرُوقَات الجَسِيمَة لِحُقُوق الإنسان». وَاعْتَبَرَت الدولة ضِمْنِيًّا أن «ذلك القَمْع كان مُفْرِطًا»، وَ«غَيْرَ مُبَرَّر». وَادَّعَت دولة المغرب أنها طَوَت نِهائيًّا صفحة «سَنَوَات الجَمْر والرَّصَاص». لكن «المُقَارَبَة الأَمْنِيَة»، وَإِرْهَاب الدّولة، لم يَتَوَقَّفَا. ثُمّ زَعَمَت الدَّولة أنها قَدَّمَت «تَعْوِيضَات مَالِيَة» لِضَحَايَا تلك «الخُروقات الجسيمة لحقوق الانسان». وَلَوْ أن تِلْك «التَعْوِيضَات» كانت مُجَرَّد تَحَايُل، وَمُغَالَطَة، بِسَبب هَزَالَتِهَا المُفْرِطَة، وَبِسَبَب عدم تَلَاءُمِها مع الْأَضْرَار الجَسِيمَة التي أَحْدَثَتْهَا لِنِسْبَة هامّة مِن أولائك المُعْتَقَلِين السِيَّاسِيّين. وكانت الدّولة كَعَادَتِهَا، في مُجمل هذه «الخُرُوقَات الجَسِيمَة لِحُقُوق الْإِنْسَان»، ***خَصْمًا وَحَكَمًا.*** وكلّ المُؤَشِّرَات مَا زَالت تَدُلّ، إلى حَدّ اليوم في سنة 2023، على أن الدولة الرَّأْسَمَالِيَة في المغرب لا تَقْدِر على التَخَلِّي عن اِرْتِكَاب وَتِكْرَار هذه «الخُرُوقَات الجَسِيمَة لِحُقوق الإنسان»].

4) سُلْطَات تَـقْدِيرِيَة مُنْحازَة. وغير عِلْمِيَّة

يَقُول مَشروع قانون ***التَسَلُّل*** : سَيكون اللُّجُوء إلى استعمال التَسَلُّل في القضايا التي تُعتبر ذات خُطورة معينة.

[***تَعْلِيق رقم (2)*** : لكن مَن سَيُحَدِّد حالات هذه «القَضَايا الخَطيرة» ؟ فمن المَعروف في المغرب، ومن المَأْلُوف في كلّ الدول الرَأْسمَالِيَة، أن السُلُطَات التي تُقَرِّر المُتَابَعَةَ القَضَائِيَة، أو الْاِعْتِقَال الْاِحْتِيَّاطِي، أو تُمَارِس الْاِسْتِنْطَاق، أو الْإِدَانَة، تُمَارس عَادَةً ***سُلُطَاتِهَا التَقْدِيرِيَة***، دُون رَقَابَة بَعْدِيَة، وَلَا مُحاسَبَة، خَاصَّةً في مَجالات قَمْع المُوَاطِنِين النَّاقِدِين، أو المُعَارِضِين السيّاسيّين، أو المُتَظَاهِرِين المُحْتَجّين، أو الصَحَافِيّين المُستقلّين، أو المُناضلين الثوريّين].

وَيُقَدّم المشروع التمهيدي لِقَانُون التَسَلُّل أمثلةً عن هذه «القَضَايا التي تُعتبر خَطيرة»، وَتُبَرِّر التَسَلُّل، مثل : «المَسّ بِأمن الدولة الداخلي أو الخارجي» [وهي عَمَلِيًّا، وَتَاريخيا، قَضَايَا الأشخاص المُعَارِضِين السِيَّاسِيّين، الرَّاغِبِين في تَغْيِير النظام السياسي القائم]، و«الإرهاب»، و«العِصَابات الإجرامية»، و«اختطاف أجهزة طائرة أو تدميرها»، و«الرَّشْوَة»، و«الفساد» [والمَقْصُود هُنا هو فَسَاد المُعارضين السياسيّين، وليس فساد أنصار النظام السياسي القائم]، و«اختطاف أشخاص أو حجزهم»، و«القتل»، و«الاتجار بالمخدرات»، و«الجرائم المتعلقة باستخدام المتفجرات»، و«أسلحة نَوَوِيَة»، و«أسلحة بيولوجية»، و«تهديدات الصحة العامة»، و«جرائم مُرْتَكَبَة في الانتخابات»، و«جرائم ضد الأطفال»، و«نشر محتوى إباحي مُوَجَّه لِلْقَاصِرِين»، و«غَسيل الأموال»، و«الْاِتجَار في استغلال النفوذ»، و«حُصُول مُوَظّف على أَمْوَال غَيْر مَشْرُوعَة»، و«الاختلاس أو تبديد الأموال العامة»، و«الجرائم الإلكترونية» [والأشخاص المَقْصُودُون هُنا

هم المُعارضون السياسيون]، و«الاتجار بالبشر»، «والاستغلال الجنسي»، إلخ.

وَأَتَذَكَّر هُنَا، كَيْفَ أنّ المَسْؤُولِين في "الفِرْقَة الوَطنية لِلشُّرْطَة القَضَائِيَة" (BNPJ) بِالمَغرب، وَمِنْهُم قَدُّور اليُوسْفِي والمُشْتَغِلُون معه، (الذين أَشْرَفُوا على اِعْتِقَال قُرَابَة 300 شَابّ مِنْ شُبَّان الحَرَكَات الماركسية، بَيْن سنوات 1972 و 1977)، كَانُوا في تَقَارِيرِهِم، يُبَالِغُون في، وَيُضَخِّمُون، «خُطُورة» شُبَّان هذه الحَرَكَات الماركسية. وَكانوا يَزْعُمُون أَنَّ هؤلاء الشُبَّان كانوا قَادِرِين على خَوْضِ «حَرْب أَهْلِيَة»، وعلى «إِسْقَاط النظام السيّاسي» القائم في ظَرْف وَجِيز. بَيْنَمَا كان هؤلاء الشُبَّان في الحركات الماركسية، لَا يَتَوَفَّرُون وَلَوْ على قِطْعَة سِلَاح بِدَائِي وَاحد. وكل ما فعلوه، هو أنهم نَشَرُوا بِضْعَة مَنْشُورَات (tracts). وكان المَسْؤُولُون في "الفِرْقَة الوطنية لِلشّرطة القَضَائِية" يَهْدِفُون من خلال ذلك التَضْخِيم والتَخْوِيف إلى تَرْهِيب القَصْر المَلَكِي، وَتَرْهِيب السُّلْطَة السِيَاسِيَة، وَتَبْرِير حُصُولهم على اِمْتِيَّازَات في الْأُجُور، وَفِي غَيْرِهَا. وَحَكَمَت المَحْكَمَة فِيما بَعْد على الْأَغْلَبِيَة الكَبِيرة من هؤلاء المُعْتَقَلِين السِيَّاسِيِّين بِأَحْكَام قَاسِيَة، تَتَرَاوَح بَيْن 20 سنة سِجْنًا والمُؤَبَّد. وَبَعد مُرُور قُرابة 18 سنة على بداية هذه الاعتقالات، أصدر المَلِك المُسْتَبِدّ الحسن الثاني «عَفْوًا مَلَكِيًّا» على المُعْتَقَلِين السِيَاسِيِّين المُتَبَقِّين، اِعْتِبَارًا لِكَون ذلك القَمع كان مُفْرِطًا. لكن الأضرار المُحْدَثَة لِضَحَايَا القمع المُفْرِط تَبْقَى، وَلَا تَزُول، ولا يُمكن مَحْوُهَا.

5) هَمُّ الدَّوْلة هو التَجَسُّس على المَعارضين السياسيّين

[***تَعْليق رقم (3)*** : تَتَطَوَّر الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة بِالضَّرُورة نَحْو تَشْيِيد وَتَضْخِيم "الأَجْهِزَة القَمْعِيَة"، و"الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة"، وَمَا شَابَهَهَا. وعلى عَكْس ما تَقوله هذه الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة عن نفسها، لَا يَهُمُّها كثيرًا التَجَسُّسُ على الأشخاص الفَاسِدِين والمُفْسِدِين، وعلى الرَّاشِين والمُرْتَشِين، وعلى نَاهِبِي الْأَمْوَال والثَرَوَات العُمُومية، وعلى المُسْتَفِيدِين مِن "مَوَاقع تَضَارُب المَصَالِح" (conflit d'intérêts)، وعلى الّذين يَغْتَنُون بشكل غير مَشْرُوع، لَا، كلّ هذه الحَالَات لَا تَهُمُّ "الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة". بَلْ ***مَا يَهُمّ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة هُوَ خُصُوصًا التَجَسُّس على الأشخاص النَّاقِدِين، والمُعَارِضِين السِّيَاسِيّين، وَمُطْلِقِي حَمَلَات التَنْبِيه*** (*lanceurs d'alertes*)***، والمُنَاضِلِين الثَوْرِيّين، وَمَن شَابَهَهُم.***

كما أنّ أجهزة المُخابرات تَهْتَمّ بِتَسْرِيب العُمَلَاء داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات المُعَارِضَة، وَتَهْتَمّ بِوَضْع المِيكْرُوفُونَات الخَفِيَة داخل مَقَرَّات الأحزاب المُعارضة، لكنها تَرْفُضُ وَضْع كَامِرَات أمام أبواب المدارس لِرَصْد بَائِعِي المُخَدِّرَات الذين يُحاولون تَوْرِيط التَلَامِيذ في الْإِدْمَان على المُخَدِّرَات.

وبعدما تَعْثُر الأجهزة المُخابراتية على حُجَج (فِعْلِيَة أو مُصْطَنَعَة) كَافِيَة لِإِدَانَة وَسِجْن الشَّخص المَعْنِي، تُمَرِّر قَضِيَة هذا الشَّخص إلى "الأجهزة القمعية" لكي تَسْتَكْمِلَ تَنْفِيذَ ما تَبَقَّى مِن العَمَلِيَة القَمْعِيَة.

وَمِن بَيْن الفِئَات التي تَرْفُض المُخَابَرات الْاِهْتِمَام بها، نَجِد بِالضَّبْط ***مُوظَّفِي الدّولة الذين يَغْتَنُون بشكل غير مَشْرُوع***. وَلَوْ أنّ ظَاهِرَة اِغْتِنَاء مُوَظَّفِي الدّولة غير المَشْرُوع هي في المغرب قَدِيمَة

وَمُسْتَفْحِلَة بِالمُقارنة مع مَثِيلَاتِهَا في بَاقِي بُلدان العالم. حيثُ أن جزءًا هامًّا مِن بَين مُوَظَّفِي الدّولة (الكبار والمتوسّطِين) ***يَقُومُون سِرًّا، بِعِدَّة مِهَن مُختلفة، وَبِشَكْل مُتَزَامِن، وذلك بهدف تَسْرِيع وَتِيرَة اِغْتِنَائِهم غير المَشْرُوع.*** بينما قانون الوَظِيفَة العُمومية (في أجهزة الدولة) يَمْنَعُهُم مِن أن تَكُون لهم أكثر مِن مِهْنَة وَاحِدَة، أو أكثر مِن شُغْل وَاحد. حيث لَا يُعْقَل أن يَقْدِر عَقْل البَشَر على إِتْقَان الاشتغال، وفي نَفس الآن، في أكثر مِن شُغْل وَاحد، أو أكثر مِن مِهنَة واحدة. وكلّما كان مُوَظَّف دَوْلَة يَقُوم بِأكثر من مهنة واحدة، فإنه سَيُرَكِّزُ اِهْتِمَامَه، وبالضّرورة، على اِسْتِثْمَار مُمْتَلَكَاتِه الخُصُوصِيَة، وذلك عَبْر اِهْمَال مَسْؤُولِيَّاتِه في أجهزة الدّولة. فَنَجِد مثلًا مُدِير مَصْلَحَة في إحدى إدارات الدّولة، أو كُومِيسِيرًا (commissaire) في البُوليس، أو قائدًا في الدّرك، أو ضُبَّاطًا (officiers) في الجيش، أو غيرهم مِن بَيْن مُوَظَّفِي الدّولة، نَجِدُهم، في نفس الوقت، وبِالْإِضَافَة إلى وَظِيفَتِهم في الدّولة، يَمْتَلِكُون وَيُسَيِّرُون، مَتْجَرًا خُصُوصِيًا يَبِيع سِلَعًا أو خَدَمَات، أو وَرْشًا مُنْتِجًا، أو مَقْلَعًا تُسْتَخْرج منه مَوَاد تُسْتَعْمَل في البِنَاء، أو ضَيْعَة فِلَاحية، أو ما شَابَهَ ذلك مِن الْاِسْتِثْمَارَات الخُصُوصِيَة. وَيُشَغِّل هؤلاء المُوَظَّفِين بِضْعَة مَأْجُورِين، قَد يَكُونُ بعضهم مِن أَقْرِبَائِهم. ويجني هؤلاء الموظفين من أنشطتهم السِرِّيَة المُوَازِيَة (parallèles) أَرْبَاحًا مُهِمَّة. وَيَسْتَغِلُّ هؤلاء المُوَظَّفِين نُفُوذَهُم في الوَظِيفَة العُمُومِيَة، وَعَلَاقَاتِهم فيها، بِهَدَف تَرْوِيج أَنْشِطَتِهِم التِجَارِيَة، أو حِمَايَتِهَا، أو تَقْوِيَة تَنَافُسِيَّتِها، أو الْحُصُول على إِفْلَاتِهَا كُلِيًّا أو جُزْئِيًا من الضَرَائِب، أو حُصُولها على اِمْتِيَّازَات في «المُنَاقَصَات العُمُومية». أو في «المُشْتَرَيَات العُمُومِيَة»، أو بِهدف حُصُولها على عُقُود خَارِجَة عن «المُزَايَدَات العُمُومية»، الخ. ***فَيَتَسَارَع هكذا الْاِغْتِنَاء غير المَشْرُوع لهؤلاء المُوَظَّفِين.***

وفي الواقع المَلموس، وعلى خلاف تلك اللّائحة الطَوِيلَة (المذكورة سابقًا) ***لِلحالات التي تُبَرِّر فيها الدّولة حَاجَتَهَا إلى اِسْتِعْمال «التَسَلُّل»***، فإن الحالات التي تَهُمّ الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة أكثر من غيرها، هي حالات «المَسّ بِأمن الدولة الداخلي، أو الخارجي»، وحالات التَسَرُّب داخل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والتنظيمات، التي تَنْتَقِد النظام السياسي القائم، أو تُعَارِضُه، أو تَطْمَحُ إلى تَغْيِيره. بَيْنَمَا القضايا الإجرامية الأخرى، مثل أَنْوَاع «الفَسَاد»، و«الاغتناء غير المَشْرُوع»، وَ«تَبْيِيض الْأَمْوَال القَذِرَة»، وَ«الْإِتّجَار في مُخْتَلَف أنواع المُخَدّرَات»، و«السياحة الجنسية»، و«الاستغلال الجِنْسِي لِلْقَاصِرَات والقَاصِرِين»، و«الْإِتّجَار في دَعَارَة الغَيْر»، وَ«تِجَارة الْبِيدُوفِيلْيَا (pédophilie)»، و«الغِشُّ في البَضائع»، وغيرها كثير، فإن أجهزة الدّولة القَمْعِيَة، وَمُخَابَرَاتها، لَا تَتَحَمَّسُ لِمُرَاقَبَة مثل هذه الأنشطة، وَلَا تُبْدِي اجتهادًا كَافِيًّا لِمُكَافَحَتِهَا، وذلك رَغْم شُيُوعِها في مُجتمعنا الرَّأْسَمَالِي[30]، وَرَغْم ضُلُوع بعض مُوَظَّفِي الدّولة في مثل هذه الأنشطة].

6) اِمْتِيَازَات الـمُتَسَلِّل

4.1ـ يَسْمَح قَانُون التَسَلُّل لِلْمُتَسَلِّل بِارتكاب بعض الجرائم : حيث أنّ الضُبَّاط، أو الوُكَلَاء، أو العُمَلَاء، المَسْمُوح لهم بِأَن يَقُوموا بِتَنْفِيذ عمليات التَسَرُّب، أو التَسَلُّل، يَسْمَحُ لهم القَانون أيضًا

(30) أُنْظُـر مثلًا بيان "الجمعية المغربية لحقوق الانسـان"، المـؤرّخ بِـ 23 غشـت 2023، حـول تَفَـشِّي السـياحة الجنسـية في تَسَلْطَانت في نـواحي مدينـة مـراكش السياحية.

بِأَن يَرْتَكِبُوا جَرائم مُعيّنة، ***دون أن يَتعَرَّضُوا لِأَيَّة مُتابَعات قَضائِيَّة.***
وَمِن بين هذه الجرائم المَسْمُوح بها لِلْمُتَسَرّب، مَا يَلِي :

أـ اِكْتِسَاب، أو حِيَّازة، أو اِمْتِلَاك، أو نَقل، أو تسليم، أو تَلَقّي، مُمتلكات، أو أَمْوَال، أو مُستندات، أو وَثَائِق، أو معلومات، مُسْتَخْرَجَة مِن جرائم، أو مُسْتَخْدَمَة في ارتكاب جرائم؛

بـ اِسْتِخْدَام، أو إتاحة اِسْتِعْمَال، وَسَائِل ذات طبيعة قانونية، أو مالية، إلى الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم، بِما فيها وَسائل النَقْل، وَوَسائل التَخْزِين، وَالْإِيوَاء، والصِيَانَة، والاتصالات.

تـ استخدام هَوِيَّة، أو صِفَة وَهْمِيَة، على شبكات الاتصالات الإلكترونية، تُجاه واحد أو أكثر من المُشتبه بهم، وذلك لاستخراج، أو لإرسال، إجابات على الطلبات المتعلقة بوقائع، أو بِمُحتوى، غير قانوني.

4.2ـ المَسْؤُولية الجِنائية : في مشروع قانون التَسَلُّل، يُعْتَبَر الوَكِيل، أو الضّابط المُفوض، ***غير مسؤول جنائياً*** عن الجرائم التي قد يرتكبها (هو نفسه) أثناء العمليات (المذكورة أعلاه). كما يَنْطَبِقُ هذا الإعفاءُ مِن المَسْؤُولِيَة على الأشخاص الذين يَطْلُب منهم الضُّباط المُفَوَّضُون المُشَاركة في تَسْهِيل إِنْجَاز عَمَلِيَة التَسلّل، بشرط إخطار النِيَابَة العَامَّة مسبقًا.

4.3- التَسَلُّل العَابِر لِلْحُدُود : يقول مشروع قانون التَسَلُّل، إذا تطلّب التحقيق ذلك، فمن الممكن أن تَمْتَدّ عَمليّة التَسَلُّل إلى خارج التراب الوطني. وفي هذه الحالة، يلزم الحصول على إِذْنٍ خاص من هيئة النيابة العامة، مع مُراعاة قواعد التعاون الدولي، وموافقة السلطات الأجنبية المعنية. وبنفس الطّريقة، سَيُسْمَح لِلسُّلطات الأجنبية أن تطلب إِنْجاز تَسَلُّل داخل الأراضي المغربية.

[***تَعْلِيق رقم (4)*** : نَتَسَاءَل هُنا : هل بِمُوجِب هذا القانون، وفي إطار "التَطْبِيع" بين المَغرب وإسرائيل، سَيُصبح شَرْعِيًّا السَّمَاح لِلْمُخَابَرَات الإِسْرَائِيلية مثل "المُوسَاد"، و"الشَّبَاك"، و"الشِينْبِيت"، أن تَطلب من الحُكومة المغربية السَّماح لها بِإِنْجَاز تَسَلُّلَات داخل أحزاب أو نَقابات أو جمعيّات مغربية، بِهَدف قَمع أو مُلَاحَقَة المغاربة المُنَاهِضِين لِلصَّهْيُونِيَة ؟].

4.4- *العَمِيل المُتَسَلِّل، والعَمِيل السِرّي، والعَمِيل السِرّي المَحْمِي :*

يَقول مَشْرُوع قَانون التَسَلُّل، أنه في أيّة مَرحلة من مَرَاحِل عملية التَسَلُّل، يَجب أَلَّا تَظهر الهَوِيَة الحقيقية لِلضَّابِط المُتَسَلِّل، أو العَمِيل المُتَسَلِّل، الذي اِسْتَعْمَل هَوِيَة مُسْتَعَارة. وَيَعْتَبِر القانونُ الكَشْفَ عن هذه الهوية بمثابة جريمة، وَيُعاقب عليها بالسجن من 2 إلى 5 سنوات، وغرامة من 2000 إلى 5000 درهم.

وإذا أَدَّى هذا الكَشْف عن هَوِيَّة المُتَسَلِّل إلى أعمال عُنف، وضربات، وإصابات، ضدّ المُتَسَلّل، أو زوجه، أو ولده، أو أصوله، أو الأشخاص الخاضعين لوصايته، فقد تصل العقوبات إلى السجن لمدة 10 سنوات.

وإذا أدّى هذا الكَشف عن هَوِيَة المُتَسَلِّل إلى وفاة الضّابط أو أحد أقاربه، تَكون العُقوبة القُصوى هي السجن مُدّة 30 سنة. وإذا كان الشّخص الذي كَشَف هَوِيَة المُتَسَلِّل هو الشّخص الذي طُلِبَ منه أن يُشارك في تَسْهِيل إنجاز عمليّة التَسَلُّل، يُمكن أن تصل العقوبة إلى السِّجن المُؤَبَّد.

[***تَعْلِيق رقم (5)*** : الشّخص الذي يَخُون الأجهزة القمعية، أو الدّولة، يُمكن أن تُعاقبه الدّولة بالسِّجن المُؤبّد، بينما الشخص الذي يَخُون الشّعب، لا تَهْتَمّ الدّولة بِمُحَاسبته، بَلْ تَرْفُضُ مُعَاقَبَتِه].

[***تَعْلِيق رقم (6)*** : مِمَّا لَا يَنْتَبِه إليه بعض المواطنين، أنّ العَمِيل «المُتَسَلِّل»، لَا يَكْتَفِي فقط بِجَمْع الأخبار أو المَعْلُومَات، وَتَبْلِيغِهَا، وَإِنَّمَا يُشَارِك أَيْضًا في إِنجَاز الْأَنْشِطَة التي يَقُوم بها عادةً أَفْرَاد التَنْظِيم المُسْتَهْدَف بهذا التَسَلُّل. وَمَنْطِق التَسَلُّل يَدْفَع الشَّخْص المُتَسَلِّل إلى أن يُظْهِرَ حَمَاسًا أَكْبَر، وَتَشَدُّدًا أَكْثَر، بِالمُقَارَنَة مع أعضاء التنظيم المُسْتَهْدَف، وذلك بِهَدَف الحُصُول على ثِقَة أفراد هذا التنظِيم. فَغَالِبًا ما يَكون ***العَمِيل المُتَسَلِّل عُنْصُرًا مُشَجِّعًا على التَشَدُّد، والمُغَالَاة، والْإِفْرَاط، والتَطَرُّف.***

وَمِمَّا لا يُرَاعِيه هذا القانون حول التَسَلُّل، والذي لا تَهتمّ به الدّولة في الواقع المَلْمُوس، هو أن ***الشَّخْص المُسْتَهْدَف*** (أو الأشخاص المُسْتَهْدَفِين) مِن طرف ***الشَّخْص المُتَسَرِّب،*** في حَالَات المُعارضين السيّاسيّين، حَتّى وَلَو لم يكُن هذا الشّخص المُستهدف فِعْلًا ذَاهِبًا إلى اِرْتِكَاب أَيَّة جَرِيمَة مُعَيَّنَة، فَإِن ***الشّخص المُتَسَرِّب*** يَعمل كلّ مَا في إِمْكَانِه لِتَشْجِيع، وَلِتَوْرِيط، ***الشَّخْص المُسْتَهدف،*** وَلِلْإِيقَاع به في حالة التَلَبُّس (en flagrant délit). لأن ***الشخص المُتَسَرِّب*** يَحْتَاج إلى إِقْنَاع رُؤَسَاءه (في الأجهزة الأمنية) بِأَهَمِّيَة ما يُقَدِّمُه مِن خَدَمَات تَجَسُّسِيَة. كمَا يحتاج ***الشّخص المُتَسَرِّب*** إلى تَبرير المَدْخُول الشّهري الذي يحصل عليه (والذي يكُون في غالبيّة الحالات أكبر من مُعَدَّل الْأُجُور). وَبِالتّالي، يَحتاج ***الشّخص المُتَسَرِّب*** إلى تَوْرِيط الأشخاص المُسْتَهْدَفِين، وَبِأَيِّ وَجْه كان، في حَالَة تَلَبُّس. وَإِيقَاع الشّخص المُسْتَهْدَف في حَالَة تَلَبُّس، هُو تَمكِين البوليس مِن مُفَاجَأَة الشَّخص المُتَلَبَّس بِهِ في حَالَة اِرْتِكَاب جَرِيمَة مُعَيَّنَة. وَمَنْطِق اِشْتِغَال الأجهزة القمعية يَجْعَلُهَا، في كثير من الحالات، تَحْتَاجُ إلى تَحْوِيل هذا التَوْرِيط في جَرِيمة مُفْتَعَلَة (لِإِنْجَاح حَالَة التَلَبُّس، أو الفَخّ)، وذلك بهدف الحُصُول على حُجَّة دَامِغَة، لِضَمَان إِدَانَة المَحْكَمَة، فِيمَا بَعْد، ***لِلشّخص***

المُسْتَهْدَف، بشكل قَاطِع. وَلَوْ كان الْإِيقَاع بِالشَّخص المُسْتَهْدَف في حَالَة تَلَبُّس عَبْر تَحْرِيف مَنْطِق الحَقّ، أو عَبْر إِفْسَاد مَنْهَج العَدْل، أو عَبْرَ التَعَسُّف على القانون القائم. خَاصَّةً وأن مَا يَهُمُّ الدّولة، هو جَمْع الحُجَج الكَافِيَة لِتَبْرِير قَمْع المُعارضين السياسيّين، والثَوْرِيّين.

وَحَتَّى إذا كان مَشْرُوع قانون التَسَلُّل يَنُصُّ على أنه، ***«يجب ألّا تُشَكّل أفعال العَمِيل السِرّي تَحْرِيضًا على ارتكاب جرائم»***. وحتّى إذا أشار هذا القانون إلى أنه ***«إذا تَمَّ العُثُور على تحريض (مِن طَرف العَمِيل المُتَسَرّب)، فإن الإجراء بأكمله يُصبح عُرْضَةً لِلْبُطْلَان، بما في ذلك الْأَدِلَّة التي تَمّ جَمعها أثناء العَملية»***، فإن القانون النظري شيء، وتطبيقه في الواقع شيء مُخالف. وَقُرَابَة مِئَة أَلْفَ شَخص، مِن بَين قُدَمَاء المُعْتَقَلِين السياسيّين في المغرب، ضحايا الاستبداد والقمع، بين سنوات 1956 و 1985، (وَقَدْ أَحْصَتْ "هَيْئَة الإِنْصَاف والمُصَالَحَة" الرَّسْمِيَة) الجزء الأخير منهم)، يَعْرِفُون، عبر ما عَانُوه مِن قَهْر، وَتَعْذِيب، وَتَنْكِيل، ***الفَرْقَ الشَّاسِعَ بين القانون النظري القائم، وتطبيقاته في الواقع القَمْعِي المُعَاش***. لأن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، هي نَفسها، ***تَتَحَايَلُ في مَجال كِتَابَة القَانُون وَتَطْبِيقِه، بَلْ تَسْتَعْمِلُه عُنْوَةً كَسِلَاح*** لِقَهْر الأشخاص النَّاقِدِين، وَلِسَحْق المُعَارِضِين السياسيّين. ومن الوَهْم الاعتقاد بِإمكانية أن يَكُون القَضَاء مُحَايِدًا (neutre) في دولة رَأْسَمَالِيَة. وكل المُؤَشِّرَات ما تَزَال، إلى اليوم في سنة 2023، تَدُلّ على أن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة القائمة في المغرب، لا تَقدر على التَخَلِّي عن طَبِيعَتِهَا البُوليسية، والقَمْعِيَة، والاستبدادية].

7) الحَصَانَة الجِنَائِيَة خُدْعَة

ـ [***تَعليق رقم (7)*** : حَول «***اسْتِفَادَة الشّخص المُتَسَرّب مِن الحَصَانة الجنَائية***» (***immunité pénale***)، يجب التنبيه إلى حقيقة مُرّة. وهي أنه، في وَاقع دولة المَغْرِب، يَحْظَى كل أَفْرَاد الأَجْهِزَة القَمْعِيَة، وَمُنذ اِستقلال المغرب الشَّكْلِي في سنة 1956 إلى اليوم، ***بِحَصَانَة جِنَائِيَة، وَفِعْلِيَة، وَعَمَلِيَة، وَشَامِلَة، وَمَضْمُونَة***، وَلَوْ لَمْ تَكُن هذه الحَصَانَة مَنْصُوص عليها في القانون القائم. حيث ***لَا تُتَابِعُ الدّولةُ أَبَدًا أيّ فَرد مِن أفراد الأجهزة القَمْعِيَة، عَلى أَيّة مُخَالَفَة، أو جَرِيمَة، أو تَجَاوُز لِلْقَانُون، اِرْتَكَبَه أَثْنَاء قِيَامِه بِأَفْعَال قَمْعِيَة، في إِطَار الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة، ضِدَّ مُتَظَاهِرِين، أو ضِدَّ مُعارضين سيّاسيّين، أو ضِدّ مُعْتَقَلِين سيّاسيّين***. لأن الدّولة وأجهزتها تَتَصَرَّف كَحِزْب سِيَّاسِي سِرّي وَمُتَضَامِن.

وتاريخ المغرب يشهد على أنه، رغم كُلّ التَجَاوُزَات، ورغم الخُرُوقَات الكثيرة التي حدثت أَثْنَاء قَمْع المُتَظَاهِرِين، أو أَثْنَاء اخْتِطَاف المُعارضين السياسيين، أو أثناء اِعْتِقَالهم، أو أثناء تَعْذِيبهم، أو أَثناء حِرَاستهم (سَوَاءً في سُجُون عَلَنِيَّة أم سِرِّيَّة)، حَتَّى وَلَوْ أَدَّت هذه الخُرُوقات إلى إِصَابَة المُعْتَقَل السياسي بِعَاهَة جَسَدِيَة دَائِمَة، وَحَتَّى وَلَوْ أَدَّت إلى وَفَاة هذا المُعْتَقَل السيّاسي، فإن هؤلاء الأشخاص، العَامِلِين في الْأَجهزة القَمْعِيَة، ***لم يَسْبِق لهم في تَارِيخ المغرب أن تَعَرَّضُوا لِأَيَّة مُحاسبة، أو مُحاكمة، أو مُعَاقَبَة !*** وَعَلَيْه، يُصبح تَشْدِيد الفَصْل 1 من دُستور المغرب (الصادر في سنة 2011) على «***رَبْط المَسْؤُولية بِالمُحَاسَبَة***» مُجَرَّدَ تَطْمِين مُخَادِع. وقانون التَسَلّل الجديد، إنما يُحَوّل هذه «الحَصَانَة» من مُمَارَسَة سِرِّيَة، أو مَخْفِيَة، إلى اِمْتِيَاز قَانُوني، وَرَسْمِي، وَمُعْتَرَف به، وَمَمْنُوح قَانُونِيًّا لِأَفْرَاد الْأَجهزة القَمْعِيَة.

وَيَلْزَم أن نَشْرَحَ لِلشّعب، أنّ ***«الحَصَانَة» الجنَائِيَة المَمْنُوحَة لِبَعْض المُشْتَغلِين في أَجْهزَة الدّولة، هي إِلْغَاء كُلّيّ لِلْقَانُون ! وَإِذَا اِنْتَفَى القَانُون، شَاعَ الاِسْتِبْدَاد والفَسَاد.*** فَمَا الفَائِدَة مِن وَضْع قَوَانِين دَقِيقَة، إذا كُنَّا سَنُقْدِمُ فِيمَا بَعْد على مَنْح «الحَصَانَة» إلى عَدَد مِن الفِئَات المِهَنِيَة، أو المُجْتَمَعِيَة، مثل رئيس الدّولة، وَالْأُمَرَاء، والوُزراء، والبَرْلَمَانِيّين، والمُوَظَّفِين «السَّامِين» أو الكِبَار، وَأَفْرَاد الْأَجْهزَة القَمْعِيَة، الخ ؟ وَمَا الفَائِدَة مِن أَنْ يَنُصَّ الدُّسْتُور وَالقَانُون على «رَبْط المَسْؤُلِيَة بِالمُحَاسَبَة»، إذا كُنَّا سَنُعْطِي لِعَدَد مِن المَسْؤُلِين الكبار في الدّولة «حَصَانَةً» تَقِيهِم مِن كلّ مُحَاسَبَة قَانُونِيَة ؟ وَمَا الفَائِدَة مِن التَشْدِيد في الدُّستور على أن ***«جميع المُواطنين مُتَسَاوُون أمام القانُون»***، إذا كُنَّا سَنَمْنَح فيما بعد «الحَصَانَة» لِعَدَد مِن المَسْؤُلِين الكِبَار في الدّولة، تُنْجِيهِم مِن المُثُول أمام أَيَّة مُحَاكَمَة ؟ وَلِمَاذَا نُجِيزُ مُحاسبة كلّ أَفْرَاد الشّعب البُسَطَاء، على كلّ أَفْعَالِهِم، وفي كلّ المَيَادين، وفي نَفس الْأَوْقَات، ***نَمْنَع مُحاسبة المَسْؤُلين الكِبَار في الدّولة، بِمُوجب «حَصَانَة» مَمْنُوحَة*** ؟ بَيْنَمَا العَكْس هو الذي كان يجب تَطْبِيقُه، أَيْ التَشْدِيد في المُحاسبة بِسَبَب كِبَرِ المَسْؤُلِيَّات. هذا إِذَنْ هو العَبَث ! هذه مُغَالَطَة لِلشّعب المَسُود ! هذا نِفَاق ! المَسْؤُلُون الكِبَار في الدّولة يُطَبِّقُون قَوَانِين قَاسِيَة على الشّعب، وفي نفس الوقت، يَمْنَحُون لِأَنْفُسِهِم، وَلِخُدَّامِهِم، «الحَصَانَة» الجنَائِيَة لِكَيْ لَا تُطَبَّقَ عليهم هذه القوانين ! هذه مُخَادَعَة لِلشّعب ! وَفي العَدَالَة البَدِيلَة الحَقِيقِيَة، ***يَجب على كلّ مُوَاطِن، مَهْمَا عَلَا شَأْنُ هذا المُواطن، أن يَخْضَع إلى القانون كُلّه، وَبِدُون السَّمَاح بِمَنْح إِمْتِيَاز «الحَصَانَة» إلى أيّ مَسْؤُل كَان في المُجتمع.*** وَيَجب أن يُحَاسَب كلّ شَخْص، وَمَهْمَا كان، على أَفْعَاله، وَطِبْقًا لِلقَانُون. كما أنه يَجب ***أن يُطَبَّق مَبْدَأ «رَبْط المَسْؤُلِيَة بِالمُحَاسَبَة» على كلّ العَامِلِين في أجهزة الدّولة، وَبِدُون***

السَّماح بِوُجُود أيّ اِسْتِثْنَاء، وَبِدُون وُجُود أَيَّة حَالَة «حَصَانَة». يجب إِلْغَاء كلّ «الحَصَانَات» الجِنَائِيَة. وَمَن لَا يُعْجِبُه ذلك، عَلَيْه أن لَا يَشْتَغِلَ في أَيّ جِهاز مِن بَيْن أَجْهِزَة الدّولة. وَغَيْر ذلك هو مُجرّد خِدَاع لِإِفْلَات بعض فِئَات المُشْتَغِلِين في أجهزة الدّولة مِن المُرَاقَبَة، وَمِن المُحَاسَبَة، وَمِن العِقَاب. يَجْمَعُون بَيْن السُّلْطَة السياسية والثَرَوَات المَادّيَة، وَيَغْتَنُون بشكل غير مَشْرُوع، وفي نفس الوقت، يَمْنَحُون «الحَصَانَة» الجِنَائِيَة لأنفسهم وَلِخُدَّامِهِم. حيثُ يُصْبِحُون صِنْفًا مِن الْآلِهَة المُقَدَّسَة، و «المُحَصَّنَة». وهذه هي قِمَّة الانتهازية].

8) التَسَلُّل دَاخِل الأَحْزاب والنَقَابَات والجَمْعِيَّات

ـ ظَلَّت الدولة تستعمل «تَسَلُّل» عُمَلَائِهَا في الأحزاب المُعارضة، والنقابات، والجمعيات. بَل ظَلَّت «تَسْتَقْطِبُ» بعض المسئولين الكبار في الأحزاب والنقابات والجمعيات، وَتُحَوِّلُهُم إلى «عُمَلَاء»، أو «مُخْبِرِين»، أو «مُتَعَاوِنِين» مع أجهزتها المُخَابَراتية، أو القمعية. وَمَا سَبَقَ أن كَشَفَ عنه السيّد أحمد البُخَاري[31]، بما في ذلك تَصْرِيحَاته على موقع "يُوتْيُوب"، يُوضح العَمل الخَفِي لأجهزة المُخَابرات. حيث أَكَّدَ أحمد البُخاري أن «قُرابة 80% من قِيَّادَات الأحزاب والنقابات

(31) أحمد البُوخَارِي، ضابط مغربي سابق في «الأجهزة الأمنية الخاصّة بِالمَغْرِب»، أو «الأمن الوطني». بدأ عمله كَبُولِيسِي في سِنّ 18 سنة، في عَام 1956. له كتاب "السِرُّ"، يحكي فيه اِختطاف واغتيّال المُعارض المهدي بن بَرْكَة. وَسَجّل أكثر مِن 200 فِيدِيُو، يَرْوِي فيها ذِكْرَيَاتَه في مختلف أجهزة البوليس الخاصّة. وَيُمكن الوصول إلى هذه الفِيدِيُوهَات على تَطْبِيق "يُوتْيُوب" (Youtub)، عبر كتابة إسمه بِالحُرُوف اللَّاتِينِيَة (Ahmed Boukhari).

أُضْطُرَّت لِلتَّعَاوُن مع أجهزة المُخابرات» أو القمع. والنتيجة هي انهيار كامل للطبقة السياسية في المغرب.

ـ [***تَعليق رقم (8)*** : مُنذ قُرابة سنة 1983، ظلّت الأجهزة القَمعية تَفْتَخِر بِـ «تَفْكِيك خَلِيَّة إِرْهَابِيَّة» في كلّ شهر. وَتَفْتَخِر بِاعِتِقَال نَفَر من الأشخاص، وَتُظْهِر عبر التِلْفَاز أَدَوَاتِهِم، وَمُتَفَجِّرَاتِهِم، الخ. وَكان سِلَاحُ الأجهزة القَمْعِيَة الفَعَّال في ذلك هو :

أ) اِسْتِعْمَال تَسَرُّب المُخْبِرِين، وَتَسَلُّل العُمَلَاء، داخل التنظيمات الإسلامية الْأُصُولِيَة، أو الجَذْرِيَّة، وَدَاخل التنظيمات السياسية المُعارضة، أو الثورية، أو المُعَادِيَة.

ب) إِحْتِكَار التَجَسُّس على الهَوَاتِف المَحْمُولَة[32]، على الخُصوص بواسطة بَرْمَجِيَّات (logiciels) مِثْل "بِيغَاسُوس" (Pegasus)، وَ «سَانْدْفِين» (Sandvine)، وَ «سِيرْكَلْز» (Circles)، وهي مُشْتَرَات من عند شَرِكَة إسرائيلية تُسَمَّى "مَجموعة NSO Group"[33]؛ وكذلك اِحْتِكَار التَجَسُّس بواسطة التَسْهِيلَات والخَدَمات المَمْنُوحَة من طرف الشركات التي تُوَفِّرُ لِعَامَّة الزُّبَنَاء الدُخُولَ إلى شَبَكَة الإنترنت (Fournisseurs d'Accès à l'Internet, FAI). وَإِذا طَلَبَت الدّولةُ من هذه الشركات (FAI) أن تُعْطِيَهَا مَعْلُومَات وَمُكَالَمَات شخص مُحدّد، فإن قانون هذه الشركات يُجْبِرُهَا على تَلْبِيَة هذه الطَلَبَات. وهذا ***التَجَسُّس على الهاتف المَنْقُول يُمكن أن يُعْطِي لِلْمُتَجَسِّس مَعْلُومات شَامِلَة عن الشَّخص المُسْتَهْدَف***: مَكَان وُجُودِه، مَسَار تَنَقُّلِه الجُغْرَافِي،

(32) كان بالإمكان أن يَكُون الهَاتِف المَحْمُول وَسِيلَة تِكْنُولُوجِيَة إِضَافِيَّة هَائِلَة لِتَثْقِيف أفراد الشّعب. لكنّ الرَّأْسَمَالِيَة السَّائِدَة حَوَّلَت بِسُرْعَة هذا الهاتف المحمول إلى أَدَاة لِلتَّأْثِير في عُقُول المُواطِنِين، وَلِلتَّجَسُّس على أَفْكَارِهِم، وَأَنْشِطَتِهِم، وَعَلَاقَاتِهِم.

(33) أُنْظُر كتاب: رحمان النوضة، نَقْد الصَّهْيُونِيَة، نشر 2017، الصفحات 121، الصيغة 15، أُنْظُر النُقْطَة رقم (14)، الصفحة 18.

مَضْمُون مُكالماته، حِوَارَاته، جِهَات اِتِّصَالَاتِه (contacts)، مُرَاسَلَاته، مُشْتَرَيَاتِه، صُوَّره، فِيدِيُوهَاتِه، الخ.

ت) اِمْتِيَّاز تَوَفُّر الأجهزة المُخابراتية والقمعية على أَحْسَن ***التِقْنِيَّات المُتَطَوِّرَة*** في العالم، وَعَلَى ***ميزَانِيَّات مَالِيَة*** غَير مَحْدُودَة، لِتَمْوِيل عَمَلِيَّاتِها. حيث أن الدّولة تُمَوِّل تَنْفِيذ عَمَلِيَّات التَسَلُّل والتَجَسُّس من مِيزَانِيَّات عُمُومِيَة لَا مَحْدُودَة، وذلك على حساب إِسْتِثْمَارات الدّولة في التعليم، والتكوين المِهَنِي، والصِحَّة، وتوفير الشّغل، والعدل، والغَدَاء، وعلى حساب تَلْبِيَّة حَاجِيَّات أُخْرَى لِلشّعب].

ـ [***تَعْلِيق رقم (9)*** : كانت (وما زالت) الأجهزة القمعية تستعمل التَسَرُّب في التنظيمات السياسية المُعارضة، أو الثّورية، مثل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والجرائد، والأَنْدِيَة، الخ، وذلك بِطُرُق سِرِّيَة، وَغير قانونية (حيث أن قانون التَسَلُّل لم يَصْدُر بَعْد). وتهدف الدّولة القائمة، من خلال مشروع قانون التَسَلُّل الحالي، إلى تَحويل هذه التَسَلُّلَات وَالتَسَرُّبَات إلى أعمال قَانونية، وَمَحْمِيَة في جميع تَفَاصِيلِهَا].

ـ [***تَعليق رقم (10)*** : كانت أعمال التَسَلُّل، والتَسَرُّب، والتَجَسُّس، في تَقَالِيد جماهير شعب المغرب، تُعْتَبَرُ سُلُوكًا مُنَافِيًّا لِلْأَخْلَاق، أو تُعْتَبَرُ أَفْعَالًا سَاقِطَة، أو مُنْحَطَّة، أو عَدَائِيَّة، أو خِيَّانَة. بَينما هذا المشروع للقانون، سَيُحَوِّلُ التَسَرُّب، وَالتَسَلُّل، إلى مِهَن مَأْلُوفَة، أو تِجَارَة عَادِيَّة، وَمُدِرَّة لِمَدَاخِيل مَالِيَّة مَرْغُوب فيها. الشيء الذي يُؤَكِّد أن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة القَائِمَة، هي أَدَاة بين أَيْدِي طَبَقَة المُسْتَغِلِّين الكِبَار، وَتَسْتَعْمِلُها لِضَبْط خَوْضِهَا لِلصِّرَاع الطَبَقِي. وَلَا يَهُمّ هذه الطبقة السّائدة، لَا مَشَاعِر الشّعب، ولا أخلاقه، ولا أمنه].

ـ [***تَعليق رقم (11)*** : في المغرب الماضي، كان المُتَسَلِّلُون،

والمُتَسَرّبُون، والجَوَاسِيس، والمُخْبِرُون، والعُمَلَاء، يَتَعَرَّضُون لِخَطَر فَضْحِهِم كَخَوَنَة مُشَغَّلِين ضِدَّ الشّعب. وكانوا مُهَدَّدِين بِالتَعَرُّض لِغَضَب أفراد الشّعب، أو لِنِقْمَتِهِم، أو لِسُخْطِهِم، أو لِبُغْضِهِم، أو لِعَدَاوَتِهِم. بينما قانون التَسَلُّل الجديد، يَضْمَنُ حِمَايَتَهُم، وَيُعَاقِب كلّ من فَضَحُهم بِعُقُوبَة حَبْسِية قد تَصِل إلى ثلاثين سنة، أو السّجن المُؤَبَّد. وهذا يُؤَكِّد أن الدّولة الرّأسمالية تَمِيل بِالضَّرُورة نحو التَضْحِيَة بِأَمن الشّعب، بِهَدَف ضَمَان أمن الدّولة، وأمن النظام السياسي القائم].

ـ [***تَعليق رقم (12)*** : مِن قَبْل، كان المُهَمَّشُون، والمَحْرُومُون، والمُعَطَّلُون عن العَمَل، يُعَانُون من الحِرْمَان مِن الشُّغل، ومن فُقْدان أيّ مدخول. بينما يُمكن لقانون التَسَلُّل الجديد أن يُوَفِّرُ لِبَعْضِهِم إمكانية الاشتغال في صِنَاعَة جَديدة، ذات مَدَاخِيل فَيَّاضَة، هي حِرَف التَسَلّل، والتَسَرُّب، والتَجَسُّس، والعَمَالَة، لصالح دولة المغرب، وَلِصَالِح النظام السياسي الاستبدادي القائم، أو حتّى لصالح دول أجنبية إِمْبِرْيَالِيَة (بما فيها إسرائيل التي طَبَّعَت دولة المغرب العَلَاقات معها). خاصّة وأن هذا القانون لا يُمَيِّز بين خِدْمَة التَسَلُّل والتَجَسّس لصالح دولة المغرب، أو لِصَالح دولة أجنبية].

ـ [***تَعليق رقم (13)*** : عندما تُصْبِح نِسْبَة كبيرة مِن شُبَّان وَشَابَّات الوطن، لَا يَجِدُون فُرَصًا لِلْحُصُول على تَكْوِين عِلْمِي جَيِّد، وَلَا عَلَى شُغْل مُشَرِّف، سِوَى عَبْر العمل في الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة، والمُخَابَرَاتِيَة، أو العَسْكَرِيَة، أو مَا شَابَهَهَا، فَإِنّ هؤلاء الشُّبَّان سَيُحِسُّون بِنَوْع مِن الْإِحْبَاط. لأن الاشتغال في الأجهزة القمعية لَا يُوَفِّر لِلمواطن حياةً مُشَرِّفَة، وَمُرْضِيَة. وَجُزْء هَام من المُشْتَغِلِين في الأجهزة القَمْعِيَة، لَا يَرْضَوْن بِالبَقاء فيها سِوَى مُكْرَهِين. وَمِن المُحْتَمَل أنهم يَتَسَاءَلُون أحيانًا: «كَيْفَ يُعْقَل أنّ شُبَّان مُعْظَم شُعُوب العالم يَجِدُون شُغْلًا في مَيَادِين الْإِنْتَاج الصِنَاعِي، أو الفِلَاحِي، أو الخَدَمَاتِي، وفي الْإِبْدَاع، وفي

العُلُوم، وفي التِكْنُولُوجيَّات، الخ، بَيْنَمَا نَحْن لَا يُمْكِنُ أن نَشْتَغِلَ سِوَى في القَمْع، أو الجَاسُوسِيَة، أو في العَسْكَر، أو الهِجْرَة إلى بُلدان أَوْرُوبَّا أو أَمريكا» ؟ إِنَّهُ وَضْعٌ مُجتمعيّ مُحْبِط !]

ـ [***تَعليق رقم (14)*** : في الماضي، كان المُواطن المغربي مشهورا في العالم بِكَوْنه بَشُوشًا، وَسَخِيًّا، وَمِضْيَافًا. لكن بِفَضْل هذا القانون الجديد الذي يُشِيع حِرْفَة التَسَلّل، والتَجَسُّس، قد يُصبح مُجمل العالم يَرَى في المواطن المغربي عُنْصُرًا مَشْكُوكًا فيه، أو خَطِيرًا. وَقَد يَرَى فيه جَاسُوسًا مُحْتَمَلًا، أو مُخْبِرًا مُحْتَرِفًا، أو خَدَّاعًا، أو مَاكْيَافِيلِيًّا، مُستعدًّا لِبَيع أَبيه، وَأُمّه، وَإِخْوَتِه، وَجِيرَانِه، وَأَصْدِقَائِه، وَمَعَارِفِه، مُقَابِل حَزْمَة من النُقُود].

ـ [***تَعليق رقم (15)*** : مِن المَفْهُوم أنّ أَيّ شخص، وَمَهْمَا كَان، اِبْتِدَاءًا مِن مُواطن قَاعِدِي، بَسِيط، إلى مُسْتَوَى رَئِيس الدّولة، يَرْفُضُ تِلْقَائِيًّا التَعَرُّض لِلْمُرَاقَبَة، وَلِلتَجَسُّس، على أَنْشِطَتِه المُعْتَادَة، وعلى شُؤُون حَيَاتِه الشَّخْصِيَة الخَاصَّة. وكلّ المواطنين في العالم، بِلَا اِسْتِثْنَاء، يَشْمَئِزُّون مِن إِجْبَارِهِم على الخُضُوع إلى دِكْتَاتُورِيَة تَطْبِيقَات الهاتف المَحمول، التي تَخْطِفُ مَعْلُومَاتِهم الشَّخْصِيَة، وَتَتَجَسَّسُ على كلّ تَحَرُّكَاتِهِم، وَأَقْوَالِهِم، وَأَفْكَارِهِم، وَأَنْفَاسِهِم، دُون الحُصُول على مُوَافَقَتِهِم. أو تَحْتَال بعض تَطْبِيقَات الهاتف المَحْمُول لِإِجْبَار مُسْتَعْمِل هذا الهاتف المَحْمُول على المُوافَقَة، ضِدَّ إِرَادَتِه، على السَّمَاح بِخَطْف مَعْلُومَاتِه الشخصية. والمواطنون الذين لَا يُدْرِكُون أن هذا هو المَآل الحَتْمِي لِلرَّأْسَمَالِيَة، في مَجَال الْإِنْتِرْنِيت، إنما يَجْهَلُون طَبِيعَة هذه الرَّأْسَمَالِيَة.

وَحِينَمَا كان مَلِك المغرب محمد السّادس أَمِيرًا شَابًّا، وَلِيًّا لِلْعَهْد، وَحِينَما كان يدرس القانون في جَامِعَة بِفَرَنْسَا، كَان أَبُوه المَلِك المُسْتَبِدّ الحَسَن الثَّانِي قَدْ أَوْصَى وَزِير الدَّاخِلِيَّة اِدْرِيس البَصْرِي بِمُرَاقَبَة

تَحَرُّكَات اِبْنِه. فَكَان محمد السّادس ضَحِيَة لِتَجَسُّس أَجْهِزَة اِدْرِيس البَصْرِي. وكان هذا التَجَسُّس يُغْضِب الْأَمِير الشَّاب. وَبَعْدَمَا مَاتَ المَلِك المُسْتَبِد الحَسَن الثَّانِي في سنة 1999، كانت مِن ضِمْن الْاِجْرَاءَات الْأُولَى التي قَام بها المَلِك الشَابّ الجَدِيد محمد السَّادس، هو تَصْفِيَة الحِسَاب مع وَزِير الدَّاخِلِيَة السَّابِق اِدْرِيس البَصْرِي، عَبْرَ تَنْحِيَتِه، وَإِبْعَاده عن السُّلْطَة السياسية. بَلْ اِشْتَكَى ادريس البصري مِن تَعَرُّضِه، هو بِنَفْسِه، وَكذلك بعض أَفْرَاد عَائِلَتِه، لِأَنْوَاع مِن التَهْمِيش، أو الْاِهَانَة، أو التَنْكِيل. وَلَوْ أنّ هذا الوَزِير الْأَسْبَق في الدَّاخِلِيَة، الذي ظَلَّ مُتَحَمِّسًا لِقَمْع المُوَاطِنِين المَغَارِبَة بِأَشَدّ أنواع القَمع، لَا يَسْتَحِقُّ تَعَاطُفَنَا، فَإِن الْاِنْصَاف يُوجِبُ أَنْ نَشْهَد أنه لَم يَفْعَل سِوَى تَنْفِيذ أَوَامِر المَلِك المُسْتَبِدّ الحَسَن الثاني. فَإِن كَان هُنَاك مِن شَخْص يَسْتَحِقُّ المُحَاسَبَة، أو المُعَاقَبَة، فَهُوَ المَلِك المُسْتَبِدّ الحسن الثاني، الذي كان يُصْدِر تِلْك الْأَوَامِرَ الْأَصْلِية، وليس وزير الدّاخلية ادريس البصري الذي كان يَكْتَفِي بِتَنْفِيذ الأَوَامِر. لكن ما يَهُمُّنَا في هذه القِصَّة، هو أنه حَتَّى الملك محمد السَّادس هو نَفْسُه، كان يَكْرَه أن يكُون ضَحِيَّة ***تَجَسُّس الدَّوْلَة***. وَكُلّ مُواطن عَادِي يَشْعُر بِنَفْس الْإِحْسَاس المَشْرُوع. وَأَقَلّ مَا يُمكن أن يُقَال عن مَشْرُوع تَقْنِين، وَتَعْمِيم، وَحِمَايَة، مِهَن الجَاسُوسِيَة، المَعْرُوض حاليًّا أمام أَنْظَار الحكُومَة والبَرْلَمَان، هو أن هذا المَشْرُوع يُثِير قَدْرًا مَحْسُوسًا مِن التَقَزُّز، وَالنُفُور، وَالْاِشْمِئْزَاز، وَالرَّفْض. فَإِلى أَيْنَ تَسِير بِنَا دَوْلَة المغرب، بهذه الْاِسْتِمْرَارِيَة المُتَشَدِّدَة في «المُقَارَبَات الْأَمْنِيَة»، المُفْرِطَة في القَمْع، وفي المُخَابَرَات، وفي المُرَاقَبَات، وفي مَرَض الجَاسُوسِيَة ؟ وهل أَمْن الدّولة يُبَرِّر حَقًّا التَضْحِيَة كُلِيًّا بِأَمْن الشّعب ؟]

ـ [تَعْلِيق رقم (16) : إذا كان مِن حَقّ الدولة القائمة، أن تَضَعَ قَوَانِين جَدِيدة، وَأن تُرَاجِعَ القوانين القديمة، فهذا لَا يُعْطِيهَا

حَقّ التَحَايُل في مَيْدَان وَضْع القَوَانِين. حيثُ لَا يَحِقّ لِلدّولة أن تَضَعَ قوانين، يكُونُ مُبَرّرُ وُجُودها، هو فقط تَسْهِيل سَيْطَرَة الدّولة على الشَّعْب، وتَحكُّمها في أَفْكَارِه، وفي سُلُوكِيَّاتِه، وَقَمْع طُمُوح الشّعب إلى تَغْيِير النظام السياسي القائم. فَلَا يَحِقُّ لِلدّولة القائمة أن تَضَعَ قَوَانِين ذات طَبِيعَة قَمْعِيَة، أو اِسْتِبْدَادِيَة، أو قَوانين تَتَمَيَّزُ بِكَوْنِهَا تَتَحَايَل بِهَدَف إِلْغَاء بعض الحُقُوق، أو بعض الحُرِّيَات السِيَّاسِيَة العَامَّة، والتي هي أَصْلًا مِن حَقّ كلّ شَعْب حُرّ وَمُسْتَقِلّ. لأن ***وَاجِب الدولة هو أن تَكُون في خِدْمَة كُلّ الشّعب. وَلَا يَجُوز لِلدَّوْلَة أن تَتَحَوَّلَ إلى نَقِيضِهَا، فَتُصْبِح هذه الدّولة قُوَّة قَاهِرَة لِجُزْء هَامّ مِن الشَّعْب، أو مُضْطَهِدَة له، أو طَاغِيَة عليه. والتاريخ يُعَلّمُنَا أنه مِن السَّهْل جِدًّا أن تَتَحَوَّل الدّولة إلى نَقِيضِهَا، فَتُصْبِح وَحْشًا قَاهِرًا وَمُفْتَرِسًا، دُونَ أن تَعِيَ الدّولة هي نَفْسُهَا ذلك.*** لذالك نُذَكِّر، وَنُكَرِّر، أن كُلّ مَا هو مَنْصُوص عليه في القَوَانِين القَائِمَة حاليًّا، لَيْسَ بِالضَّرُورَة عَادِلًا، أو مَشْرُوعًا، أو مَقْبُولًا، وَلَوْ أن هذه القوانين وُضِعَت طِبْقًا لِلْمَسَاطِر المَعْمُول بها. وَمَعْلُوم أن كل الدُّوَل الاستبدادية في العالم، وَكُلّ الدّول عَبْر التَارِيخ، كُلُّهَا تَحْكُم بِوَاسِطَة قَوَانِين. لكن مِن بَيْن هذه القوانين القَائِمَة، جُزء هَامّ مِنها هو قوانين اِسْتِبْدَادِيَة. وَوُجُود هذه القوانين الاستبدادية يَفْضَحُ أنّ الدّولة التي وَضَعَت تلك القوانين الاستبدادية هي نَفسها دَولة اِسْتِبْدَادِيَة. حيثُ ***لَا يُعْقَل أن يَضَعَ الشَّعْب هو نَفْسُه قَوَانِين تُبَرّرُ قَهْرَهُ، أو قَمْعَه، أو اِسْتِعْبَادَه، أو حِرْمَانَه مِن حُرّيَاتِه السِيَاسِيَة الأَسَاسِيَة.*** وَكُلَّمَا وُجِدَت قوانين اِسْتِبْدَادِيَة، فهي مِن وَضْع قِوَى مُعَادِيَّة لِلشَّعْب، وَلَيْسَتْ مِن وَضْع الشَّعب هو بِنَفْسِه. فالشُّعُوب لَا تَنْتَحِر، وَلَا تُدَمّرُ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا. وَإِنما الدُّول المُنْحَرِفَة، أو المَرِيضَة، أو المُسْتَلَبَة (aliénées)، هي التي تَحْتَال على شُعُوبِهَا، وَتَقْهَرها، أو تُعَذّبُهَا، أو تَغْتَالُهَا. ومن حقّ الشعب أن يَتَخَلَّصَ مِن كُلّ دولة لَا

تَخْدُمُه، أو لَا تُرْضِيه. وَلَوْ أن هذه الدّولة تَضَع قَوانين تَمْنَع طُمُوحَ الشّعب إلى تَغْيير نَوْعِيَة النظام السياسي القائم].

ـ [***تَعليق رقم (17)*** : كُلّ دَوْلَة هي مُجَرَّد أَعْمَال بَشَرِيَة. وَلَيْسَت مُنَزَّهَة مِن الخَطَأ، أو الْاِنْحِرَاف. وما دَامَ مَطلوبًا من الدّولة القائمة، أن تَكُون «***دَوْلَة قَانُون***»، يَجب على هذه الدولة أن تَتَقَيَّدَ بما يَلِي :

– ***أَوَّلًا***، أن لَا تَضَعَ سِوَى القوانين التي تَكُون عَادِلَة، وَأَنْ تَمْتَنِعَ عن وضع قَوانين قَامِعَة، أو قَاهِرَة، أو مُسْتَبِدَّة، أو جائرة، أو مُنْحازَة لِلْحُكّام المُسْتَبِدّين. وَإِلَّا أصبح لَاغِيًّا الفَصْل 6 من دستور المغرب (الصادر في سنة 2011)، الذي يَزْعُمُ أن : «القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمّة». حيثُ لَا يُعْقَل أن يَضَع الشّعب قَوَانِين تُجيز خَنْقَهُ، أو اِضْطِهَادَه، أو التَجَسُّس على أَفْكَارِه، وَعلى آرَاءِه، وَأَحَاسِيسه.

ـ ويجب على الدّولة ***ثَانِيًا***، أن تَتَقَيَّدَ حَرْفِيًّا بِتَطْبِيق القَوَانِين القَائمة. وإذا لم تَتَقَيَّد الدّولة بالقوانين التي وَضَعَتْهَا هي بِنَفْسِهَا، تُصبح هذه الدّولة كَاذِبَة، أو جَائِرَة. وَمُعْضِلَتُنَا هي أن الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، لَا تُنَفِّذُ قَانُونًا مُحَدَّدًا إِلَّا إذا كان في مَصْلَحَتِهَا، وفي مَصْلَحَة طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار السَّائِدين في المُجتمع.

ـ وَيجب على الدّولة ***ثَالِثًا***، أن تَلْتَزِم بِمُسَاوَاة المُواطنين أمام القانون. وَدُونَ مَنْح «حَصَانَة» جِنَائِيَة لِأَيَّة مِهْنَة، أو فِئَة مُجتمعية. وَلَا يَحِقُّ للدّولة أن تَتَجَاوَز القوانين التي وَضَعَتْهَا هي بِنَفْسِهَا].

ـ [***تَعْليق رقم (18)*** : في "تَصْدِير" دُستور المغرب (المنشور في سنة 2011)، وَرَد أن المملكة المغربية «تُؤَكِّد تَشَبُّثَهَا بحقوق الإنسان كما هي مُتعارف عليها عالميا... مَع مُراعاة الطّابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها لِلتَّجْزِيء». لكن هذا «التَشَبُّث» الرَّسْمِي، أو اللَّفْظِي، بِـ «حُقُوق الإنسان»، يَتَنَاقَض كُلِّيًّا مع التَشَدُّد الفِعْلِي في اِسْتِمْرَارِيَة «المُقَارَبَات الْأَمْنِيَة»، وَمع إِخْضَاع كلّ سُكّان البلاد إلى

شَبَكَات مُتَنَوّعَة، وَمُتَعَدّدَة، وَخَانِقَة، مِن «المُراقَبَة»، و«المُخَابَرَات»، و«التَسَلُّل»، و«التَجَسُّس».

وفي الفصل 1 من الدّستور : جاء أن «نِظَام الحُكم بالمغرب نظام مَلَكية دستورية، ديمقراطية، بَرلمانية، واجتماعية». لكن ***التَسَلُّل، والتَسَرُّب، والتَجَسُّس على سُلُوكيَّات، وَأَنْشطَة، وَأَفْكَار، وَآرَاء، وَأَحَاسِيس المُواطنين، يَتَنَافَى أَيْضًا مع حُقوق الإنسان، وَمع «الديمقراطية» المُعْلَنَة، ومع «البرلمانية»، ومع النَزْعَة «الاجتماعية»***. وَغَالِبيَّة مُواطنين المغرب يَقُولُون في داخل أَنْفُسِهِم : «إذا كانت بعض دُوَل أَوْرُوبَّا الغَرْبيَة تَتَّهِمُ دولة المَغرب بِالتَجَسُّس على الهَوَاتِف المَحْمُولَة لِبعض المَسْؤُولين الكِبَار في دول أَوْرُوبَّا الغربية، فهذا يُؤَكّد أن دولة المَغرب تَتَجَسَّسُ أَيْضًا على الهَوَاتِف المَحْمُولَة لِنِسْبَة هَامّة من المواطنين المَغاربة». وخاصّةً منهم الأشخاص النَّاقِدُون، والصحافيّون المُسْتَقِلُّون، والمُعَارِضُون السياسيّون، والمناضلون الثوريّون، الخ. وَوُجُود هذا «التَسَلُّل»، وَ«التَجَسُّس»، يَعْنِي أن الدّولة تَقُول شيئًا، وَتَفْعَل عَكْسَه. وهذا التَنَاقُض ليس بِغَرِيب على مَن يُدْرِك طَبِيعَة الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة، وَآلِيَّات اِشْتِغَالِهَا].

9) التَهَافُت على الوَظَائف في أجهزة الدّولة القَمْعِيَة

ـ [***تَعليق رقم (19)*** : يُفْتَرض في الدّولة القائمة أنها تَعمل من أجل تَلْبِيَة حَاجِيَّات الشعب الأَسَاسِيَة (مثل التَعْلِيم، والتَكْوِين المِهَنِي، والعِلَاج الطِبّي، والشُّغْل، والسكَن الاقتصادي، والماء الشَرُوب، وَالكَهْرَبَاء، والتَنَقُّل، والأمن الغَذَائِي، الخ). وَإِنْ لَمْ تُوَفِّر الدّولة هذه

الحاجيَّات بِقَدْر كَافٍ لِمُجْمَل المُواطنين، تَغْدُو نِسْبَة هَامَّة من هؤلاء المُوَاطِنِين عَاجِزَة على الحُصُول على مَصْدَر لِلدَّخْل (revenu)، وَعَاجِزَة على بُلُوغ العَيْش الكَرِيم. فَتُصْبِح مَحْرُومَة من الوُصُول إلى مَصْدَر لِلُقْمَة العَيْش. وَتَغْرَقُ في فَقْر مُؤْلِم. وَيَغْدُو الهَمُّ الْأَكْبَر لدى كثير من المواطنين هو الحُصُول على مَصْدَر مُنْتِج لِدَخْل قَارٍّ (على شكل وَظِيفَة في إحدى أجهزة الدولة). وَيُصْبِح جُزْء هَام مِن المُواطنين مُكْرَهًا على التَسَابُق، بِكُل الطُرُق المُمْكِنَة، نَحو الفَوْز بِشُغْل (أَيْ وَظِيفَة) في إحدى أجهزة الدولة. والمَنَاصِب التي يَجِد أَبْنَاء الشّعب سُهُولةً نِسْبِيَّةً في الوُصُول إليها، هي بِالضَّبْط الوَظَائِف التي يَنْفُرُ مِنْهَا أَبْنَاء الطَبَقَات المَيْسُورَة أو المُسْتَغِلَّة. وعلى رأس الوَظَائِف المُتَاحَة، أو السَّهْلَة، بالنسبة لكثير من المواطنين، نَجِد بِالضَّبْط ***الوَظَائِف في الْأَجهزة القَمْعِيَة، والعَسْكَرِيَة، والمُخَابَرَاتِيَة.*** حيث أنها لا تتطلّب تكوينا دِرَاسِيًّا مِن مُسْتَوَى عَالٍ. ولا تحتاج إلى مَهَارَات مِهَنِيَّة مُعَقَّدَة. وفي إطار نَدْرَة المَصَادِر التي تُوَفِّر مَدْخُولًا (revenu) كَافِيًّا لِتَلْبِيَّة نَفَقَات حَاجِيَّات العَيْش، يَكُون المُواطنون مَهْوُوسُون فقط بِالحُصُول على مَصْدَر لِلدَّخْل، أو لِلرِّبْح. وَفي إِطَار الرَّأْسَمَالِيَة، لَا يَهُمُّ هؤلاء المُواطنين هل طَرِيقَة الحُصُول على هذا المَدْخُول، أو الرِّبْح، مُطَابِقَة لِلْأَخْلَاق، أم مُنَافِيَة لَهَا. وَبِقَدْر مَا يَكون اقتصاد البلاد مُتَخَلِّفًا، أو غير كَافٍ، بِقَدْر مَا يكون التَهَافُت على الإشتغال في الأجهزة القمعية كبيرا].

10) الخُضُوع لِلْاِسْتِبْداد. أو هِجْرة البِلَاد

- [***تَعليق رقم (20)*** : نِسْبَة هَامّة من الشّباب يَرَوْن أن المَصِير الأكثر احتمالًا الذي ينتظرهم، هو إِمَّا الخُضُوع المُطْلَق والمُذِل للنظام

السياسي الاستبدادي القائم، وَإِمَّا التَعَرُّض لِلْقَمْع، أو للاعتقال، أو للتعذيب، أو للسّجن، وَإِمَّا الفِرار إلى خارج الوطن، أو إلى المَنْفَى في أَوْرُوبَّا أو أَمْرِيكَا، ثُمّ السَّمَاح في حَقّ العَوْدَة خَوْفًا مِن القَمْع، ثُمّ قَطْع كُلّ الرَّوَابِط مع الوطن الأصلي. وتَفْرِضُ الدولة البُوليسية السَّائِدَة هذا المَصير بِضَغْط غَيْر مَرْئِي. ولا تَقدر نِسبة هامّة مِن الشُبَّان على الْإِفْلَات مِن هذا المَصِير. وهذا القَهْر، يَدُلُّ على أن هذه الدولة الرَّأْسَمَالِيَة هي مُنْحَرِفَة، وَمُسْتَبِدَّة. فَتَفْقِد الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة شرعيتها، وَيُصبح مِن حَقّ الشّعب أن يُغَيِّرَهَا بِمَا هو أحسن منها، ولو أن الدّولة تَكْتُب في قوانينها أن كُلَّ مُشَارَكَة في مُحاولة تَغْيِير النظام السياسي القائم، هُو مَسٌّ بِأَمْن الدّولة القائمة، أو بِأمن النظام السياسي القائم، وَهُوَ جَرِيمَة عُظْمَى، وَيُعَاقِبُ عليها القانون بِأَشَدّ العُقُوبَات].

11) تَمِيل الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة تِلْقَائِيًّا إلى أن تَكُون دَوْلَة بُولِيس وَجَوَاسِيس

طَبِيعَة الرَّأْسَمَالِيَة تَجْعَلُها تَمِيل تِلْقَائِيًّا إلى أن تَكُون دَوْلَة بُولِيس وَجَوَاسِيس. وَتَتَّجِهُ الدّولة الرّأسمالية إلى العَمل على تَحْوِيل التَجَسُّس، وَالخِيَانَة، إلى حِرَف عَادِيَة، أو مِهَن مَحْمِيَّة، أو أَنْشِطَة مُرْبِحَة. وَتُحَوِّلُ الدولة البوليسية حَتَّى الخِيَانَة إلى مِهْنَة مُرْبِحَة جِدًّا. فَتَطَوَّر الدَّوْلَة الرَّأْسَمَالِيَة بِالضَّرُورَة إلى «دَوْلَة بُولِيس وَجوَاسِيس».

وَلِلتَّذْكِير بِأَهَمِّيَة ***عَالم المُخَابَرات والمُخْبِرِين***، أُشِير إلى أنّ مُعظم القَادَة في فَصَائِل المقاومة الفلسطينيّة اللذين اغتالتهم إسرائيل (وما أكثرهم)، كانت عَمَلِيَّات اِغتيّالِهِم تَسْتَنِدُ، وَلَوْ جُزْئِيًّا، على التَجَسُّس المُتَنَوِّع، وبواسطة ما تُجَنِّده إسرائيل من مُخْبِرِين، وَمُتَسَلِّلِين، وَعُمَلَاء،

وَجَوَاسِيس، وَمُتَسَرِّبِين، داخل تَنْظِيمَات المُقاومة، وداخل الشعب الفلسطيني. وَأَدَّى الفلسطينيّون، وما زَالُوا يُؤَدُّون، ضريبة هَائِلَة وَمُؤْلِمَة، على شكل أعداد كبيرة من الشُهداء، وذلك بِسَبَب هذه الاستخبارات، وبسبب هؤلاء الجواسيس والعُمَلَاء. وَمُجمل الدُّول الرَّأْسَمَالِيَة في العالم، لا تَعرف كَيْف تَضْمَن أمنها، سوى عبر تَضْخِيم أجهزتها الأمنية، وَتَطوير أجهزتها المُخَابَرَاتِيَة.

تَدْفَعُ اِنْتِقَادَاتُ المُوَاطِنِين، وَمُعَارَضَاتُهُم، وَمُقَاوَمَاتُهم, وَنِضَالَاتُهم، الدَّوْلَةَ الرَّأْسَمَالِيَةَ إلى أن تَتَحَوَّلَ تِلْقَائِيًّا إلى «دَوْلَة قَامِعَة»، وَ«دَوْلة بُولِيسِيَّة». ولا تَعرف الدّولة الرَّأْسمالية كيف تَفرض أَمْنَهَا، سوى عبر مُمَارَسَة قَمْع مُخِيف، أي عَبْر فَرْض "إِرْهَاب الدّولة". وَتَتَجَسَّسُ الدّولة بشكل شَامِل على آرَاء المُواطنين، وَعلى أَفْكَارهم، وَمَوَاقِفِهم، وعلى أَحَاسِيسِهِم، وَعلى عَلَاقَاتِهِم، وعلى طُمُوحَاتِهم السياسية، وعلى أَنْشِطَتِهِم. وَتَنْتَقِم الدّولة بِشَكْل شَرِس مِن النَّاقِدِين، والمُعَارِضِين، والثَّوْرِيِّين، والمُحْتَجِّين، بهدف إِرْهَاب بَاقِي المُواطنين، وَصَدِّهِم عن الْاِلْتِحَاق بِصُفُوص المُعارضين النَّشِطِين. وَفي هذا الإطار، تُحَوِّل الدّولة الرَّأْسَمَالِيَة «التَسَلُّل»، و«التَسَرُّب»، و«التَجَسّس»، و«الخِيَّانَة»، إلى حِرْفَة مُرْبِحَة، وَمَضْمُونَة. وذلك بعبارة وَاضحة، هو تَطْبِيق خُدْعَة «فَرِّق تَسُد». أَيْ قَمْع الشَّعب، بِجُزْء آخَرَ مِن الشّعب، يكُون مُجَنَّدًا في الأجهزة المُخَابَرَاتِيَة والقَمْعِيَة. وهذا الجزء من الشّعب، الذي يُسْتَعْمَل لِقَهْر غَالِبِيَّة الشّعب، وَيُوَظَّف في الْأَجْهِزَة القَمْعِيَة والمُخَابَرَاتِيَة، يَتَكَوّن مِن أَفْرَاد الشعب الفُقَراء، المَشْرِيّين بِأُجْرَة شهرية، أو بِامْتِيَّازَات مُعتبرة. وَتَسْتَمِرُّ هذه الأوضاع المُتَنَاقِضَة إلى أن تَنْضُج شُرُوط قِيَّام وَنَجاح ثَوْرَة مُجْتَمَعِيَة جَذْرِيَة.

رحمان النوضة

(نُشِرَت الصيغة الأولى لِنَصِّ "دَوْلَة الجُوَاسِيس" في غُشْت 2023، ورقم الصِّيغَة الحالية المُحَيَّنَة هو 14).